محضر الجلسة رقم 522

التاريخ: الخميس 22 ذو القعدة 1427 (14 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات و 50 دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والربع بعد الزوال.

جدول الأعمال:

- مواصلة الاستماع إلى مداخلات الفرق والمنظمات النقابية حول مشروع قانون المالية لسنة 2007؛
- رد السيد وزير المالية والخوصصة؛
- التصويت على الجزء الأول المتعلق بالمداخيل.

****

المستشار السيد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نواصل خلال هذه الجلسة الاستماع إلى بقية مداخلات الفرق والمنظمات النقابية، ثم التصويت على الجزء الأول المتعلق بالمداخيل. وأعطي الكلمة للأخ المستشار المحترم، السيد إدريس الراضي عن فريق الإتحاد الدستوري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

قبل الشروع في المداخلة يشرفنا في فريق الإتحاد الدستوري و من هذا المنبر، تثميننا لكل ما جاء في الخطاب الملكي السامي ليوم 12 دجنبر و متشبثين بالتوجيهات الملكية السامية، و بمضامين هذا الخطاب المتعلقة بتعزيز اللامركزية و اختيار نظام الجهوية الموسعة، ونتمنى أن تكون الحكومة في الموعد كي تفعل ما جاء في الخطاب الملكي.

السيد الرئيس،

نلتقي اليوم لمناقشة مشروع قانون المالية 2007 وهو مشروع استثنائي من حيث أنه يندرج حقا في سياق نهاية الولاية التشريعية للحكومة الحالية، ولكنه يعد استثنائيا أكثر من حيث أنه يأتي بعد مرور زهاء عشرية كاملة على تجربة التناوب التوافقي.

فلكل مقام مقال، كما يقال، وعلى هذا الأساس قد يكون من المنطقي والمجدي في نفس الوقت، أن نخرج عن المنهجية التي كنا نتبعها في مناقشة قوانين المالية خلال السنوات الأخيرة والتي كانت تنصب أساسا على مناقشة مضامين هذه القوانين وأبعادها، ومن خلالها الوقوف على مدى فعالية ومدى معالجة السياسة الموازنية لاحتياجات وتطلعات المجتمع والمواطنين على حد سواء.

نعم، السيد الرئيس، السادة الوزراء، سنتجاوز هذه السنة هذا النطاق المحدد، لأننا نرى أنه من مسؤوليتنا ومن الأفيد كذلك، أن نقدم بعض الحقائق التاريخية في شكل تحليل مقارن، يرتكز على مؤشرات هامة في نظرنا، ستمكن لا محالة من مقاربة واضحة لمرحلتين تاريخيتين هامتين، هما مرحلة ما قبل التناوب التوافقي وما بعده.

ولأننا لم نكن الوحيدين في اعتماد هذا التقسيم السياسي، إذ أن الحكومة، في شخص السيد وزير المالية، أغدقت علينا بما طاب وراق لها من مؤشرات ومقارنات نعتبرها قسرية، لأنها ببساطة تحكمت فيها هواجس التغليف والتضخيم والدعاية السياسوية، والشعبوية. والحال أن التحليل الاقتصادي له إطار أوسع بكثير من نطاق المحاسبة المطلقة، فهو أولا لا ينطلق من العدم، وكذلك هو شمولي أخذا بعين الاعتبار ارتباطاته الجدلية بالمستويات الأخرى من الحياة العامة وحياة الأفراد.

فمثلا، قد يكون من البراءة التي تلامس السذاجة، أن ندعي أن الإطار السياسي الوطني، الجهوي والدولي، ليس له تأثيراته، تفاعلاته وانعكاساته على الإطار الاقتصادي، وعلى هذا الأساس مثلا، يمكن أن نقول و من الآن أن التزامنا بالتناوب التوافقي، كما قبلناه وكما سرنا على خطاه كمعارضة وطنية بناءة تتحكم في نهجها، الغيرة

الوطنية، والأمانة الدستورية، والرؤية الموضوعية، لكل جوانب تسيير الشأن العام، التزامنا هذا، والذي هو في الحقيقة النقيض التام لما كانت عليه المعارضة من قبل، حيث أنها أسست شرعيتها، على قاعدة معارضة الدولة، ورفع الشعارات الفضفاضة، والتي للأسف خلقت لذا الكثيرين أحلاما سرعان ما اتضح أنها ضرب من السراب.

أقول، هذا الالتزام أعطى للحكومة فرصة العمل بمعزل عن العراقيل السياسوية وهو عامل لا بد من أخذه بعين الاعتبار في تحليل علمي وفي كل مقاربة موضوعية.

كما أن الزخم الذي أعطاه صاحب الجلالة محمد السادس، للجانب الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الإعلان عن أهم البرامج والمشاريع، وتتبعها وتوفير الدعم لها، وكذا من خلال أوراش الإصلاحات التشريعية، التي يعود الفضل فيها لتوجيهاته ورعايته الخاصة .أكثر من هذا وذاك، فقد لا نجد مستوى من المستويات القطاعية، إلا وصاحب الجلالة يقوم فيها بدور طلائعي وإصلاحي، بنظرة حكيمة واستشرافية للمستقبل.

فهل هذا كله نضعه جانبا، ونأخذ مؤشرات وأرقام صعدت هنا أو هناك بشكل منفرد ودون مقاربة تذكر!؟.

وسنوضح من خلال هذه المداخلة، أن عمل الحكومة الحالية اعترته عيوب كثيرة، وسنبرز في نفس الوقت، أنها استفادت مما لم تستفد منه، أية حكومة من قبل، من إمكانيات مالية ضخمة، ودعم سياسي لا مثيل له، لنخلص في آخر المطاف، إلى أن الفشل كان مزدوجا، من حيث أن الظروف كلها توفرت، ولكن النتائج، بعد عشر سنوات، تخلفت.

لابد السيد الوزير، أن نسجل بعض الحقائق الاقتصادية التي وجدتها حكومة 1983 أمامها، وباقتضاب شديد يمكن أن نقدم الإشارات التالية:

- مرحلة ما بعد الاستقلال إلى 1964: انتهت بأزمة، حيث تطور، مثلا، العجز الموازني، من فائض يقدر بـــ 75مليون درهم سنة 1960 إلى عجز يصل إلى 331 مليون درهم سنة 1964.

- مرحلة 65 إلى 1972: أو مرحلة التقشف الموازني والتي اعتمدت، في حدود 50% من مداخيلها، على التمويلات من القروض الخارجية، وانتهت، هذه المرحلة، بدخول المغرب من الأبواب المفتوحة، لنادي الدول، ذات المديونية الخارجية المقلقة.

- مرحلة 73-1977: مرحلة مخطط التنمية الصناعية، والإنفاق العمومي المبالغ فيه، والذي انتهى بارتفاعات فلكلورية، لنسب تطور العجز الموازني: 126.8%+ في سنة 1974 و129.9%+ سنة 1976. وهو ما يماثل، تدرجا للعجز، مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، ما بين 10% إلى 23.5%، خلال هذه المرحلة، الأمر الذي كرس المديونية وعزز تناميها.

- المرحلة الرابعة: 78-82: وصل فيها العجز الموازني، سنة 1982 إلى 13.8% من الناتج الداخلي الخام، ربما أن المغرب، لم يكن يتوفر على موارد هامة، فإنه احتاج إلى مجهود مالي إضافي، مصدره المؤسسات المالية الدولية، ومن هنا، وصول الدين الخارجي إلى 60% من الناتج الداخلي الخام سنة 1982 وتماوي الموجودات الخارجية، إلى أدنى مستوياتها، بحيث أن المغرب لم يعد قادرا على مواجهة احتياجاته من الواردات لأكثر من 33 يوما.

ويمكن مجملا، أن نلخص كل هذا، في المعدلات التالية:

- معدل العجز الموازني، مقارنة مع الناتج الداخلي الخام، ما بين 75 و 82 يقدر بـــ 13.5%.

- معدل التطور السنوي، للدين الخارجي، في نفس المرحلة، يقدر بـــ 38.7%.

- معدل المديونية الخارجية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام خلال نفس المرحلة، يقدر بـــ 43%.

انتهت هذه المرحلة إذا، بأزمة مالية، كما يعلم الكل، من مظاهرها، عدم قدرة المغرب، الوفاء بالتزاماته الخارجية، الشيء الذي فرض عليه اتباع توجيهات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إذا السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارين، ربما إلى حدود الآن، المسؤوليات واضحة. والمسؤوليات، كما تعلمون، ناتجة عن عقد سياسي بين أحزاب ومواطنين، وبالتالي فأصحاب المسؤولية

التاريخية، في هذه المرحلة، يعرفون أنفسهم، ويعرفون كذلك أنهم محظوظون.

بقي أن نسجل فقط، إنصافا للتاريخ، ومن باب ختم الحديث عن هذه المراحل، التي امتدت منذ الاستقلال إلى 1983، أن المكونات السياسية، التي تعاقبت على تسيير الشأن العام، خلال هذه المراحل هي نفسها التي تشارك، في الحكومة الحالية، وان اختلفت الأشكال والصيغ والإيديولوجيات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أود أن أنتقل وبكل مسؤولية، إلى مناقشة مرحلة، تهمنا في الاتحاد الدستوري، وهي المرحلة التي كنا فيها في الأغلبية، وبالتالي ساهمنا فيها في تدبير الشأن العام، ألا وهي مرحلة ما بعد 83.

نعم شاركنا في الحكومة منذ 1983 إلى 1997 ونحن اليوم جد فخورين بأن نذكر بالمنجزات وأن نقارنها مع مرحلة 1998-2007.

ولأجل ذلك، سنقسم هذه المرحلة، إلى محطتين، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في البداية: محطة التقويم الهيكلي 83-92 ومحطة الإصلاحات الكبرى 93-97 التي دشنها مع المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته.

بالنسبة للمرحلة الأولى، فقد امتازت بمحاولات تقويم الوضع المختل، المتراكم إلى غاية 1982، ولهذه الغاية، اعتمدنا مقاربة أولوية، كانت ترمي إلى التحكم في العجز الموازني، في حدود 3%، وذلك عبر التحكم في النفقات العمومية، والنقص من نسب تطورها. ومن جهة أخرى، تمت مباشرة إصلاحات جبائية، أعطت زخما هاما، لدور الموارد الجبائية، خصوصا في ما يخص تمويل النفقات العمومية.

وقد كانت النتائج الإيجابية في الموعد، إذ تمكنت الموارد الجبائية، سنة 1992، من تمويل مجمل النفقات العادية للخزينة، مع فائض يقدر بـ 2.9%، الأمر الذي لم يحدث، منذ سنوات.

وقد مكنت هذه الوضعية، من استعادة الثقة، وبالتالي أمكن الرفع التدريجي، من النفقات العمومية، وخصوصا نفقات الاستثمار.

ونجحنا كذلك، منذ سنة 1992 في تحويل العجز الأولي، والذي هو العجز، دون احتساب النفقات المترتبة عن فوائد الدين العمومي، من عجز يصل إلى 9%، من الناتج الداخلي الخام، سنة 82 إلى فائض، يصل إلى 5%، من نفس الناتج سنة 92.

كذلك نسجل بكل افتخار، تراجع العجز الموازني، إلى 2.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 92.

وتجدر الإشارة، في هذه المرحلة أن المداخيل الأساسية، كانت مداخيل جبائية، وأن الموارد الغير جبائية، كانت محدودة. ومع ذلك، فقد تم إنجاز الكثير، نخص بالذكر مثلا: أن معدل الرصيد العادي ما بين 83-92 مر من 1738(-) مليون درهم إلى 2629(+) مليون درهم، في حين، تم تقليص العجز الموازني، من 9.2% سنة 83، إلى 2.2% وبدون خوصصة.

ولختم الحديث، عن مرحلة التقويم الهيكلي يمكن أن نقول، أنها مكنت من تحسين الأرصدة الموازنية، الشيء الذي ساهم في تعزيز التوازنات الماكرو- اقتصادية، وبالتالي ساهم في تطهير وتقويم المالية العمومية، التي لحقها ما لحقها من اختلالات قبل سنة 83، الأمر الذي أذن بنهاية مرحلة، وبداية أخرى جديدة، هي مرحلة الإصلاحات الكبرى ما بين 93 و97.

مرحلة ما بعد التقويم أو مرحلة الإصلاحات الكبرى 93-97:

السيد الوزير، لن نسرد لكم، كل الإصلاحات الكبرى، التي أنجزت، أو دشن لها في هذه المرحلة، فلعلكم تعرفونها عن ظهر قلب، لأنكم وببساطة، بدأتم عملكم على أساسها واستفدتم، أنتم والحكومات التي شاركتم فيها من حسنات وعطاءات تلك الإصلاحات، ولعلنا لسنا نحن من سيذكركم، أن الإصلاحات بقدر ما تكون تكاليفها آنية، فإن عطاءاتها وانعكاساتها، لا تكون إلا على المدى المتوسط والبعيد. وتتذكرون في هذا الصدد، الدراسة الأخيرة للبنك الدولي، حول الاقتصاد المغربي، والتي جاء فيها، من بين الكثير الذي جاءت به، أن 20% فقط من الدول التي باشرت إصلاحات كبرى، هي التي حصلت على انعكاسات إيجابية في ظرف وجيز، في حين أن 80% المتبقية، ومنها بالطبع المغرب، فلم يكن ممكنا فيها، جني ثمار الإصلاحات، إلا على المدى المتوسط على أقل تقدير.

وما نود تسجيله هو بعض الإصلاحات الهامة، التي أنجزت في هذه المرحلة، والتي حولت مسار الاقتصاد الوطني.

فمن إصلاح أنظمة التجارة الخارجية و الإصلاح الجبائي وميثاق الرصيد العادي: معدل نسبة نموه ما بين 93-97 قدر بـ 3.6% في حين وصل 3.3% ما بين 2002/97 وصل الى 0.7 % ما بين 2002-2006.

عجز الميزانية يقدر معدله ما بين 97/93 بـ 3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 3.6% بالنسبة لـ 2002-97 و3.7% بالنسبة لـ 2006/2002.

معدل العجز دون احتساب مداخيل الخوصصة في الفترة الممتدة ما بين 93-97 وصل إلى 3.9% مقابل 4.8% لـ 2002/97 و 4.7% لـ 2006/2002.

نسبة الضغط الجبائي الفعلي وصل معدله ما بين 97/93 إلى 21.6% مقابل 22.3% لـ 2002/97.

نسبة الضغط الجبائي النظري وصل معدله ما بين 97/93 إلى 22.5% من الناتج الداخلي الخام مقابل 27.2% لـ 2002/97.

مداخيل الخوصصة منذ أكتوبر 97 إلى المداخيل المفترض تحصيلها في 2007 قدرت بـ 76 مليار درهم، مقابل أقل من 10.5 مليار درهم من 93 إلى 97.

بنية الميزانية لم تتغير بشكل يمكن أن نحلله في اتجاه الفعالية ما بين 97-2006، إذ بقيت مثلا نفقات الاستثمار في حدود 20% وبقيت نفقات الدين العمومي والموظفين في حدود 75% من النفقات العادية وفي حدود 16% إلى 17% من الناتج الداخلي الخام.

نفقات الموظفين تفاقمت، ففي 1997 مثلا، شكلت 10.7% من الناتج الداخلي الخام مقابل 12.9% سنة 2003.

السيد الوزير،

لقد رهنتم مالية المستقبل، ولم تحدوا من ضغط الأجور على مالية الحاضر. تبحثون دائما عن الحلول السهلة، كتحميل المواطن البسيط مسؤولية اختلالات تدبيركم للشأن العام.

صناديق التقاعد تعاني اختلالات في توازنها. وأنتم لا تفكرون إلا في الرفع من سن التقاعد والرفع من مساهمات المنخرطين، والعجز يتفاقم لم تجدوا حلا سوى توسيع الوعاء ليس في اتجاه العدالة الضريبية، ولكن في اتجاه تضريب الفقير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

مرورا إلى مشروع القانون المالي، وما جاء به من جديد، اسمحوا لي أن أركز على بعض الملاحظات الأساسية، أخذا بعين الاعتبار، أننا ناقشنا الجوانب التقنية، بما فيه الكفاية من خلال أشغال لجنة المالية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن مشروع قانون المالية، في شكله لم يطرأ عليه أي تغيير نوعي، فلا يزال شبه وثيقة محاسبية، لا يتمكن البرلمان معها من القيام بقراءة اقتصادية، كما لا يتمكن من خلالها الإطلاع على الأبعاد التنموية، الاقتصادية والاجتماعية للعمل الحكومي. فالدراسات الرائدة كالتي أنجزها مؤسسة "المشروع الموازناتي" الدولية، والتي تعتمد مقياسا محددا، لمعرفة مدى انفتاح، وشفافية، الوثائق والمعلومات الموازناتية، قد نقطت المغرب 19/100، واعتبرت أن المعلومات التي تدلي بها الحكومة، حول الأنشطة المالية، لا تتجاوز 17%.

ومما يكرس كذلك، انعدام الشفافية، في تعامل الحكومة مع البرلمان، ومن ورائه الشعب، تمرير نصوص قانونية بالغة الأهمية، فهذه السنة، كما يعلم الكل، عرف البرلمان جدلا حادا بخصوص المادة 5 من القانون المالي التي تضمنت المدونة العامة للضرائب المباشرة، كنص موحد بعدما مررت أجزائها خلال قوانين المالية الأخيرة. هذه المدونة، التي هي في الحقيقة، إطار قانوني، بالغ الأهمية وله ارتباطاته العميقة، مع كل مستويات الحياة العامة، والحياة الخاصة للأفراد، عوض أن تحظى بالقسط الوافر، من النقاش وتبادل الآراء، بما يخدم نوعيتها وتكامل مضامينها، ما يجعلها منسجمة مع توجهات الدولة وتطلعات المواطن، فعوض هذا كله، أبت الحكومة إلا أن تمررها في مشروع قانون المالية، له إطاره الموضوعي والزمني المحدود، وكأنها تدرك إدراكا تاما، أن المدونة لن تلقى تجاوبا، وبالتالي فهي تحتاج إلى ظرف استثنائي واستعجالي، تستغل فيه

الحكومة الفصل 51 وتلعب فيه على عامل الزمن، فهذه طريقة مكشوفة.

ولأجل هذا، نسجل اليوم، كما سجلنا بالأمس، موقفنا الرافض لهذا النوع من الممارسة ونحمل بذلك المسؤولية والسياسية للحكومة، وعلى أي فالمدونة لا تحتاج إلى نقاش ولا إلى تصويت، صوت عليها الشارع بالرفض، من خلال موجات الاحتجاجات المتتالية والمتصاعدة، على الزيادات في العديد من المواد الاستهلاكية، والخدمات الأساسية، والتي جاءت لتأزم أوضاع المواطن المغربي العادي ولتضرب قدرته الشرائية في الصميم.

ولا ننسى أن نذكر الشعب المغربي، في هذا الإطار أن الزيادات التي أثقلت كاهله، مصدرها هو التوسيع العشوائي للوعاء الضريبي، والرفع اللاعقلاني لبعض نسب الضريبة، وهذا هو الإصلاح المعكوس بعينه، فعوض أن تأتينا الحكومة بإصلاح شامل للمنظومة الضريبية، بإصدار مدونة تقر العدالة الجبائية وتتبنى التضريب التصاعدي بعلاقة مع المدخول والمردود، نرى أن الهاجس الوحيد، الذي تحكم في " إصلاحها المعكوس" هو هاجس ملئ الخزينة، بأي شكل من الأشكال ولو اقتضى، الأمر أن يكون ذلك على حساب المواطنين المتوسطين والفقراء.

أي منطق هذا للإصلاح الذي يزيد الفقير فقرا والغني غنى!؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

خابت آمال المواطنين حقا، من حيث أنهم كانوا ينتظرون مدونة ضرائب منصفة تعيد النظر في الإعفاءات المتعددة التي تستفيد منها لوبيات ضاغطة، وترفع على الشعب الضغط الضريبي.

فالحكومة، سيداتي، سادتي، تحمل فشلها للمواطن البسيط والفقير، للأجير والموظف، للمقاول الصغير وغيرهم من عموم الشعب، وذلك بلجوئها إلى الحلول السهلة، المضمونة الربح ولكن الغير محمودة العواقب.

ولاحظوا معي، أنها حاولت أن تغازل الناخبين فجاءت بإجراء تخفيض هزيل، للضريبة على الدخل، وهو إجراء ناقص، غير ذي جدوى، خصوصا، عندما نطلع على حجم انعكاساته على أجور الموظفين الصغار إذ لا تتجاوز استفادتهم 1.5 درهم بالنسبة للسلم 5 و25 درهم بالنسبة للسلم 6 و60 درهم بالنسبة للسلم 9.

أي هراء هذا ؟، وأية حمولة اجتماعية هذه؟ !

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين

بعد أن تم الكشف عن حقائق تاريخيةّ، لا غبار عليها، وبعد أن عرفنا أن حكومتكم، استفادت من مداخيل الخوصصة الاستثنائية التي فاقت 76 مليار درهم، ومن مناخ دولي وإقليمي مناسب، لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، وبعد أن حللنا معكم مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2007 والذي جاء نارغا، مع استثناء تمريركم اللاقانوني ونحن نقول المخالف للدستور لمدونة الضرائب، وبعد أن وقفنا على الاختلالات التي تكرسونها في علاقاتكم مع المؤسسة التشريعية بتأويلكم الخاص للفصل 51 من الدستور وباستغلالكم العنيف لقانون الإذن، نريد أن نثير معكم جملة من التساؤلات:

كيف تفسر الحكومة ارتفاع وتيرة الاحتجاجات لدى كل مكونات الشعب المغربي بالمدن والقرى على ارتفاع الأسعار و احتجاجات الطلبة والأساتذة، وموظفي الجماعات المحلية، والموانئ، والمطارات، المعطلين والأسرى العائدين إلى الوطن، والمتقاعدين؟ فحبذا لو قامت الحكومة باستطلاع الرأي لتتعرف على صورتها لدى الرأي العام؟ أليس هذا نتيجة لسياسة الحكومة ومنهجيتها في تدبير الشأن العام؟إن الجديد الذي عرفه المغرب بعد 98 هو قوارب الموت والاحتجاج بإضرام النار في الذات، والإعتصامات بالإضراب عن الطعام، والاحتجاجات في القرى والبوادي، أليس هذا معبرا عن استنفاذ الشعب المغربي لكل أشكال الاستنكار؟.

كيف تقرأ الحكومة تحاليل البنك الدولي التي تؤكد انزلاق المغرب في مجال حرية التعبير من 40.1 إلى 26.6، وفي مناخ الأعمال من 56.2 إلى 39.1، وفي مؤشرات الاستقرار السياسي من 43.4 إلى 31.6، والضغط السياسي من 64.6 إلى 48.3، أما الرشوة فقد انزلق مؤشرها من 65.7 إلى 54.7، والعدل هو أكبر الخاسرين حسب البنك الدولي إذ تهاوى مؤشر المغرب من 63.5

إلى 51.7 أما في مجال التنمية البشرية فإن الرتبة 125 كافية بأن توضح الحقائق.

لماذا تدعي الحكومة وتطبل بالأفق الاجتماعي للميزانية، وهي لم تضف أي درهم لقطاع الفلاحة والتنمية القروية، وإذا ما استثنينا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي مبادرة ملكية ماذا فعلت الحكومة في الجانب الاجتماعي؟.

لماذا لم تمتلك الحكومة الجرأة والشجاعة لتعبئة رصيدنا العقاري في الجموع والكيش، وتصفية وضعيته القانونية وتأهيله للاستثمار؟.

ما الذي جعل الحكومة عاجزة على تخفيض سعر الضريبة على الشركات لتأهيل المقاولة المغربية ومنحها الضمانات لتعزيز تنافسيتها، واكتفت بالوعود والتأجيل؟.

السيد الرئيس،

ختاما، لقد استنفدنا كل الوسائل المتاحة لنا دستوريا لتنبيه الحكومة لهده المنجرفات التي تحدثنا عنها في هده المداخلة، من خلال الأسئلة الشفوية و الإحاطات و المساهمة الفعالة في النقاش داخل اللجان و بمقترحات القوانين، ثم بالتعديلات حول مشروع القانون المالي، ننقل من خلالها انتظارات الشعب المغربي، ولكن كل هده المبادرات تصطدم باستعمالكم للفصل 51 و توفركم على أغلبية عددية، و لو أنها غير منسجمة. و ما وقع في لجنة العدل و لجنة التعليم هدا الصباح، خير دليل على دلك، ولهذا سنصوت ضد مشروع قانون

المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد اللطيف أوعمو، عن فريق التحالف الاشتراكي فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان، السادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي أن أشارككم، باسم فريق التحالف الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2007. هذه المناقشة التي هي عادة ما تكون مناقشة سياسية، باعتبارها تتعلق بالإطلاع و التدقيق و تبادل وجهات النظر و التعليق على مجمل الأداء الحكومي، الذي يشكل بالفعل قانون المالية النواة الأساسية لتنفيذ البرنامج الحكومي العام. فالكل يذكر أنه من خصوصيات هذا المشروع أنه يأتي في آخر الولاية التشريعية الحالية، و لكننا نعطي خصوصية أخرى و نؤكد من الآن بأننا نرى فيه ما يؤسس لأفق الولاية التشريعية المقبلة، إذا استطعنا أن نبرز مضامينه و أن نفعله و أن نربح الرهان كذلك.

و هو مشروع كذلك حصيلة و لو جزئية، لأنه الوقت لا يسمح بالفعل أن نأتي على كل ما يتعلق بهذا الموضوع، و من هنا تأتي أهمية المناقشة في جانبها السياسي، فمن الطبيعي إذن أن نعبر عن رأينا كفريق اشتراكي تقدمي في حصيلة العمل الحكومي و مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها عند تنصيبها، و أن نعرب كذلك على تخوفاتنا عند بعض المحطات، التي قبلناها في حدودها، و لكننا لنا رأي في تخوفنا عما يتهدد مستقبلنا، لا قدر الله، إذا تم زحف الليبرالية المتوحشة و زحف العولمة الغير منضبطة و المقننة.

و سيكون لهذه المناقشة بما تتضمنه من تقييم و أفكار و مقترحات تأثير على بلورة الشروع المقبل و تأثير كذلك على بلورة المشروع أكثر بتدقيق مفاهيم المشروع الحداثي الذي نبنيه جميعا.

إن مجلس المستشارين باعتباره يجسد الاستمرارية و مهتم بشكل مباشر أكثر من غيره بما ستخلفه الحكومة الحالية للتي ستأتي بعدها من عمل تحضيري سيكون أساس صياغة مشروعها، وسيكون من المفيد إيجاد صيغ لإشراك مجلس المستشارين في هذا العمل التحضيري.

ونؤكد، بالمناسبة، على ضرورة مراجعة طريقة تحضير مشاريع قوانين المالية، أظن أنه فتح الطريق، و أملنا أن يرى تعديل و تطوير القانون التنظيمي للمالية في الأفق المقبل ما نتمناه و ننتظره.

إن الآليات الحالية المتوفرة لنا لمراقبة التنفيذ جد محدودة، هذا ذكرناه عدة مرات، و نحن نقدر الإشكاليات الدستورية المرتبطة بهذا الموضوع، و أظن أن المرحلة الراهنة ستسمح بإعطاء القيمة التي يستحقها البرلمان في هذا المجال و تقوية سلطته في مراقبة عمل الحكومة، ومنها المراقبة الدقيقة لتنفيذ الميزانية، خاصة أن مشاريع قوانين التصفية لا نناقشها سوى بعد سنوات عديدة، و نحن ندرك

السيد الوزير أن حكومتكم ففي هذا المجال اتخذت خطوات جبارة، و نهنئكم فيها، باعتبار أنه في وقت وجيز استطعنا أن نصفي عشرات، ربما أكثر من قوانين المالية التي كانت مجمدة في المستوى عند تنفيذها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون الأعزاء،

سأحاول أن أكون جد مختصر في طرح بعض التعليقات و الآراء من خلال أربع مواضيع، من خلال 5 عناوين:

العنوان الأول، يتعلق برؤيتنا للميزانية الخالية على أنها ميزانية الأمل و الرؤية للمستقبل.

العنوان الثاني، يتعلق برؤيتنا للميزانية من خلال فلسفتنا الاجتماعية و مشروعنا المتعلق بالجانب الاجتماعي الواعد.

العنوان الثالث، يتعلق بميزانية تتضمن التحفيزات و التأشيرات في عدة جوانب.

العنوان الرابع، يتعلق بميزانية، في نفس الوقت، تستدعي كثيرا من اليقظة و تستدعي الحذر، حتى لا يتم الانزلاق و الاستدراج.

العنوان الخامس و الأخير، الميزانية و دعم الديمقراطية المحلية باعتبارها أحد الركائز الأساسية لبناء دولة الحق و القانون و بناء الدولة الحديثة.

في ميزانية الأمل و الرؤية، نلاحظ أن مشروع القانون المالي يعتبر تتويجا لمجهود كبير في مسلسل الإصلاح، ونحن في فريق التحالف الاشتراكي وفي حزب التقدم والاشتراكية نعتز بكوننا مساهمين في هذا المسلسل، سواء من داخل البرلمان أو من داخل الحكومة. فقد تحولت بلادنا، بفضل الإرادة السياسية لملك البلاد وقوى الديمقراطية والتقدم والحداثة إلى أوراش إصلاحية في مختلف المجالات المؤسساتية والاقتصادية والمالية و الاجتماعية، ونتائج هذا المسلسل أصبحت اليوم واضحة: طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ترقية وضعية المرأة قانونيا واجتماعيا، رد الاعتبار للأمازيغية ثقافة ولغة، وتوسيع مجالات حرية التعبير السياسي والصحفي، أوراش استثمار كبرى، وانشغال حقيقي بتغطية العالم القروي بالكهرباء والماء والطرق، وانشغال جاد بالمسألة الاجتماعية رغم محدودية النتائج الملموسة نظرا لحجم الخصاص وتراكمه.

لقد تحققت منجزات رغم محدودية موارد بلادنا، ورغم الظروف الصعبة التي واجهتها الحكومة ومنها، بشكل خاص، سنوات الجفاف، والارتفاعات الصاروخية لأثمان المحروقات في السوق الدولية والانعكاسات السلبية للعولمة على اقتصادنا ومقاولاتنا الوطنية وتناقص موارد الخوصصة والرسوم الجمركية.

فلم يكن من السهل، في ظل هذه الظروف، الحفاظ، بل وترسيخ التوازنات الماكرو اقتصادية، سواء من حيث التحكم في عجز الخزينة أو في نسبة التضخم أو المديونية..

إنها منجزات و مكتسبات للبلاد، رغم النواقص، وهي تعبير عن مدى أهمية الإرادة السياسية، وأهمية مشاركة قوى التقدم والديمقراطية في تسيير الشأن العام.

ولابد أن نسجل أن الحكومة حضرت وقدمت مشروع قانون المالية وهي على بعد أشهر من انتهاء ولايتها بعيدا عن أي ممارسة سياسوية و هواجس انتخابية، بل إنها، ومن خلال معالجتها لبعض الملفات ذات البعد المستقبلي، مثل صناديق التقاعد، والمديونية الخارجية، تمهد الطريق بروح من المسؤولية والوطنية، للفريق الحكومي المقبل دون تركه ثقيلة كتلك التي وجدتها أمامها حكومة التناوب الأولى..

أيها السادة،

إذا كنا نعتبر أن حصيلة الحكومة إيجابية، على العموم، وإذا كنا نسجل الايجابيات والإنجازات المحققة فإن ذلك لا يعني، إطلاقا، أن كل شيء على ما يرام.

فالنواقص كثيرة، مع الأسف، والحكومة نجحت في برامج وأخفقت في أخرى.

فرغم البرامج الهامة في مجال التشغيل، فإن معضلة البطالة مازالت تشكل إحدى أهم معضلات مغرب اليوم. وإذا كانت الأرقام الرسمية متفائلة فإن الواقع الملموس يؤكد أن تأثير التدابير الحكومية، رغم أهميتها، جد محدود خاصة في العالم القروي، حيث ارتباط فرص العمل بالظروف المناخية. فإذا كانت الحكومة تعتمد معيار عدد المسجلين في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وعدد

المشغلين منهم لإنجاز أرقامها ونسبها المائوية، فإن سكان العالم القروي والمدن المهمشة والضواحي البئيسة للحواضر الكبرى لا يعرفون حتى بوجود هذه الوكالة، لذلك فنحن نتعامل بحذر مع الأرقام الرسمية المؤكدة لانخفاض ملموس في نسبة البطالة، رغم اقتناعنا بان بعض الأوراش الكبرى في البنية التحتية والاستثمارات الهامة في مجال السكن والسياحة ساهمت دون شك في التخفيف من حدة هذه المعضلة.

إننا، السيد الرئيس، ما فتئنا نؤكد أن مسألة التشغيل تحتاج لبرامج وطنية ضخمة من قبيل الأشغال الشعبية الكبرى التي يقترحها حزب التقدم والاشتراكية، كما تحتاج إلى استثمارات منتجة موزعة على كافة التراب الوطني، وهذا بدوره يحتاج إلى تشجيعات وحل إشكالية العقار وتبسيط المساطر الإدارية ومحاربة الرشوة والزبونية التي تكون أحيانا سببا في فشل مشاريع استثمارية هامة.

وإضافة إلى البطالة، مازال الفقر يمس شرائح واسعة من شعبنا، ولم تنجح الحكومة بعد في الوصول إلى نتائج واضحة بخصوص محو الأمية، ونذكر مرة أخرى أن حزب التقدم والاشتراكية يقترح برنامجا وطنيا طموحا لمحو الأمية يتم انجازه من طرف " جيش للمعرفة" يتكون من الخريجين العاطلين كنوع جديد من الخدمة المدنية. ولا يخفى على أحد أهمية هذا البرنامج سواء من حيث استئصال آفة الأمية أو توفير مناصب شغل، ولو مؤقتة، لعشرات الآلاف من حملة الشهادات التعليمية.

و هناك جوانب اجتماعية أخرى بحاجة من مزيد من الجهد، مثل مسألة الرشوة حيث تحتل بلادنا مراتب غير مشرفة على المستوى الدولي الأمر الذي لا يضر فقط بالاقتصاد الوطني وبمصالح المواطنين اليومية، بل أيضا بسمعة بلادنا في الخارج وعلى قدرته على استقطاب الاستثمارات الخارجية...

والحكومة لم تتمكن بعد من إرساء التوازنات المجالية رغم أهمية برامج استدراكية هامة في العالم القروي، الذي ما زال يعاني أكثر، من التهميش، والفقر، وضعف التجهيزات الأساسية، ومن الولوج إلى العلاج وإلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته هو استمرار لقوانين المالية السابقة من حيث الأولويات المتمحورة أساسا حول ترسيخ التوازنات الاقتصادية الكبرى، والانشغال بالقطاعات الاجتماعية، والاتجاه نحو دعم الاستثمار بتحفيزات جبائية، من خلال التخفيض من الضرائب على بعض القطاعات مثل النسيج والسياحة لأجل دعم تنافسية المقاولة الوطنية.

كما يحمل المشروع استمرار الحكومة في عملية الإصلاح الضريبي، وهي عملية اتخذت طابعا تدرجيا، بإدراج إصلاح جزئي في كل قانون مالي جديد، وايجابي وفي هذا الإطار يندرج الإصلاح الهام الذي يقترحه المشروع على شبكة الضريبة العامة على الدخل.. إننا نعبر عن ابتهاجنا لهذا الإجراء الذي ظللنا نطالب به منذ سنوات. والحكومة لم تكتفي بالرفع من الحد الأدنى المعفى من الضريبة العامة على الدخل (24000 درهم) وإنزال النسبة القصوى من 44 % إلى 42 %، بل قامت بإدخال تعديل إيجابي على مجمل الشبكة الضريبية على الدخل، مما يعني استفادة كل الشرائح الأجرية من هذا الإجراء الذي سيكلف خزينة الدولة 2.5 مليار درهم.

ونلاحظ أنه رغم هذه التخفيضات فإن مداخيل الضريبة على الدخل سترتفع بنسبة 3.5%، إضافة إلى ما سيربحه الاقتصاد الوطني من هذه التخفيضات التي ستعزز القدرة الشرائية للمواطنين المعنيين، وبالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية واسترجاع الخزينة لما فقدته عبر رسوم ضريبية أخرى مرتبطة بالاستهلاك، وكل ذلك يعني أن التخفيض من الضرائب على الفئات الاجتماعية الواسعة لا يؤدي بالضرورة إلى خسارة لخزينة الدولة. ورغم ترحيبنا بهذا الإجراء وتأكيد أهميته فإننا في نفس الوقت نسجل من جهة محدودية تأثيره على الفئات الأجرية الدنيا ومن جهة أخرى نعتبر أن السقف الأعلى مازال مرتفعا، ونرى أهمية تخفيضه إلى 40% مراعاة للمحيط الذي يتواجد به المغرب ودعما لقدراته التنافسية.

فالتخفيض من السقف الأقصى سيساعد على بقاء بعض الأصناف من الأطر ببلادنا كما يشجع الشركات الخاصة على توظيف الأطر العليا، ونفس الاعتبارات تجعلنا ندعو إلى التفكير في تخفيض من الضريبة على الشركات إلى حدود 30 % عوض

35% المطبقة حاليا، خاصة أن بلادنا محتاجة إلى توسيع نسب الاستثمار والشركات المهيكلة وإدماج أكبر عدد من المؤسسات العامة في القطاع غير المنظم ضمن عملية توسيع الوعاء الضريبي المطلوبة بإلحاح، وقد لاحظنا أن مداخيل الضريبة على الشركات تجاوزت للمرة الأولى مداخيل الضريبة على الدخل، حيث بلغت نسبة الارتفاع 37.8%، وهو إنجاز كبير يعود إلى وعي عدد من المقاولات الوطنية بأهمية الأداء وضرورته من جهة، وتأثير الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة بالتدريج، وتحسن أداء المصالح الضريبة من جهة أخرى. ينبغي إذن تشجيع هذا المنحى الإيجابي لتشجيع الشركات المهيكلة على الأداء وتشجيع المقاولات الغير مهيكلة على الدخول في القطاع النظامي.

السيد الرئيس،

رغم الإصلاحات الضريبية الجزئية التي يأتي بها القانون المالي كل سنة، فإن مسألة العدالة الجبائية مازالت مطروحة على جدول أعمال الحكومة الحالية والمقبلة، فالتحملات الضريبية ليست موزعة بعد بشكل عادل، فالمفروض أن من يربح أكثر يؤدي أكثر، والمبدأ هو أداء الضريبة من طرف كل قادر على الأداء. لكن مازلنا نلاحظ أن إلزامية الأداء لا تمس سوى المأجورين والقطاعات المهيكلة بينما هناك فئات ميسورة لا تؤدي واجبها الضريبي إما لنشاطها خارج القانون أو بسبب التملص أو الرشوة.

كما أن هناك إعفاءات عديدة كإجراءات تحفيزية (حوالي 400 إجراء) وهذا يسبب خسارة للخزينة، يقدرها بعض الخبراء بحوالي 20 مليار درهم، وهذه الإجراءات التحفيزية تتم أحيانا بدون التأكد من النجاعة ومن الإنتاجية والمردود المباشر أو غير المباشر، ونحن نعتقد في ضرورة مراجعة منطق الإعفاء واستبداله بمنطق الدعم عند التأكد من مردود اقتصادي واجتماعي مباشر، ومن نتائج على مستوى مداخيل أخرى على المدى المتوسط والبعيد..

وفي هذا الإطار نقترح إعادة النظر في الإعفاء الذي يستفيد منه القطاع الفلاحي، ليصبح خاضعا للضريبة كغيره من القطاعات، خاصة الضيعات الكبرى المدرة لأرباح ضخمة لا يمكن أن تظل خارج أي مساهمة في تمويل المجهود الوطني. ونحن إذا نقترح مثل هذا الإجراء فإننا مدركون للصعوبات التي تواجهها الفلاحة الوطنية ووجود فئات عريضة من الفلاحين غير قادر على الأداء، لذا نقترح أن لا يشمل التضريب سوى الضيعات العصرية والمربحة، ووضع حد أدنى من الهكتارات (5 هكتارات) معفية من الضريبة كما هو معمول به في ميدان الضريبة العامة على الدخل، وفي نفس الوقت دعم تكاليف الإنتاج بذور وأسمدة ومحروقات، ودعم عمليات التوزيع والتخزين واتخاذ تدابير للتقليص من سلسلة الوسطاء التي تجعل الفرق شاسعا في الثمن عند الإنتاج والثمن الذي يؤديه المستهلك مباشرة.

السيد الرئيس،

لقد تمكنت الحكومة من خلال الإصلاحات المتوالية في القطاع المالي من التقليص التدريجي من الاعتماد على الموارد الاستثنائية خاصة موارد الخوصصة، وقد صرح السيد وزير المالية خلال ردوده على ملاحظات أعضاء لجنة المالية بأنه يمكن الاستغناء عن موارد الخوصصة دون أن يحدث أي عجز. هذا تطور هام إذا ما استحضرنا تخوفات العديد من الفاعلين و المعنيين والفعاليات البرلمانية بخصوص نضوب موارد الخوصصة وإمكانية تأثير ذلك سلبيا على توازنات المالية العامة..

إنها نتائج المسلسل الإصلاحي الذي أصبح الآن يعطي أكله، ومنها إصلاح المؤسسات العمومية التي أصبح الكثير منها يضخ مداخيل للخزينة عوض الأخذ منها لتسديد عجز ناتج عن التبذير وحتى الاختلاس. وهذا يؤكد الوقع الايجابي للإصلاح من جهة، وللرقابة البرلمانية التي خضعت له بعض المؤسسات العمومية من جهة أخرى فمحاربة الفساد المالي ومحاربة التملص ومحاربة التبذير، كلها تدابير ناجعة، ضرورية، تتطلب إرادة سياسية قوية، لكن أيضا جرأة ونزاهة وروح وطنية..

غير أننا نلاحظ مع ذلك أن الموارد العادية لا تمثل سوى 59% من مجموع موارد الدولة وهي نسبة مازالت ضعيفة، و لا ينبغي المبالغة في الاقتراض الداخلي الذي أصبح يمثل 55% من الناتج الداخلي الخام، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية على بعض المجالات مثل التأثير على أسعار الفائدة الذي أدى انخفاضها في السنوات الأخيرة إلى توسيع عمليات الاقتراض من أجل

السكن بكل ما لذلك من نتائج إيجابية على قطاع البناء والعقار، وإلى تحفيز أكثر على خلق المقاولات والاستثمار بوجه عام.

وهذا لا يمنعنا من التنويه بحسن تدبير الحكومة للمديونية الخارجية حيث تمكنت من تخفيض معدل الديون إلى أقل من 15% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة مقبولة وقريبة من المعايير الدولية. والفرق شاسع بين الماضي والحاضر، حيث كادت بلادنا أن تصبح رهينة في يد البنوك الدولية التي تملي شروطا تتحول أحيانا إلى تدخل مباشر في الشؤون الداخلية، وهو ما رفضناه دوما لأنه يمس باستقلالية بلادنا واختياراتنا الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد كانت لخوصصة بعض المؤسسات العمومية دور إيجابي بالفعل، حيث أصبحت تدر على خزينة الدولة مداخيل تقدر بالملايير في حين كانت تأخذ ملايير في السابق للحفاظ على توازنها المالي، لكن ذلك لا يجعلنا نستنتج أن الخوصصة هي الأفضل بالمطلق، فالمؤسسات العمومية التي خضعت للتقويم والمراقبة وحسن التدبير تجاوزت إختلالاتها، وأصبحت مفيدة للدولة وللمجتمع، فلابد من الحذر حتى لا نزلق إلى ليبرالية موسعة تحت تأثير نجاحات قطاعات مؤهلة لتكون مربحة خاصة في المجال الخدماتي، اعتبارا للتغيرات الحاصلة في متطلبات العصر وعقليات المستهلك.

إننا بلد نامي مازال فيه للدولة دور حاسم في كل القطاعات، وبشكل في قطاع الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية والتي لا يمكن أن يقوم بها، بشكل يناسب إمكانيات الفئات العريضة في المجتمع، سوى القطاع العام الذي ينبغي دعمه والاستمرار في تقويمه، ليكون مربحا ماليا، ومنتجا اقتصاديا، ومفيدا اجتماعيا..

ونشير بهذا الخصوص إلى إشكالية التدبير المفوض لقطاعات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل والصلب، فقد أكدت التجربة ضرورة مراجعة هذا الاختيار رغم بعض ايجابياته المتمثلة في تدبير أكثر مهنية ومردودية (مبدئيا) لهذا القطاع.

لقد تبين أن هاجس الربح يطغى على هذه المؤسسات التي حظيت بعقد التدبير المفوض، وهو ما ينعكس سلبا على المستهلكين من خلال الفواتير اللامعقولة التي يتوصلون بها، وتجربة الدار البيضاء خير مثال على ذلك.

نحن لا نعارض مبدئيا فكرة التدبير المفوض، لكن نؤكد على ضرورة الشفافية والالتزام بدفتر التحملات، وإعطاء ما يكفي من صلاحيات المراقبة للمجالس الجماعية لحماية مصالح المستهلكين.

السيد الرئيس،

لقد اهتم مشروع القانون المالي لسنة 2007 بالجانب الاجتماعي وخصص للقطاعات الاجتماعية 55% من الميزانية العامة للدولة، وتتضمن، إضافة للمصاريف العادية، زيادة ملموسة في نصيب الصندوق المقاصة ودعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتنفيذ التغطية الصحية ودعم صناديق التقاعد.

وشكل النصيب المخصص لصندوق المقاصة (13 مليار درهم) تأثيرا هاما على مخصصات النفقات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أثمان البترول في السوق الدولية، وصعوبة تطبيق حقيقة الأسعار لانعكاساته السلبية على مختلف القطاعات وعلى المستهلك مباشرة.غير أن المحروقات لا تمتص الدعم فقط بل تدر أموالا على خزينة الدولة من خلال الضرائب المفروضة عليها، وبالتالي فإن دعم أثمان المحروقات يمكن أن يتم كذلك عن طريق التخفيض من الضرائب.وهذا يقودنا إلى طرح مشكلة صندوق المقاصة الذي أصبح الجميع مقتنعا بضرورة مراجعة آليات عمل هذه المؤسسة، ليصل الدعم إلى الفئات المحتاجة إليه فعلا.

فالحاجة اليوم هي دعم الفقراء حصرا، ومن غير المستساغ دعم الشعب برمته بأغنيائه وفقرائه. والتفكير ينبغي أن يتجه، في نظرنا، إلى الاستئناس ببعض التجارب الدولية الناجحة مثل تجربة البرازيل، التي اختارت الدعم المباشر للفئات الأكثر فقرا كما يمكن التفكير في الاستفادة من تجربة الاسترجاع التي عمل بها في مجال السكر الصناعي.

كما أن دعم ما يسمى بالدقيق الوطني (أو بالأحرى الدقيق الرديء) فلم يعد له من جدوى سوى استفادة المضاربين وبعض أرباب المطاحن.

وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد ارتفعت مخصصاتها بشكل ملموس، وبلغت 26 مليار (بارتفاع بلغ 5,5 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية) من الميزانية العامة، وإلى 90 مليار باحتساب استثمارات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية وصندوق الحسن

الثاني للتنمية والحسابات الخصوصية، وهو ما يؤكد أن الدولة ما زالت أكبر مستثمر وأنها قاطرة التنمية...غير أن الأرقام بحاجة إلى تدقيق،فمن ضمن 26 مليار التي خصصتها ميزانية الدولة الاستثمار نجد أزيد من 7 ملايير مخصصة كدعم، وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف نسبة الإنجاز التي لا تتعدى 65% في أحسن الحالات، فإن الاستثمار المنجز فعلا أقل بكثير من الأرقام المتفائلة.

ولا بد أن نسجل، بخصوص الاستثمارات، اللاتوازن في توزيعها المجالي وتمركزها في مناطق محددة تستفيد دائما من حصة الأسد من مجموع الاستثمارات العمومية.

لقد آن الأوان للإلتفات للمناطق المهمشة، وللتوزيع العادل لاستثمارات الدولة، خاصة أن كل المواطنين يساهمون في تمويلها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ومن حق الجميع الاستفادة من توزيع الثروات الوطنية...

وبخصوص الاستثمار الخاص، فمازال المستثمرون الوطنيون والأجانب يواجهون تعقد المساطر الإدارية، رغم إحداث المراكز الجهوية للاستثمار، وما زالت بعض العقليات لم تتحرر بعد من أساليب الابتزاز، وما زالت بعض الجهات تتدخل لتحويل الاستثمارات إلى مناطق غير ما اختاره المستثمر، بل و ما زالت بعض الاستثمارات الأجنبية ترحل إلى بلدان أخرى بسبب صعوبات إدارية أو عقارية أو ضعف التجهيزات التحتية.

مع التسهيلات الإدارية إن الاستثمار المنتج للخيرات ولمناصب الشغل هو رهاننا الأكبر لدعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الحكومة أن تجتهد أكثر لتوفير كل الشروط الضرورية لاستقطاب الاستثمارات الخاصة في كل جهات المملكة وعليها حل مشكلة العقار وتوفير أراضي بأثمان رمزية أو مدعمة وتوفير التجهيزات التحتية ومعاقبة المبتزين والمرتشين داخل السلطات المحلية والإدارية. كما على الدولة أن تقوم بمجهود لتوفير شروط الاستثمار في القطاع الفلاحي عبر استصلاح الراضي ومد قنوات الري وصيانة الموجودة منها و التخفيف من تكاليف الإنتاج وغيرها من التدابير المشجعة للاستثمار في هذا القطاع. فالعالم القروي، الفقير في مجمله، بقدر ما يحتاج إلى شروط الحياة العصرية مثل الماء والكهرباء والطرق والتعليم والصحة،و الحكومة تقوم بجهود ملموسة بشأنها، محتاج أيضا إلى مصدر العيش وهو الشغل، والفلاحة هي عصب الحياة في العالم القروي الذي يضم حوالي نصف ساكنة البلاد.

السيدات والسادة،

لا يمكننا، ونحن نناقش مشروع القانون المالي، أن لا نثير وضعية الجماعات المحلية الذي يتشكل ثلثا مجلسنا من ممثليها.

إن تطور الديمقراطية ببلادنا تتطلب توسيع دور وحضور الجماعات المحلي، ليس فقط في المجال السياسي، بل، وبالأساس في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجماعة وللإقليم وللجهة، وتطبيق سياسة القرب، التي أصبحت إحدى الشعارات الكبرى المؤطرة للحياة السياسية الوطنية، لا يمكن أن يتم بدون دور فاعل للجماعة المحلية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الجهوي، وهذا الدور لا يمكن أن تلعبه الجماعات المحلية بدون إمكانيات مالية وأطر بشرية، حقا لقد بدأنا نلمس بعض التوجهات الجهوية للميزانية، غير أن الواقع الذي نعايشه، كمنتخبين جماعيين، يؤكد أننا ما زلنا بعيدين عن طموحنا في جماعات محليات ناجعة ومساهمة بجدية وفعالية في التنمية.

ونظريا، مطلوب من الجماعة المحلية أن تساهم في كل برامج الدولة، وأن تستجيب لمتطلبات المواطنين الكثيرة، والتي هي أدرى بها من المصالح المركزية بحكم القرب والمعايشة اليومية لهموم المواطنين.لكن ما هي الإمكانيات المتوفرة للجماعات المحلية لتمارس هذا الدور؟ و الحال أن أغلب الجماعات، خاصة منها القروية، لا تتوفر حتى على إمكانيات تسييرها الإداري.

وإذا كان الميثاق الجماعي الجديد ينص على إمكانية تفويت بعض صلاحيات الدولة للجماعات، فإن هذه الإمكانية ما زالت حبيسة الأوراق، والمركزية ما زالت طاغية، ولا تمارس الجماعات سوى صلاحياتها الذاتية المحدودة التأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما المجالس الإقليمية الجهوية، والتي من المفروض أن تكون أدوات أساسية لتطبيق سياسة جهوية فعلية، فما زالت مجرد هياكل شكلية، بدون إمكانيات ولا سلطات، وخاضعة بشكل شبه تام للسلطات الإقليمية والولائية.

هذا الواقع، السيد الرئيس، السادة أعضاء الحكومة، واقع لا ينسجم ولا يخدم فكرة الجهوية التي أصبحت تطرح نفسها بإلحاح في الخطاب السياسي، وأصبحت محط إجماع كل الفعاليات الوطنية بارتباط، من جهة مع أفاق الحل السياسي لقضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء، وبالتصور الجديد للتنمية المعتمد على مفهوم القرب والسياسية الجهوية، فمن المفروض، إذن، توسيع البعد الجهوي للميزانية في أفق بلورة ميزانيات جهوية حقيقية تشمل مختلف مجالات الحياة الجهوية من التجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية والاستثمارات المنتجة إلى المناصب المالية في الوظيفة العمومية ومؤسسات الدولة.

ومن المطروح،بإلحاح، تفويت صلاحيات الدولة ذات البعد المحلي أو الإقليمي أو الجهوي إلى الجماعات المحلية، ومنها مؤسسة الجهة كجماعة محلية كما يحددها الميثاق الجماعي.

غير أن التقطيع الجهوي الحالي لا يساعد، في كثير من الحالات، على التكامل والانسجام بين مكونات الجهة في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يستلزم مراجعته بناء على هذه الاعتبارات وليس الاعتبارات، السياسية والأمنية التي تحكمت، إلى حد ما في التقسيم الحالي.

ونفس الشيء ينطبق على التقسيم الجماعي الذي خلق جماعات بلا موارد ولا إمكانيات، مما جعل منها عائقا أمام التنمية وتنفيذ سياسة القرب، بدل أن تكون أداة لها. فمن المطلوب إذن مراجعة هذا التقسيم، بناء على نفس المعايير، أي التكامل والتوازن والنجاعة، كي تتحول الجماعة المحلية إلى أداة للتنمية ومقاولة اقتصادية، عوض أن تظل مجرد فضاء للتمثيلية والتعبير عن المشاكل بدون إمكانيات لحلها.

أيها السيدات والسادة،

تلك بعض القضايا والانشغالات التي ارتأينا التركيز عليها في هذه المناقشة العامة التي لا يسمح لنا الحيز الزمني المخصص لها بالتعبير عن قضايا وانشغالات أخرى لا تقل أهمية.

إننا نعلن عن تصويتنا بالإيجاب على المشروع المعروض علينا للمصادقة، و تصويتنا الإيجابي ليس فقط على المشروع في حد ذاته، بل على حصيلة حكومية اعتبرناها إيجابية على العموم، وعلى توجهات إصلاحية نادينا بها وناضلنا من أجلها منذ سنوات، و ما زلنا سنناضل لاستمرارها

المغرب يتقدم بالفعل، أيها السيدات و السادة، يتقدم بفضل اختيارات ملكية، وإرادة سياسية في الإصلاح، يتقدم بفضل مشاركة قوى الديمقراطية والتقدم والحداثة في تدبير الشأن العام.

مغرب اليوم هو غير مغرب الأمس بالتأكيد. و إن نجاح معركتنا في بناء مشروعنا متوقف على مدى تضامننا جميعا و مدى قدرتنا على ربح رهاننا. و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار المحترم عن فريق العهد السيد الحو المربوح، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد الحو المربوح:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العهد في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007، وهي مناسبة للإطلاع على مضامين مداخيل ونفقات الدولة، وعلى أولويات بلادنا، ومناسبة كذلك لتقييم حصيلة الحكومة في أدائها وتدبيرها للشأن العام، استنادا إلى ما التزمت به في التصريح الحكومي وقوانين المالية السابقة، وبالتالي الوقوف عند حصيلة السياسة الحكومية في مسارها الإجمالي، خصوصا ونحن نعلم بأن هذا المشروع هو الأخير في عمر الحكومة الحالية.

السيد الرئيس،

لقد جاء مشروع القانون المالي الحالي في ظرفية عرف المغرب خلالها العديد من المنجزات ذات الطابع السياسي والاجتماعي حيث قامت بلادنا خلال هذه السنة بمواصلة المجهودات في سبيل تدعيم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي من خلال مجموعة من الإصلاحات الجوهرية التي تتوخى ترسيخ حقوق الإنسان من خلال مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية وإصلاح النظام القضائي والسجني، وكذا تعزيز الهوية الوطنية عبر تنظيم الحقل الديني ورد

الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية، وتحسين مكانتها في مجال التعليم والفضاء السمعي البصري، وإن كانت هناك بعض الملاحظات في هذا الشأن بحيث نلاحظ أن الحكومة تتماطل في بلورة الإرادة الملكية السامية الرامية إلى إدماج الأمازيغية كمكون أساسي في المجتمع المغربي من أجل المساهمة في ترسيخ دولة المؤسسات وبناء مجتمع حداثي تعددي ومنفتح يشارك في تشييد لبناته الجميع.

السيد الرئيس،

في إطار نفس الإصلاحات جاءت الحكومة بمشاريع قوانين تتعلق بالمنظومة القانونية للانتخابات، وفي هذا الإطار، نريد أن نشير إلى بعض الملاحظات المرتبطة أساسا باعتماد الحكومة أسلوب لا تشاوري، والدليل على ذلك عدم إشراك مجموعة من الأحزاب في المشاورات التي أجرتها مع الأغلبية الحكومية، وبذلك تكون قد اختارت تدبير هذا الملف بمنطق الأغلبية والهيمنة وفرض الأمر الواقع على باقي التيارات السياسية، لذلك فنحن نعبر عن رفضنا لهذه المقاربة على اعتبار أن القوانين الانتخابية لا تهم الأغلبية الحكومية فقط، ولا تهم حزبا سياسيا دون آخر، بل كان يجب توسيع التشاور ليشمل جميع الفعاليات السياسية من أجل التوافق على قواعد أساسية وعادلة للممارسة السياسية.

وإذا كانت الأغلبية الحكومية قد رفعت شعارات تتعلق بتأهيل وتطوير النظام الانتخابي وعقلنة المشهد السياسي بهدف إبراز أغلبية منسجمة وقارة، وتجنب البلقنة و تمنيع التجربة الديمقراطية الفتية بالمغرب، فإننا نؤكد أنها في حقيقة الأمر تدافع عن المصالح الضيقة والظرفية لبعض مكوناتها من خلال منطق الإقصاء والتهميش الذي سلكته، وهو الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والمساواة السياسية، ويخل بمبادئ التنافس السياسي الشريف، كما يتناقض مع المقتضيات الدستورية ومع قانون الأحزاب السياسية.

فالمغرب ولله الحمد، وبفضل مجهودات صاحب الجلالة نصره الله، قد حقق مكتسبات هامة على صعيد ترسيخ الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، ويبذل مجهودات حثيثة على درب تثبيت هذه الركائز، ولذلك لا يجب أن نعود ولو خطوة واحدة إلى الوراء، لأن هذه المشاريع قوانين (مشروع مدونة الانتخابات و مشروع القانون التنظيمي لمجلس النواب) تشكل في اعتقادنا تراجعا عن المكتسبات وانتكاسة للديمقراطية.

وبهذه المناسبة، فنحن نناشد كافة القوى الحية من أجل معارضة هذين المشروعين، كما نطالب الحكومة بالحرص على نزاهة انتخابات 2007 من أجل تعزيز أسس النظام الديمقراطي الذي ننشده جميعا.

السيد الرئيس،

إن التطورات الأخيرة التي عرفها ملف قضية وحدتنا الترابية، تدفعنا للتأكيد من جديد على موقفنا الرافض لأي مخطط يمس بوحدتنا الترابية، لأنها تشكل قضية المغرب المصيرية وأبرز الأولويات التي تستدعي مزيدا من التعبئة من أجل التوصل إلى حل نهائي يضمن سيادة المملكة ووحدتها الترابية.

وبهذه المناسبة نجدد العهد وراء النهج الملكي السديد في معالجة هذا الملف، ونثمن المبادرة الملكية الرامية إلى تمتيع الأقاليم الجنوبية بنظام للحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية، هذه المبادرة التي كانت محط إجماع وطني تشكل تجسيدا آخر لمدى الانصهار بين الملك و الشعب.

وما إحداث المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية إلا تجسيد للنهج الديمقراطي الذي أراد من خلاله صاحب الجلالة حفظه الله أن يشرك أبناء أقاليمنا الجنوبية في بلورة الصيغة المثلى لنظام الحكم الذاتي المقترح.

السيد الرئيس،

بالنسبة للظرفية الاقتصادية الدولية، فقد جاء مشروع القانون المالي الحالي في ظل وضعية اقتصادية عالمية ملائمة، بحيث تحسنت وثيرة النمو العالمي بشكل ملحوظ، كما تم تسجيل نمو اقتصادي قوي في أهم الأقطاب الإقليمية وانتعاش في التجارة العالمية.

كما جاء هذا المشروع كذلك في ظل وضعية سياسية عالمية تنحو إلى مزيد من التعقيد على المستوى السياسي، بحيث لازالت منطقة الشرق الأوسط تَحُفُّها العديد من المخاطر، وهو الأمر الذي يلقي بضلاله على أسعار النفط التي لازالت غير مستقرة، ولازالت تؤثر بشكل كبير على تحملات ميزانية الدولة بسبب مقاصة المنتوجات النفطية.

أما على المستوى الداخلي، فقد جاء مشروع القانون المالي الحالي في ظل مؤشرات إيجابية خلال سنة 2006، بحيث تواصل النمو الاقتصادي، بفضل مساهمة الظروف المناخية الملائمة في انتعاش الاقتصاد الوطني، وسيسجل الناتج الداخلي الخام نسبة مهمة تفوق 7% سنة 2006، وإن كانت هناك عدة إكراهات يتحتم أخذها بعين الاعتبار كالمستوى المرتفع لأسعار البترول، وكذا استفحال العجز التجاري المغربي، ومصاريف المقاصة وتحويلات صناديق المعاشات والوفاء بالتزامات الحكومة في الحوار الاجتماعي.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لمضامين مشروع القانون المالي المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، فأولى الملاحظات التي يمكن إثارتها في هذا المجال تتعلق بالفرضيات التي بني على أساسها، فنسبة العجز المتوقعة تبقى متحكما فيها إلى حد ما، بينما معدل النمو الذي يفترض بلوغه سنة 2007، والذي سيتزلق إلى 3,5% عوض أكثر من 7% لسنة 2006، فيشكل نقطة ضعف في مشرع الميزانية المقدم، كما يعطي دلالات واضحة على أن هذا المؤشر لازال رهين مسار القطاع الفلاحي.

وهو ما يعني أن بنية الميزانية العامة للدولة لم تتغير، وأصبحت نمطية تكاد تعيد نفسها كل سنة، بحيث تبتلع نفقات التسيير نسبة كبيرة من ميزانية الدولة، بلغت في هذا المشروع 56% ونفقات الدين العام حوالي الثلث، أما ميزانية الاستثمار فلا تمثل إلا 13% من الميزانية العامة.

كما أن كتلة الأجور لازالت في مستوى غير مقبول، بحيث لازالت من بين أكبر النسب في العالم، رغم الهاجس الدائم للسلطات العمومية من أجل التحكم في تطور نفقات الموظفين وبالتالي تقليص نسبة كتلة الأجور من الناتج الداخلي ليصل إلى مستوى متقارب مع النسب المسجلة لدى الدول التي توجد في نفس مستوى النمو لبلادنا، وذلك رغم عملية المغادرة الطوعية التي كان من المنتظر أن تساهم في التقليص من هذه النسبة، فرغم كل ما قيل عن نجاح عملية المغادرة الطوعية نلاحظ بأننا قد عدنا إلى نقطة الصفر بحيث لازالت كتلة الأجور تراوح مكانها، وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل حققت فعلا عملية المغادرة الطوعية النتائج المتوخاة منها؟ هل تحسنت مردودية الإدارة ؟ هل تمت عملية إعادة الانتشار لمعالجة المشاكل التي ترتبت عن هذه العملية في بعض القطاعات كالتعليم والصحة؟

بالنسبة للميزان التجاري نعتقد بـــأن العجز المسجل على هذا الصعيد لا يرجع فقط لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية وتبعات ذالك على الفاتورة النفطية لبلادنا، بل يرجع ذلك أيضا إلى عوامل متعددة مرتبطة أساسا بضعف تأهيل الاقتصاد الوطني والمقاولة المغربية، وكذا التركيز من حيث الصادرات على الاتحاد الأوروبي، وضعف الانفتاح على أسواق أخرى خصوصا في الأقطاب التي تعرف نموا قويا كآسيا وأمريكا اللاتينية.

أما بالنسبة للتضخم المالي فسيسجل 3,2% عوض 2% في السنة الماضية، ونحن في فريق العهد نتحفظ على هذا التطور السلبي نظرا لعوامل موضوعية، وعلى اعتبار أن ذلك سيؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين التي أصبحت تتراجع بشكل كبير مقابل عدم تحسن الدخل الفردي والعام.

السيد الرئيس،

انطلاقا من كون الاستثمار يشكل عنصرا أساسيا في الدورة الاقتصادية وركيزة مهمة في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نثمن مجهودات صاحب الجلالة نصره الله في هذا الميدان، خصوصا فيما يتعلق بفتحه للعديد من الأوراش الاستثمارية الكبرى، كما نسجل كذلك حجم الاعتمادات المخصصة لهذا الجانب في المشروع والتي بلغت 26 مليار درهم بزيادة قدرت بحوالي 20,6%. لا أننا رغم ذلك، نؤكد مرة أخرى على ضرورة دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه لأنه يشكل محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يشكل ركيزة أساسية لإنتاج الثروات وفرص الشغل، ولذلك يجب دعم المجهود الذاتي للمقاولات من جل تكييفها مع التغيرات التي يعرفها المناخ الوطني والدولي، لأن الاندماج المتزايد للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي نتيجة لاتفاقيات الشراكة والتبادل الحر التي أبرمها المغرب مع بعض الدول والتكتلات الاقتصادية يفرض تأهيلا مستمرا للمقاولة من أجل دعم قدرتها التنافسية، كما يفرض القضاء على العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تعترض الاستثمار و دعم اللت تركيز الإداري

والتفعيل التام للرسالة الملكية الموجهة إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 حول التدبير اللامتمركز للاستثمار، و ما خطاب صاحب الجلالة الأخير بأكادير إلا تأكيد لهذا التوجه المتعلق بضرورة الدعم الفعلي للاتركيز و اللامركزية.

وفي نفس السياق، أريد أن أثير الانتباه إلى أن الحكومة لم تعمل بشكل كاف على إدماج البعد الجهوي في ميزانية الاستثمار، فرغم سياسة توطين المشاريع مجاليا على بعض عمالات وأقاليم المملكة، إلا أننا نلاحظ مع ذلك نوعا من التباين بين الاستثمارات العمومية المخصصة لكل جهة، ولذلك فإننا ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في قضايا التنمية الجهوية والتوازن المجالي، وذلك من أجل تعميم الاستفادة من ثمرات النمو على سائر جهات البلاد، كما نؤكد على ضرورة توزيع المجهود الاستثماري للدولة ليشمل مختلف الأقاليم والجهات بشكل يضمن الرفع من مؤهلات كل مناطق المملكة بدون استثناء، والتقليص من الفوارق الجهوية بصفة عملية وملموسة، وبالتالي عدم التكريس المستمر للمحور المعروف، ومقولة "المغرب النافع والمغرب غير النافع".

السيد الرئيس،

إذا كنا نثمن بعض المكتسبات التي تحققت في مشروع القانون المالي، والتي تشكل في الحقيقة نقطا مضيئة، ينبغي العمل على تعزيزها، كاعتماد معيار التدبير المبني على النتائج، وتبني بُعْد النوع الاجتماعي، الذي سيمكن من تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، كما نعبر عن ارتياحنا لإقرار المراقبة المصاحبة والبعدية للإنجاز الفعلي للبرامج القطاعية.

إلا أننا، إلى جانب هذه المكتسبات، نعبر عن استغرابنا للطريقة الانتقائية التي تم اعتمادها فيما يتعلق بالإحصائيات والمعلومات والمؤشرات التي تم الاستناد عليها في التقارير المصاحبة للمشروع، وعلى المنهجية المعتمدة في إعداده خصوصا فيما يتعلق بالفترات الزمنية التي تم اختيارها لتتبع قراءة وتحليل الأرقام و الجداول.

السيد الرئيس،

إذا كنا قد سجلنا بارتياح ما أطلعنا عليه السيد وزير المالية والخوصصة فيما يتعلق بتراجع اعتماد ميزانية الدولة على موارد الخوصصة، بحيث اعتبر في عرضه بأن المبلغ المسجل في عمليات الخوصصة والمقدر بـ 4,5 مليار درهم يوضح التوجه الجديد في بنية الميزانية بحيث لم تعد هذه الأخيرة تعتمد على مداخيل الخوصصة، فإننا نعبر عن قلقنا من لجوء الدولة إلى الضغط الجبائي على القطاعات المهيكلة.

وفي هذا الإطار، إذا كنا نستحسن إجراء إعداد المدونة العامة للضرائب من أجل تجميع و تدوين مختلف المقتضيات الجبائية المتعلقة بالضرائب الأربع الأساسية التي تهم الضريبة العامة على الدخل، والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة ورسوم التسجيل، وإذا كنا نثمن الجوانب الإيجابية في المقتضيات الجبائية للمشروع الحالي فيما يتعلق بالتغييرات التي جاءت بالنسبة للضريبة العامة على الدخل، فإنا مع ذلك نعتبر هذه الإجراءات غير كافية، بحيث يجب القيام بإصلاح عميق وجذري للنظام الجبائي المغربي سواء على مستوى الشكل أو الجوهر، من أجل ضمان التوازن بين أبعاده الثلاثة التي تشمل الجانب الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وذلك من أجل تحقيق عدالة ضريبية حقيقية.

وإذا كانت الحكومة قد سطرت مجموعة من الأهداف المعلنة في هذا المجال كحرص السياسة الضريبية على عدم تفاقم الضغط الضريبي من أجل تحسين مردودية وتنافسية المقاولات و تحفيز الاستثمار من جهة، ومن جهة أخرى ضمان مزيد من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية، فإننا نعتقد بأن مشروع القانون المالي الحالي بعيد كل البعد عن تحقيق هذه الأهداف وذلك نظرا لعدة أسباب نورد بعضها كما يلي:

- الضريبة على القيمة المضافة المفروضة في المغرب ذات نسب عالية في معدلها مقارنة مع دول في نفس مستوى نمو المغرب، وهو ما يؤثر بشكل سلبي ومباشر على دخل المواطن وعلى تكلفة المعيشة، ويؤدي إلى مزيد من التهرب الضريبي و انتشار السوق السوداء.

- إرتفاع مستوى ونسب الضريبة على الشركات قياسا للدول المنافسة، فرغم أن ميثاق الاستثمار قد نص منذ سنة 1996 على ضرورة تخفيض الضريبة على الشركات، إلا أنه لحد الآن لازالت الحكومة تتردد في تطبيق هذا الإجراء.

وفي هذا الإطار، نطالب بضرورة العمل على إرساء مبادئ المساواة والإنصاف وتحقيق العدالة الضريبية عبر محاربة التملص

الضريبي الذي يمارس على نطاق واسع، كما نطالب بالعمل على ضمان الاندماج التدريجي للقطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان موارد إضافية لميزانية الدولة.

وهي مناسبة كذلك للتذكير بضرورة تخفيض الضغط الضريبي من أجل دعم الاستثمار وخصوصا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة التي تمثل أكثر من 90 % من النسيج الاقتصادي الوطني و التي تعاني من مشاكل متعددة كالضغط الجبائي وتعاني الجحيم فيما يتعلق بالتمويل.

ومن خلال كل هذه المعيقات يبقى الحديث عن دعم الاستثمار وخصوصا المقاولة الصغرى والمتوسطة مجرد خطاب بدون محتوى وبدون مضمون، وفي هذا الإطار، لابد من التذكير بأن البنك الدولي قد صنف المغرب في المرتبة 115 من 175 في تقريره المتعلق بمناخ الأعمال « doing business »، رغم النقط المهمة المحصل عليها في المناخ السياسي و الديمقراطي بفضل مجهودات صاحب الجلالة نصره الله في هذا المجال.

السيد الرئيس،

انطلاقا من كل ما سبق، يمكننا القول أن التمويل البنكي في المغرب يشكل مشكلة حقيقية، ويعتبر من أكبر العقبات التي تعرقل نمو الاقتصاد الوطني وخصوصا المقاولات الصغرى و المتوسطة، وفي هذا الإطار نريد إثارة الانتباه إلى أن الدولة التي أصبحت المقترض الأول، وبلجوئها إلى الدين الداخلي تزاحم المقاولات، وتجعل الأبناك في وضعية مريحة تجاه هاته المقاولات، وهو الأمر الذي يطرح مشاكل كبيرة بالنسبة لهذه الأخيرة.

وعلى ذكر الدين الداخلي، لابد من التأكيد مرة أخرى عن انشغالنا العميق بخصوص ارتفاع المديونية الداخلية بشكل كبير، فرغم الايجابيات التي يمكن أن نسجل في هذا المجال بخصوص التحرر من اللجوء إلى الإقتراض الخارجي، إلا أن ارتفاع الدين الداخلي له كذلك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني نظرا لما يشكله من ضغط كبير على ميزانية الدولة وخصوصا بالنسبة للتجهيز والاستثمار.

السيد الرئيس،

إن العالم اليوم، يشهد عدة تحولات سريعة على مستوى تقنيات و تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تشكل الوسلة الأنجع لتحقيق النمو، ولبنة أساسية لإقرار اقتصاد المعرفة، والتي تقتضي من المغرب أن يرصد لها حصة مهمة من إمكاناته الذاتية لتقوية قاعدته العلمية والبحثية والمعرفية التي هي أساس التنمية في القرن الواحد والعشرين.

ونحن في فريق العهد نسجل في هذا الصدد عدم ارتياحنا إزاء السياسة التي تنهجها الحكومة في مجال البحث العلمي، ذلك أن الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع في ميزانية الدولة لازالت ضعيفة جدا.

السيد الرئيس،

تعتبر مناقشة مشروع القانون المالي مناسبة للحديث عن بعض القطاعات التي تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

وفي هذا الإطار يعتبر القطاع الفلاحي احد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا بحيث يوفر سبل العيش الكريم لشريحة عريضة من المواطنين، ويعتبر قطاعا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي.

وبهذه المناسبة فنحن في فريق العهد نثمن المجهودات التي تبذلها الحكومة بخصوص هذا القطاع كما نعبر عن ارتياحنا للإصلاحات التي تقوم بها الوزارة المعنية عبر مجموعة من البرامج الهادفة و الطموحة التي تم تسطيرها.

ورغم كل المجهودات التي تم بذلها إلا أننا نلاحظ مع كامل الأسف بأن الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي لا تتعدى 3,4% من مجموع الاستثمار الوطني، وهو ما يجعلنا نطالب بضرورة دعم الاستثمار في الميدان الفلاحي وبضرورة توفير الدعم المالي اللازم لهذا القطاع الحيوي لأن الإمكانيات المخصصة له غير كافية.

أما بالنسبة للقطاع السياحي، فلا تخفى على أحد أهمية هذا القطاع كمورد للعملة الصعبة إلى جانب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، ولذلك فإننا ندعو الحكومة إلى ضرورة تشخيص المشاكل الحقيقية التي تعرفها السياحة ببلادنا من أجل الارتقاء بهذا القطاع، وجعله قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحفيز الاستثمار في هذا المجال والنهوض بالبنية التحتية السياحية من خلال

مضاعفة الطاقة الإيوائية واتباع طرق جديدة للتسويق وتحسين جودة الخدمات، وكذا الاهتمام بالبعد الجهوي للسياحة من أجل إعادة التوازن للخريطة السياحية ببلادنا، وتشجيع المناطق الواعدة التي لازالت لم تحض بالاهتمام الكافي.

أما بالنسبة لقطاع المعادن الذي يكتسي أهمية مجالية وجهوية و اجتماعية مهمة ويعتبر رائدا وواعدا ويعرف نموا مضطردا، فإننا نسجل مع كامل الأسف بأن مقتضيات مشروع القانون المالي الحالي لا تحفز و تشجع الاستثمار في هذا القطاع، بل على العكس من ذلك هناك نوع من تضييق الخناق عليه من الناحية الجبائية.

و بالمناسبة نود أن نشير مرة إلى أن الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع غير كافية ولا يمكنها أن تساهم في تأهيله وبلوغ الطموحات و الأهداف التي نسعى إليها جميعا.

السيد الرئيس،

أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي فإننا نثمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضعت العنصر البشري في جوهر مجهود التنمية الاجتماعية، وتهدف إلى العناية بفئات السكان ذوي الحاجات الخاصة، أو الذين يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية خاصة، وإدماج الفئات المهمشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

لقد أكدنا دائما على ضرورة الاهتمام بكافة القطاعات الإنتاجية، ودعم الصناعات الوطنية وتأهيلها، والاهتمام على الخصوص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وسنظل نطالب بذلك إلى أن يتحقق تقدم ملموسا في هذا المجال.

ونحن نعتبر بأن مشروع القانون المالي الحالي قد جاء لتدبير الإكراهات على غرار قوانين المالية السابقة و لم يهتم بشكل كاف بدعم المقاولة وتشجيع الاستثمار،بل على العكس هناك نوع من تضييق الخناق على المقولات وخصوصا الصغرى و المتوسطة، ولقد قد عبرنا عن موقفنا هذا في إطار المناقشة العامة في اللجنة، وقدمنا تعديلات في هذا المجال، وعليه فإذا ساندنا المشروع وصوتنا عليه بالإيجاب فذلك من منطلق انضباطنا لموقعنا السياسي في مساندة الحكومة رغم العديد من التحفظات التي عبرنا عنها ولازلنا نتشبث بها.

و سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون المالي. و السلام عليكم.

السيدُ رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار السيد العلمي لهوير عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد خليد العلمي لهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم ممثلي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في مجلس المستشارين بأن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007.

قبل ذلك لابد من إبداء ملاحظات تبدو لنا جوهرية وأساسية لأن لها أوثق الصلة بما نحن بصدده:

أولا: إن الحكومة باستمرارها وإصرارها على جعل مؤسسة البرلمان بغرفتيه ملحقة للحكومة، وأداة للتسجيل والتصويت تضعف العمل البرلماني ببلادنا، وتعطل عمل المؤسسة التشريعية في مجالي التشريع والرقابة.

ثانيا: القانون المالي حضر بطريقة غير ديمقراطية وغير حضارية وبعقلية أحادية مخالفة لمنهجية الحداثة والديمقراطية التي غدت موضوعا مستهلكا وخطابا مكررا أبعد ما يكون عن الواقع وتعقيداته.

ثالثا: إن المسألة المالية تهم الجميع بل حتى الأجيال القادمة، وبالتالي فالحكومة سياسيا وأخلاقيا ملزمة بإجراء المشاورات قبل تحضير مشروع القانون المالي مع كل الفعاليات أحزابا ونقابات ومجتمعا مدنيا، بل مطالبة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه بلادنا من عقد مناظرة وطنية يساهم فيها الجميع لأجل رسم وتسطير التوجهات المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، انطلاقا من أنه حتى المجلس الاقتصادي و الإجتماعي المنصوص عليه في الدستور لم يتم تفعيله، و بالتالي سنتفهم أن

الحكومة في نهاية المطاف لا تنفذ إلا سياسة صندوق النقد الدولي التي لا تخدم، للأسف، إلا مصالح وتوجهات مجموعات الضغط.

رابعا: ما يؤكد أنكم تراوحون، للأسف، مكانكم وتجعلون المغرب اقتصاديا وتنمويا واجتماعيا يراوح مكانه، هو تقارير المؤسسات الدولية التي تعتمد معايير موضوعية وعلمية في تقييماتها. تلك التقارير التي تضع بلادنا في رتب غير مشرفة لبلادنا ولتاريخها الكفاحي والحضاري والثقافي، و لا داعي لذكر هدا الترتيب، كمؤشر التنمية البشرية، مؤشر الرشوة، مؤشر التنافسية، مؤشر الشفافية، كلها تضع المغرب في رتب متأخرة.

لقد أكدنا غير ما مرة، في تدخلاتنا ومناقشتنا للميزانيات العامة، وللميزانيات الفرعية، وفي مناسبات أخرى أن المغرب اليوم، في ظل المتغيرات الدولية، في حاجة إلى توفير كل الشروط الذاتية والموضوعية لوضع أسس الانطلاقة التاريخية المرجوة، لقد تعاملنا مع أوضاع بلادنا الهشة بروح عالية من المسؤولية، وعبرنا عن استعدادنا في الانخراط التام في كل البرامج الرامية إلى تنمية البلاد وتقدمها، معتبرين أن مصلحة البلاد تسمو فوق كل الاعتبارات والحساسيات، بهدف المساهمة الفعالة والإيجابية في تقدم وتطور المغرب خاصة وأننا ندرك عمق المشاكل والإكراهات الدولية و الجهوية التي تحاصر بلادنا، وما تجتازه القضية الوطنية من مخططات تستهدف وجودنا الحضاري كأمة.

إنها مناسبة نؤكد فيها كطبقة عاملة مغربية، كان هاجسها وسيظل الدفاع عن وحدتنا الترابية شمالا وجنوبا. إننا مع الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية باعتبار أن الساكنة الصحراوية جزء لا يتجزأ من الأمة المغربية، ويجب أن يتم المسلسل كما نص وأكد على ذلك جلالة الملك باعتماد اللامركزية واللاتمركز بقوله: «قد آن الأوان للعمل على تسريع مسلسل اللاتمركز الإداري وتوسيع صلاحياته باعتباره لازمة ضرورية لمواكبة الجهوية الواسعة التي نعمل جاهدين على تحقيقها».

وفي هذا السياق العام، كان تصويتنا في السنة الماضية رسالة واضحة عبرت من خلالها الطبقة العاملة عن إرادة التجاوز للتوجه نحو المستقبل، من أجل بناء المغرب القوي، الحداثي، الديمقراطي، لكن مع الأسف لم يتم التقاط هذه الرسالة في أبعادها السياسة والاجتماعية والاقتصادية.

السيد الرئيس،

إن أسس ومنطلقات الإصلاح الحقيقي لم توضع بعد من طرف الحكومة والمفارقة العجيبة، أنه في الوقت الذي يتخذ جلالة الملك المبادرات الرامية إلى البناء في كافة المجالات، نجد أن الحكومة لا تساير ولا ترجم هذه المبادرات، لأنها تفتقر للتصور الواضح الذي يمكن المغرب من تجاوز المعوقات ورسم آفاق التطور والتنمية.

لم يعد، السيد الوزير، مجديا إنتاج الخطاب، وإعادة إنتاجه في هذا الفضاء الذي، للأسف، يفتقد إلى الكثير من المصداقية، والذي تتخذ فيه قرارات ترهن حاضر ومستقبل البلاد، بحضور لا يتجاوز أقل من ثلث النواب أو المستشارين.

و يطرح السؤال عن مدى قانونية و دستورية و مشروعية العديد من القوانين التي تتم المصادقة عليها في البرلمان.

لذلك، فإننا نؤكد على ضرورة التعامل مع قضايانا الوطنية، بالمسؤولية اللازمة وبمنهجية ورؤية جديدة، تسمح للمغرب بفتح آفاق جديدة تمكننا من نسيان ماضي الفرص الضائعة.

إننا نسائل الحكومة، هل هذه الميزانية اجتماعية فعلا؟ وهل تستطيع أن تعالج الإشكالات التي تواجه المغرب؟ وتستجيب لحاجيات عموم المواطنين؟ والحال أن المغرب يعيش اختلالات بنيوية في كافة المجالات وعلى جميع الأصعدة، فالوضع الاجتماعي المتردي الذي يعيشه المغاربة يؤكد عكس ما تدعون، فالمغرب اليوم يعيش معضلات اجتماعية شتى: معضلة الصحة، معضلة التعليم، معضلة البطالة، معضلة الفقر والتهميش والإقصاء، معضلة الفساد الذي عم هياكل الدولة وبنيات المجتمع، معضلة الرشوة والمحسوبية والزبونية، معضلة نهب المال العام، معضلة التوزيع الظالم وغير العادل للثروة الوطنية والاستحواذ عليها من طرف فئة محظوظة، معضلة إنتاج خطاب لا يمكنه أن يقدم المغرب، بل يعمق مآسي المغاربة والمغرب، معضلة الجريمة، معضلة الانحراف الأخلاقي والسياسي، الذي طال وأصبح مرضا قاتلا يهدد أمن واستقرار البلاد، و محطة 8 شتنبر

2006 تورط المسؤولين في تجارة المخدرات، معضلة انهيار القيم الحافظة للتماسك المجتمعي، والضامنة للارتباط بالوطن والدفاع عنه.

إن هذه المعضلات التي لم ندخل في تفاصيلها، وما يعانيه عموم المواطنين من جرائها، وما تمثله من عوائق حقيقية في وجه التنمية الشاملة المأمولة، وما تشكله من اختلالات مجتمعية خطيرة، ترشح المغرب لأخطر العواقب، مما يقتضي سن سياسة اجتماعية حقيقية محورها الإنسان ومتطلباته.

وفي هذا الإطار، فإننا كمركزية نقابية نسائل الحكومة عن مجموعة من القضايا والمشاكل والمطالب التي تهم الطبقة العاملة وعموم الأجراء، فمدونة الشغل بم تعرف طريقها إلى التنفيذ، وعالم الشغل لا زال معرضا للخروقات والتجاوزات والتسريحات الفردية والجماعية والإغلاقات اللاقانونية للمقاولات، والتضييق على الحريات النقابية، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية، وضرب القدرة الشرائية بفعل ضعف الأجور والتعويضات والارتفاعات المهولة والمتواترة في الأسعار والخدمات، وهو ما يفرض بالضرورة اليوم تطبيق مبدأ السلم المتحرك للأجور ومراجعة مؤشر تكلفة المعيشة.

ينضاف إلى ذلك ما تعرفه الوظيفة العمومية من اختلالات بنيوية تحتاج إلى إصلاح شامل يسبقه إجراء مفاوضات مسؤولة، بين كل الأطراف المعنية، بعيدا عن الانفراد باتخاذ القرارات وفرض سياسة الأمر الواقع.

إن الحكومة مطالبة اليوم بالوفاء بكل التزاماتها، وتنفيذ مضمون كل التعاقدات بدءا بالتصريح المشترك لفاتح غشت 1996 وانتهاءا باتفاقي 30 أبريل 2003 و 28 يناير 2004، خاصة ما يتعلق بالدعم النقابي وتوفير المقرات ووسائل العمل والتأطير العمالي، وانطلاقا من الأدوار التأطيرية المنوطة بنا، فإننا نؤكد على ضرورة تمكين منظمتنا من حقنا في المقرات كفضاءات للاشتغال والتأطير، كما نؤكد على ضرورة تفعيل الحوار القطاعي والمحلي.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إن الوضع الوطني العام والاجتماعي على وجه الخصوص والذي أشرنا إلى بعض عناصره في هذه الكلمة، وفصلنا القول فيه في عدة مناسبات بالتحليل والنقد، يستوجب وضع قطيعة حقيقية مع كل الممارسات السياسية والاجتماعية التي حكمت المسار السياسي بالمغرب، والتي انبنت على التزوير وانتهاج أساليب التحايل والاحتواء والغموض، وذلك باعتماد مقاربة سياسية جديدة لمواجهة تحديات العصر. إن الأمر يقتضي تحديدا وبالضرورة إقرار العدالة الاجتماعية، والبناء الديمقراطي الحقيقي.

إن البناء الديمقراطي والعدالة الاجتماعية ينطلق من وضع حد للفساد الذي عم المجالات والقطاعات، وتحول إلى عائق موضوعي أمام التنمية وتقدم البلاد، وفي هذا الإطار نستحضر وبقوة ما حدث يوم 8 شتنبر 2006، الذي يؤكد استمرار إفساد العمليات الانتخابية، بما فيها الانتخابات المهنية، وتمادي اللوبيات المالية في ارتباط مع لوبيات المخدرات في إفساد الحياة السياسية وعرقلة التطور الديمقراطي لبلادنا.

إن ما وقع وحدث في 8 شتنبر 2006، يؤشر لما ستكون عليه انتخابات 2007، خاصة في ظل قانون الأحزاب والقوانين المنظمة للانتخابات المعروضة على مجلسنا، والتي لا يمكن أن تساهم في إصلاح الحقل السياسي على اعتبار أن الإصلاح يقتضي إشراك عموم المواطنين ونزاهة الانتخابات ورد الاعتبار للمؤسسات، والضرب بقوة على أيدي كل المتلاعبين بإرادة الشعب المغربي وحقه في مؤسسات ديمقراطية حقيقية مسؤولة وذات مصداقية.

السيد الرئيس،

ماذا عن وضعنا الاقتصادي والمالي الذي يعاني من عدم القدرة على المنافسة، خاصة في ظل نظام عالمي جديد لا يعترف إلا بالقوة والتنافس الميداني، وإذا أردنا أن نضع لاقتصادنا ميلامح أو صورة تقريبية فإنها لن تخرج عن السمات التالية:

* عدم القدرة على المنافسة.
* استمرار تفاقم العجز التجاري.
* عدم استقرار نسبة النمو.
* تعثر الاستثمار، وما يعرفه من مثبطات واختلالات وعدم التوازن بين الجهات.

فرغم أنكم، السيد الوزير، اعتمدتم مقاربة تجميعية لسبعة مناطق مجالية بدل 16 جهة، وذلك من أجل التخفيف من الاختلالات المجالية للاستثمارات العمومية، فإن الواقع يؤكد أن المجموعة المجالية

الأولى (جهات الدار البيضاء الكبرى والشاوية وردیغة) والمجموعة الثانية (الرباط، سلا زمور زعير، الغرب شرادة وطنجة تطوان)، تحظيان ب: 64.5 % من مجموع الاستثمارات العمومية، مما يشكل خللا حقيقيا مكرسا التوزيع المجالي غير العادل للاستثمارات، ومظهرا للفوارق الشاسعة بين الجهات، والتوزيع الغير العادل للاستثمارات العمومية على التراب الوطني، إضافة إلى أن الحكومة ظلت إلى اليوم عاجزة عن الوفاء في مجال التنفيذ بما يحقق إخراج العديد من المناطق مما تعانيه من هشاشة وفقر وتأخر اقتصادي ونكوص اجتماعي، فالعجز التجاري، تفاقم ليصل سنة 2007 إلى ما يناهز 20 و نفس الشيء بالنسبة لمعدلات التغطية.

إن الحكومة عندما أقبلت على عقد اتفاقيات التبادل الحر مع تركيا وأمريكا وغيرها دافعت عن الفكرة باستماتة، وجعلتنا نتوهم فعلا أننا بهذه الاتفاقيات يمكن أن نحدث قفزة في مجالي الاستثمار والتنمية، والآن يتضح أن الصورة الوردية المرسومة إبانه لهذه القضية لم تكن حقيقية إذ يبدو. وحتى اليوم، أن هذه الاتفاقيات لم تنعكس إيجابا على التجارة الخارجية وبالأحرى أن تنعكس على الاستثمار والاقتصاد الوطني بشكل عام.

إن الحكومة ما فتئت تؤكد أنها قلصت من المديونية المباشرة للخزينة، إلا أن الحقيقة عكس ذلك تماما، ذلك أن حجم المديونية ارتفع، و تكلفة فوائد الدين العمومي ارتفعت.

إن الوضع، اليوم، يمكن مقارنته بتطبيق سياسية التقويم الهيكلي في الثمانينات، الفرق يكمن فقط في مستوى وطبيعة المديونية، آنذاك كانت المديونية الخارجية هي المهيمنة، أما الآن فالمديونية الداخلية هي المسيطرة، و نعتبر أنها إحدى المؤشرات الكبرى التي تعبر وتنذر بوجود وضع مالي غير صحيح، وغير سليم. إنه دين سيشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني وعلى الأجيال القادمة.

أما تذبذب النمو وعدم استقراره، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا يشكل إحدى الدلائل الأخرى على أن اقتصادنا هش وغير سليم، فنسبة النمو انتقلت من 1.7 % سنة 2005 إلى أكثر من 7 سنة 2006،ليتم التوقع أنها ستصل إلى3.5 سنة 2007 عكس معدلات نسبة النمو في دول المغرب العربي التي هناك نوع من الاستقرار، و ذلك بالأساس لارتباطنا الوثيق و عدم استقلالية الميزانية عن التساقطات المطرية، رغم توقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي.

السيد الرئيس،

إن أهم سمات السياسة المالية، هو استمرار الظلم الجبائي المسلط على رقاب الأجراء، فالضغط الجبائي والضرائب غير المباشرة يعرف ارتفاعات متتالية مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية لعموم الأجراء والمواطنين، والتفاوتات المهولة بين الأجور الدنيا والأجور العليا تشكل سمة وعلامة مغربية بارزة.

كل هذا وغيره كثير، يجعلنا نقول أن هذه السياسة الاقتصادية والمالية ترشح المغرب وتدفع به إلى المجهول، فهي سياسة اقتصادية ومالية تغني الغني وتفقر الفقير، ولا تستجيب للأولويات الوطنية، ولا توجه وفق حاجيات البلاد في المجالات الاجتماعية.

فأمام حجم وهول الاختلالات الاجتماعية، واستمرار نظام الامتيازات، والفساد المالي، والإقصاء المجتمعي، وتعقد وتعثر أزمة التنمية، وانطلاقا أيضا من البنية الاجتماعية للهرم المغربي المستفز، المشكل أساسا من فئة اجتماعية ضيقة شديدة الثراء الفاحش واللامشروع، وقاعدة عريضة وواسعة شديدة الفقر والتهميش، علما أن هذا الغنى الفاحش والمستفز وهذا الفقر المدقع غير مبررين وغير مشروعين معا.

وفي هذا السياق، ورغبة في التخفيف من هذه الفوارق ومن هذه الاختلالات الاجتماعية المقلقة، التي تهدد أمن واستقرار البلاد، تقدمنا ككنفدرالية ديمقراطية للشغل أثناء مناقشة مشروع الميزانية بالعديد من التعديلات الهادفة إلى الحد من هذه الاختلالات والفوارق الاجتماعية الكبرى: نموذج الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة، كما أننا وفي نفس السياق ولأجل تحقيق نفس الأهداف، اقترحنا تعديلا جوهريا وأساسيا يرمي إلى إحداث ضريبة على الثروة، كانت موجودة في فرنسا و مجموعة من الدول الكبرى، وهو اقتراح يهدف إلى مساهمة الجميع، خصوصا أصحاب الثروات الكبرى الذين يستفيدون من خيرات البلاد أكثر من غيرهم في النهوض الحقيقي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا، إلا أنه وكالعادة، للأسف، لم تؤخذ تعديلاتنا البناءة بعين الاعتبار، رغم أن

أبعادها الاجتماعية واضحة للعيان ترمي إلى إحداث نوع من التوازن الاجتماعي المختل اليوم بفعل نهج سياسة حكومية لا ديمقراطية ولا شعبية، سياسة تتحدث كثيرا عن التوازنات الاجتماعية غير أنها في الواقع لا تهتم إلا بالتوازنات المالية على حساب الحاجيات الاجتماعية لعموم الأجراء والمواطنين، وما يستغرب له، السيد الوزير، أنكم ما فتئتم تستخدمون الفصل 51 ضدنا في هذه المؤسسة، ولكنكم في الحقيقة وفي العمق، تستخدمونه ك véto ضد الشعب المغربي وفي حقه في العيش الكريم.

مشكلكم الحقيقي، السادة الوزراء، أنكم تتعبون أنفسكم لتلميع صورة وضع مقلق بعيدا عن الحقيقة وعن الواقع وتعقيداته، لذلك نقول لكم : إن أغلبية أرقامكم ومعطياتكم وإحصائياتكم خضعت لمعالجة سياسوية، ولذا لن نجادلكم في صحتها. يجب أن ندعوكم إلى إعادة النظر في المنهجية المعتمدة لإعداد مجموعة من التقارير لأن لا علاقة لها بالوضع المغربي. بل الإهتمام الأساسي، فالحكومة تعمل على ضمان بقائها في السلطة.

إن كل خطاباتكم غير واقعية، وغير موضوعية، لذا نقول لكم: خاطبوا ممثلي الأمة والمواطنين بشكل مسؤول وواضح وبلغة الحقيقة وإن كانت تؤذى أحيانا.

هل تدركون أن في مرحلتكم، أيها الوزير، أيتها الحكومة، أصبح المغرب بمثابة هولدينغ يتضمن أولغارشيات أو مجموعة مصالح تستولي بنفوذها على جميع القطاعات وعلى الإدارة وعلى البرلمان وعلى الحكومة، ثم على الدولة كلها، مطالبها متاحة، وكل اعتماداتها جاهزة، واستراداتها وتصديراتها مباحة، وكل مشاريعها مقبولة وممولة، وكل طلبات القروض مستجابة ومقبولة وأحيانا أكثر، وكل اقتطاع من الثروة العقارية والفلاحية للأمة هدية لا ترد؟

إنه مغرب بوجهين مختلفين ومتناقضين، مغرب الغنى الفاحش، ومغرب الفقر المدقع، نتيجة سياستكم، إن هذه الميزانية للأسف، العنوان الأساسي، و عنوان المرحلة هو الفساد والعطالة والتعطيل وإهمال المسؤولية والعجز و الأحلام الصغيرة و المصالح الضيقة.

إن هذه الميزانية لا ترقى لكي تحظى بصوت الطبقة العاملة.

شكرا على استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيدة المستشارة خديجة زومي عن الإتحاد العام للشغالين فلتتفضل مشكورة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تتاح لنا الفرصة كإتحاد عام للشغالين بالمغرب ككل سنة طبعا لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2007، وهو آخر مشروع قانون تقدمه الحكومة الحالية وبالتالي فمضامينه تفتح عن حصيلة العمل الحكومي بل تعكس إلى أي مدى التزمت الحكومة بالخطوط العريضة للتصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول في بداية هذه الحكومة.

ونحن نتحدث عن مشروع القانون المالي المعروض بين أيدينا، لابد وأن نضعه في سياقه العام، إذ أن المغرب مقبل على استحقاقات جديدة وإعادة تشكيل حكومة جديدة ستنبثق حتما من الأغلبية التي ستفرزها صناديق الاقتراع.

كما أن المغرب يستعد لانطلاق منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية في 2012، علاوة على مجموعة كبيرة من التحديات الخارجية والداخلية، تتمحور بالخصوص حول التنافسية وضرورة تأهيل أو إعادة تأهيل البنيات الإنتاجية، ومحاربة الهشاشة الاقتصادية، والانخراط السريع في عالم المعلوميات والبحث عن المعرفة من أجل مجتمع حداثي.

أما على المستوى الاجتماعي، فإننا لازلنا نسجل التفاوت الصارخ بين الفئات الاجتماعية واتساع الهوة والفوارق الاجتماعية.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حين نناقش القانون المالي برسم سنة 2007 لابد لنا أن نناقشه كحلقة في سياقها الزمني والتاريخي الذي طبع مختلف مسار الانتقال الديمقراطي، بدءا من مرحلة التناوب وصولا إلى المرحلة الراهنة وما صاحب هذا المسار من انتظارات ورهانات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

بادئ ذي بدء لابد من الإشادة بالدور الدبلوماسي الرفيع الذي يقوم به صاحب الجلالة فيما يخص قضيتنا الوطنية الأولى وهي تخص أقاليمنا الجنوبية العزيزة، إذ أعطت زياراته المكثفة للعديد من الدول بإفريقيا وأمريكا اللاتينية دعما جديدا لقضيتنا الوطنية داخل أوساط المنتظم الدولي. وسجل لحد الآن سحب ما يزيد عن 35 اعتراف بالجمهورية المزعومة. كما أن مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية أو الجهوية الموسعة والذي يطرحه المغرب كبديل بدأ يسجل حضورا و تجاوبا كبيرا في الأوساط العالمية، وبهذه المناسبة نسجل بارتياح ما قامت به الحكومة كذلك من عمل، استهدفت من خلاله إطلاق سراح الأسرى المختطفين بتندوف، وهي بذلك تفي بما التزمت به في منطوق تصريحها الحكومي أمام البرلمان بغرفتيه.

ولابد أن أطرح السؤال المركزي لهذه المناقشة، أي حد، السيد الوزير، يمكن اعتبار القانون المالي إراديا أي غير مرهون بالتوازنات الماكرو- اقتصادية، وكذلك بالعوامل الظرفية ؟ علما أنه كلما اتسع هامش الإرادة، اتسعت القدرة الخلاقة في ابتكار البرامج وطرح البدائل.

ثم ما هي الانعكاسات الحقيقية لهذا القانون على الوضع الاجتماعي؟ باعتبار أن الأثر المباشر على الوضع الاجتماعي هو المؤشر الحقيقي و الوحيد على مناخ الاستقرار وخلق الثقة والقدرة على تعبئة قوى الإنتاج لإنجاز مهام التنمية؟

هل هناك سياسة مالية واضحة قادرة على تمنيع الاقتصاد المغربي من مخلفات سنوات التقويم الهيكلي وقادرة على تأهيله أمام المتغيرات المحلية والدولية؟ باعتبار أن التراكم الذي هو إنتاج الإصلاحات الحقيقية هو الكفيل بالتحكم في مسار التطور نحو بناء مجتمع ديمقراطي حداثي يستحضر بقوة العدالة الاجتماعية.

وإننا كمركزية نقابية وكممثلين للمأجورين لا يمكن أن نقيس الأثر الاجتماعي للسياسة المالية للدولة إلا من خلال الواقع المعاش ومدى التغير الحاصل في المجالات الاجتماعية والتي تشكل صلب اهتماماتنا وانشغالاتنا اليومية، قياسا طبيعيا لمستوى الخصاص و حجم الإنتظارات، وفي هذا الصدد لابد من إثارة مجموعة من الملاحظات، ملاحظات قد تكون جد متفائلة وقد تكون نقابية كالعادة، فنحن نسجل الملاحظات التالية:

فعلى مستوى مالية الدولة، نسجل المجهودات الملموسة والواضحة المعالم التي قامت بها وزارة المالية ويمكن حصرها في النقط التالية: شمولية الاعتماد.اعتماد معيار النتائج، إعطاء أولوية خاصة للبعد الجهوي، انسجام البرامج القطاعية وتناسقها وتكاملها، ونسجل أن هناك تطور نسبي لمشروع ميزانية 2007 بالمقارنة مع 2006 إذ الموارد تزايدت بنسبة 8.2 % والنفقات تزايدت بنسبة 13.42 % ونفقات الاستثمار تزايدت بنسبة 20.58 %، ونفقات الدين العام تزايدت بحوالي 33 %.

كما نسجل بأن نسق نمو الموارد الضريبية قد تحسن بصفة عامة.

لاحظنا كذلك زيادة في كتلة الأجور حيث قفزت من 33.4 مليار درهم سنة 1996 إلى 62 مليار درهم في مشروع ميزانية 2007 رغم المغادرة الطوعية والتي شملت 39000 موظف أغلبهم، للأسف، من الأطر، في حين كان من الضروري إعطاء الأولوية للسلاليم الدنيا. ولن تفوتنا الفرصة دون أن نسجل أن هذه العملية وفرت حوالي 4 ملايير درهم وهو أمر مهم جدا.

إلا أننا نقترح أن تصلحو به صناديق التقاعد. وإذا كان هناك من يرى أن ارتفاع كتلة الأجور ناتج جزئيا إلى التزامات الدولة باتفاقات الحوار الاقتصادي، فإننا كنقابات لا نرى أي مبلغ قد يساوي السلم الاجتماعي، إذ لا تنمية بدون حوار وسلم اجتماعيين، وبالتالي يمكن اعتبار كتلة الأجور استثمارا في العنصر البشري وإطارا أساسيا للتنمية البشرية. ولا يجب أن ننسى أن هذا الموظف وهذا الشغيل وهم السواد الأعظم يساهمون بشكل فعال في الدورة المالية.

لا يمكن أن نغفل الإصلاح الضريبي، وما كان له من تأثير إيجابي، إلا أن الضغط الجبائي على الفئات الدنيا من الدخل أصبح حاضرا وبقوة، ورغم أن إجراء رفع حد الإعفاء من الضريبة على الدخل في ميزانية 2007 يهدف إلى التخفيف من هذا الضغط، فإننا كاتحاد عام للشغالين بالمغرب نطالب برفع العتبة إلى 4500 درهم عوض 3000 درهم. كما نطالب بإعفاء المتقاعدين من هذه الضريبة لأن ما يتقاضونه ليس أجرا بل معاشا، بل أكثر من ذلك إنهم أدوا طوال حياتهم المهنية ضريبة الدخل ولم يتملصوا منها أبدا، سيما وان الاقتطاعات كانت ولازالت من الأصل.

أما على مستوى التشغيل. صحيح أن معادلة التشغيل لا يوجد لها حل دائم ولا متجدد إلا في الحقل الاقتصادي، باعتبار أن الحلول الاجتماعية أبانت عن قصورها، كما أنه مرتبط بتحسين وهيكلة وإصلاح وتحديث أنظمة التعليم والتكوين.

وصحيح أيضا أن مؤشر البطالة اتجه نحو التناقص، وهذا أمر لا يمكن إلا أن نثمنه ولكن التشغيل لابد أن نربطه بواقع المقاولة، ولابد أن نربطه بمدى تطبيق مقتضيات مدونة الشغل، وإصدار مراسيمها ووضع الأجهزة لمراقبة تطبيقها و خلق حوافز لكل مقاولة تلتزم بها، و وزارة الشغل قامت مشكورة بمبادرة جد مهمة، ألا وهي تقييم مدونة الشغل على ضوء سنتين من التطبيق، وأتاحت لنا الفرصة أن نلتقي بجهاز القضاء ونرى على الأقل فكره في هذا الموضوع.

وبما أننا نتحدث من منطق النقابة المساهمة التي ترى أن مصلحة الشغيل مرتبطة بشكل جدلي بمصلحة المقاولة أو الفضاء الذي يعمل به، فلابد أن نستحضر في خطابنا أن المقاولة وخاصة الصغرى والمتوسطة هي العمود الفقري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا جعلتها الحكومة في قلب اهتماماتها في خطابات سابقة، وترجم أول إجراء لهذا الاهتمام في عهد هذه الحكومة، حيث تم إحداث صندوق لتأهيل المقاولة، وخصص له غلاف مالي قدر آنذاك ب400 مليون درهم وذلك من أجل مواجهة المنافسة الشرسة التي فرضتها اتفاقية الكات واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي واتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول.

لكن هذه المبادرة الايجابية بقيت جسدا بلا روح في غياب الاعتمادات اللازمة لتفعيل هذا الصندوق. وعليه ففي غياب التدابير والاجراءات القانونية والمالية لتشجيع المقاولة وإخراجها من الأوضاع المأزومة والتي تعيشها فإن هذه الأخيرة ستبقى حبيسة إمكانيات الذاتية في مواجهة التنافسية، ورغم ذلك فالمشروع الحكومي الحالي لم يأتي بأي إجراء تحفيزي لصالح المقاولات سواء على مستوى الدعم أو على مستوى الإعفاء الضريبي ولا على مستوى تبسيط المساطر الإدارية ولا على مستوى الاجراءات المواكبة لتحفيز المقاولة المغربية على غرار نظيراتها في الخارج. وخاصة فيما يخص القروض التفضيلية، مما يساعدها على تحسين وضعيتها داخل السوق وتمكينها من حركية اقتصادية كبيرة، إذ نسجل أن الأبناك لازالت بعيدة عن الانخراط في العملية الاقتصادية في بعدها الاجتماعي والتنموي هذه الوضعية تعيشها المقاولة المغربية تجعلها عاجزة على المساهمة في التنمية الاقتصادية التي يتطلع إليها المغاربة وعاجزة على الاستجابة لمتطلبات العولمة وعاجزة عن مواجهة الانفتاح الذي يجب أن يتخذ له الاحتياطات والتدابير اللازمة، وبالتالي فهي عاجزة عن خلق مناصب الشغل المعول عليها لتخفيف الضغط عن المرفق العمومي وللتقليص من البطالة.

إن الحكومة أقدمت على وضع برنامج للتشغيل الذاتي في الملتقى الوطني للتشغيل وتمثل هذا البرنامج أساسا في برنامج مقاولتي وبرنامج تأهيل وبرنامج إدماج وذلك لإمتصاص واستيعاب الطاقات الشابة العاطلة والوافدة على سوق الشغل ولكن في غياب لأي تدبير مواكب لهذه العملية في القانون الحالي يجعل هذه البرامج في سؤال: هل هي مجرد شعار للإستهلاك، و إلا لوجبت الاجرأة الملموسة لهذه البرنامج، فبرنامج مقاولتي مثلا يقطع جميع المراحل ويقف عند عقبة التمويل لأن الابناك ترفض أن تمنح قروض لهؤلاء الشباب، كما أن البرامج الاخرى تحرم السواد الأعظم، أي الحاصلين فقط على شهادة الباكالوريا أو مستواها لا يمكن بشكل من الأشكال أن يستفيدوا منها.

وعموما فالمقاولة الصغيرة والمتوسطة تعيش واقعا مهزوزا لا يبعث على الارتياح، لابد من إعادة النظر في التعالم مع هذه الوحدات الإنتاجية بعيدا عن المنظور المالي الضيق، بل يجب التعالم معها على أساس المنظور الاجتماعي والاقتصادي حتى يتسنى لها أن تنخرط انخراطا كليا في التنمية البشرية.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن البعد الاجتماعي يكتسي بدون شك أهمية كبيرة في مشروع ميزانية 2007 ويمكن حصره في مختلف القطاعات الاجتماعية من تعليم وصحة ومجالات اجتماعية مختلفة والتحويلات التي تمس تدعيم المواد الأساسية وتلك التي تحكم نظام التقاعد.

لقد تمكن قطاع التعليم بالفعل أن يحقق تقدما ملموسا ما بين 2000 و2005 على مستوى معدل التمدرس وفي الوسط

القروي، وتعليم الأطفال واليافعين والتعليم الإعدادي وكذا الثانوي مستهدفا التعميم، والتقوية، والجودة، والانتشار الترابي، وتجهيز المدارس والمطاعم، وتوفير الأدوات البيداغوجية اللازمة، وكذلك العمل على الزيادة في الطاقة الاستيعابية للإستقبال بالنسبة للجامعات، وغير ذلك من الاجراءات الملموسة وهذا ما يبرر الزيادة في ميزانية وزارة التربية الوطنية من 31.7 مليار درهم سنة 2006 إلى 34 مليار درهم في مشروع ميزانية 2007.

وبالمناسبة لابد أن نشير أن الحديث عن الجودة يجر أوتوماتيكيا للحديث عن تكوين الموارد البشرية حسب الحالات والمتطلبات التي تستلزمها الاستراتيجية العامة لهذا القطاع إذ لا نقبل مدارس التكوين التابعة للتربية الوطنية للتعليم العالي، والا لتحولت هذه المدارس إلى آليات لتخريج البطالة، وها نحن ندق ناقوش الخطر قبل أن يمر هذا الإجراء، كما أننا ننادي أن تصلح المطاعم في فصل الصيف لا في فصل التمدرس كما يحصل حاليا في الحي الجامعي مولاي اسماعيل بالرباط.

كما نسجل أن قطاع الصحة العمومية يهدف بصفة خاصة إلى تعميم التغطية الصحية بإرساء نظم المساعدات الطبية للأشخاص ذوي الدخل الضعيف، وتقوية عمل الصحة العمومية، وتحسين الحكامة في القطاع ولكن المجهودات لازالت تحتاج إلى التشريع.

أما قطاع الاسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، فقد وضع بنية أساسية متينة وقوية للمجتمع الحداثي الديمقراطي الذي يرنو إلى الابتعاد عن العنف، ومظاهر الاسترقاق، والاقصاء الاجتماعي، ومحاربة مختلف مظاهر الفقر، وفتح قنوات التواصل من اجل مد المساعدة لضحايا العنف. ويعتبر المرصد الوطني لمحاربة العنف الذي دشن يوم 27 دجنبر 2007 من اهم المنجزات، بالإضافة إلى حماية الطفولة وإعادة إدماج الاطفال المشردين، كما يعتبر مركز المرأة كذلك انجازا تاريخيا في سياق الحركة السنوية.

ويعتبر برنامج (إنقاذ) صرخة من اجل إنقاذ الفتيات الخادمات حيث نعيش هذا الشهر حملة توعوية وتواصلية في شأنه، كما عمل هذا القطاع على الانكباب على خطة عمل لإدماج المعاقين في الوسط الاجتماعي، وبالمناسبة فنحن كاتحادين ندعو الحكومة إلى إحداث صندوق لصرف معاشات المعاقين الذين لم يستطيعوا الحصول على موقع داخل النسيج الاقتصادي الحالي.

ولن تفوتنا الفرصة طبعا دون أن ننوه ونثمن المجهودات الكبيرة التي تقوم بها وزارة التنمية البشرية فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتقليص الهوة بين الغني والفقير، إلا أن الحكومة مدعوة لبذل المزيد من الجهد في هذا المجال وتسريع الانساق لأن آفة الفقر، والفوارق الاجتماعية الصارخة، تهدد وجودنا واستقرارنا جميعا ولابد من تكاثف الجهود لمواجهة هذه المعضلة الاجتماعية.

فيما يخص السكن فقد سجل هذا القطاع حيوية كبيرة واستطاع أن يفوق 120000 وحدة سكنية اجتماعية وسجل برنامج مدن بدون صفيح نتائج تبقى مدعوة للإرتفاع، كما سجل تعبئة قوية للعقار، وإحداث المدن الفلكية، ولكن يبقى أن نسجل نحن كطلقة شغيلة ولاسيما ذوي الدخل المحدود أننا لم نستطيع الانخراط في هذه العمليات، رغم إحداث صندوق فوكاريم، وبالتالي لابد من التفكير في سياق جديد يستحضر الجانب الاجتماعي أكثر لهذه الشريحة والتي لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يقطع من راتبها الذي لا يتعدى غالبا 2000 درهم لاقتطاعات طويلة الأمد وبفوائد مهمة. كما لابد أن نفكر في الموظف والمستخدم والعاهل قبل أن يصل إلى سن التقاعد وهو غير متوفر على سكن.

فيما يخص الحماية الاجتماعية، فالأمر يتطلب تسريع الأنساق لحماية العمال، فصندوق الضمان الاجتماعي مدعو بوضع آليات لحماية الشغيل، إذ نجد أرباب العمل لا يصرحون بالعمال، وغن صرحوا فإنهم لا يصرحون بالأيام الحقيقية للعمل، وهذا إجحاما وظلم طالما عانى منه مستخدمو القطاع الخاص، كما أنه لابد من وجود صيغة لإعطاء التعويضات في المرض للعالم مباشرة، لا لرب المعمل الذي ينكر دائما أنه قد توصل بها.

لن ينكر أحد أن هناك مجهودات في القطاع التعاضدي، ولكن من العمل على بلورة تدابير ذات طابع استعجالي واجتماعي للتطبيق الأمثل لمدونة التغطية الصحية والتغطية الصحية الاجبارية لفائدة الأجراء والفئات المعوزة، ولاسيما فيما يخص الأمراض الخطيرة والمكلفة.

السيد الرئيس،

حضرات السادة الوزراء،

حضرات السادة المستشارين،

لقد دشن المغرب في السنوات الأخيرة انطلاق مسلسل التنمية الشاملة في جميع المجالات، وها هي قاطرة البناء والتشييد تقطع أشواطا مهمة يوم بعد يوم، لكن قراءة متأنية لهذه الأرقام التي جاءت في قانون المالية سوف تؤكد أننا مدعوين أكثر من أي وقت مضى إلى بذل المزيد من المجهودات الكبيرة والتضحيات الجسام وبنكران الذات، لتخطي حافات الخطر التي توجد عليها. إ

فترتيبنا في التنمية البشرية هو في الرشوة وفي المنافسة وترتيبنا كذلك في عدم شفافية الميزانية، أرقام مهولة ومخيفة لأنها ترهق ضمائرنا لا تشرف وضع المغرب وما قطعه من أشواط في البناء الديمقراطي وهي تدعونا إلى التحلي بروح المواطنة ومراجعة الذات ومراجعة برامج الدولة مناهج عملها، وتدعونا إلى وضع استراتيجيات لا تحتمل الارتجال ولا التهاون.

إن صورة وطننا يجب أن تأتي في أولوية الأولويات، ويجب أن نستحضر خطاب صاحب الجلالة يوم 13 أكتوبر 2006 ويجب أن نضعه كاستراتيجية كبيرة تتفرع عنها جميع الاستراتيجيات، يجب أن نخلق الحياة العامة، وان لا نتراجع في هذا التطهير، ولكن يجب أن يكون هذا التخليق هو نفسه مخلقا، أي أن يكون الجميع سواسية أمام القانون. كما أنه من المؤكد أن الحالة الاجتماعية للطبقة العالمة هي الانعكاس الحقيقي السيد الوزير لهذه الصورة. لأن إذا أردت أن نقيس مدى نجاعة أية ميزانية أو برنامج حكومي، فانظر إلى شقه الاجتماعي فإن كان حاضرا وبقوة فاعلم السيد الوزير أنها ميزانية ناجحة وبرنامج طموح ولا تفاؤل، لذا لابد من التوجه نحو السلم والاستقرار الاجتماعيين، والتأكيد على الحوار الاجتماعي من أجل خلق توازن اجتماعي واقتصادي من اجل الطبقة العالمة، ونحن نرى متفائلين أن ميزانية 2007 قادرة على رفع التحديات، لذا فنحن نصوت لصالح هذه الميزانية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. والآن الكلمة للسيد المستشار المحترم، فاتحي عبد الحميد، عن الفيدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،
السيدان الوزيران،
السيدتان المستشارتان والسادة المستشارون،

أعتقد باسم الفيدرالية الديمقراطية للشغل، أن هناك مستويان للنقاش، المستوى الأول صاحبه معنا السيد وزير المالية داخل اللجنة الدائمة، و كنا أحرارا في النقاش، في الأرقام، في السؤال، في التعقيب، في الملاحظة.

الآن في هذا المستوى، أعتقد أنه علينا أن نعطي رؤيتنا كمركزية نقابية، من منظور بطبيعة الحال سياسي و من منظور اجتماعي، و لذلك، فمن موقعنا الإجتماعي كفيدرالية ديمقراطية للشغل، يسعدنا أن نساهم في هذا التمرين الديمقراطي، الذي يتيحه كل سنة مشروع القانون المالي باعتبارها لحظة متميزة للوقوف على السياسة الحكومية و فرصة لتفعيل المراقبة البرلمانية، و مجالا للتفاعل الإيجابي بين المؤسسات السياسية و المواطن المغربي.

إن القوانين المالية هي الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة الحكومية في مختلف المجالات، والمشروع الذي نحن بصدده اليوم يشكل الحلقة الخامسة والأخيرة في ولاية الحكومة الحالية واستكمال لالتزاماتها التي تجد مرجعيتها في التصريح الحكومي، الذي على أساسه نالت ثقة البرلمان لذلك من المفروض و من المفترض أن تكون مضامينه استكمالا وتعزيزا للمجهودات المبذولة على مستوى مختلف الأوراش المفتوحة ببلادنا.

وإذا كنا نعيش اليوم في كنف مغرب يعرف تحولات عميقة متجهة نحو تقوية المناعة الوطنية، من خلال الإيمان بالمشروع المجتمعي الديمقراطي بقيادة جلالة الملك ومن خلال الإجماع الوطني حول قضيتنا الوطنية، خاصة بعد المقترح المغربي القاضي بمنح حكم ذاتي لأقاليمنا الجنوبية، فإن ذلك يعود بالأساس إلى الأشواط التي قطعناها على مستوى المصالحة السياسية، والتي تجد تجلياتها الكبرى في تصفية الماضي الحقوقي الأليم بعمل وتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والاندراج في القيم الكونية لحقوق الإنسان، وإعادة الاعتبار لتنوعنا الثقافي، وإدماج المجال المقصي إلى دائرة التنمية وإصدار تشريعات تنصف المرأة وتحمي الطفولة.

السيد الرئيس،

ما حققناه على مستوى المصالحة السياسية يدعونا إلى التساؤل هل حققنا أو نحن في طريق تحقيق المصالحة الاقتصادية والاجتماعية ؟ !

في مواجهة الأرقام والمؤشرات الإيجابية للاقتصاد الوطني تقف التجليات الكبرى للعجز الاجتماعي، والتي لا تسمح بترتيب الأولويات، لأنها كلها ذات أولوية ويصعب أن تظهر فيها نتائج ملموسة على المستوى القريب والمتوسط، مما يبرز عدم قدرة نتائج الإنجاز الاقتصادي على مواجهة العجز الاجتماعي، وذلك رغم أن التوجهات الكبرى للحكومة تسعى إلى جعل مكاسب التنمية الاقتصادية تخدم متطلبات التنمية الاجتماعية، وهو ما يتجلى أساسا في الأوراش المفتوحة لفك العزلة عن العالم القروي والكهربة القروية والبنية التحتية والتغطية الصحية وإصلاح أنظمة التقاعد إلخ.

جوابا نقول أن الإرادة السياسية حاضرة لمواجهة المعضلات الاجتماعية لكن متوسط معد ل النمو لا يسمح بمواجهة معضلة البطالة في ظل ضعف الاستثمار الوطني، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة للاستثمار الأجنبي مع مشكل الولوج إلى التمويل الذي تعرفه المقاولات الصغرى والمتوسطة رغم وجود السيولة لدى الأبناك. كما أن النمو مرتبط بالتنافسية وتنافسية اقتصادنا في طور التشكل وصادراتنا ضعيفة. كما أن حلقات الإصلاح الضريبي لم تكتمل بعد لتمكين بلادنا من نظام جبائي محفز للنمو.

إن إعادة النظر في الضريبة العامة على الدخل رغم أنها تكلف خزينة الدولة فليس لها وقع حقيقي على معيشة الأسر والأفراد.

ورغم الكلفة الضخمة لصندوق المقاصة فإنه لا يحقق الدور الاجتماعي والتضامني المنذور له، لذلك وجب إعادة النظر في المقاربة الحالية لهذا الصندوق حتى تستفيد منه الفئات الضعيفة.

إن معالجة الخصاص الاجتماعي ومحاربة الظواهر الاجتماعية المقلقة كالفقر والإقصاء والتهميش والبطالة والأمية ليست بالأمر الهين، وتحتاج إلى الإرادة المشتركة بين كل المكونات الوطنية باعتبارها من صلب مهام المواطنة في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا.

وإذا كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها جلالة الملك جاءت للإجابة على هذا السؤال فإن إشراك الفرقاء الاجتماعيين في هذه المبادرة سيسهم لا محالة في جديتها وفعاليتها.

إن التراكمات السلبية التي راكمتها الإدارة المغربية طيلة أربعة عقود حولتها إلى عائق للتنمية، حالت دون أن تعطي الأوراش الإصلاحية في الآجال المطلوبة، مما يجعل الإصلاحات الجزئية غير كافية لمواجهة متطلبات التنمية وبالتالي وجب الدخول في إصلاح شمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وآليات وحكامة تدبير الإدارة المغربية.

كما أن قضاءنا الذي كان قبل حكومة التناوب وسيلة في يد وزارة الداخلية لضرب المعارضة الديمقراطية وخنق الحريات، أصبح اليوم يحقق تراكمات حقيقية لبناء القضاء المستقل، رغم الأوضاع المادية والمعنوية المتدنية لموظفيه، و رغم المقاومات التي يلقاها ورش إصلاح هذا القطاع من طرف لوبيات الفساد والتهريب والمخدرات وجيوب المقاومة.

كما أن المجهود المبدول على مستوى الذاكرة الوطنية من خلال المجهودات المبدولة على مستوى تجميع تراثنا الثقافي من متاحف و مكتبات وطنية، و من دعم كلي للتنوع الثقافي لبلادنا من كتاب من مسرح من سينما إلى آخره، يدخل في سياق بناء المواطن المغربي لمغرب الغد.

السيد الرئيس،

تلك كانت بعض الملاحظات التي تحيلني على واقع الطبقة العاملة المغربية، والتي لا يمكن لأحد أن ينكر أنها قدمت تضحيات جسام سواء في عهد الحماية من أجل الاستقلال، أو في ظل الدولة الوطنية من أجل ترسيخ النضال الديمقراطي، أو المساهمة في إنجاح مهام الانتقال الديمقراطي. وكانت دائما في فوهة مدفع نظامنا الضريبي ورغم أننا سجلنا بإيجابية الإجراءات التي جاء بها القانون المالي في التخفيض الجزئي من الضريبة العامة على الدخل، فإنها جاءت معزولة عن مطلب أساسي متمثل في مراجعة نظام الأجور، الذي يعرف فوارق مجحفة بين فئات الموظفين، كما أننا لا نستسيغ أن ينظر إلى كتلة الأجور كإكراه للميزانية، بقدر ما نراها نحن كاستثمار في العنصر البشري.

وإذا كنا لا ننكر المجهود المبذول على مستوى الأغلفة المالية المهمة، التي رصدت لإصلاح صناديق التقاعد الداخلية لبعض المؤسسات العمومية، مع علمنا بتلك الصناديق التي ما زالت تنتظر، كالمكتب الشريف للفوسفاط، و المكتب الوطني للكهرباء، فإننا فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد في القطاعين العام و الخاص، أعني بهما الصندوق الوطني للتقاعد و الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد و الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و الصندوق المهني للتقاعد. فيما يتعلق بها فإننا متشبثون بالمنهجية التي أفرزتها المناظرة الوطنية، و التي أفرزت لجنة وطنية، يترأسها السيد الوزير الأول، و بدورها أفرزت اللجنة الوطنية، لجنة تقنية اشتغلت على مدى سنتين، و وصلت إلى سيناريوهات الإصلاح و التي اجتمعت مؤخرا اللجنة الوطنية و صادقت على أشغالها، و الآن نحن بصدد دراسة دفاتر التحملات، لنصل إلى السيناريو المقبول من طرف جميع الفرقاء الإجتماعيين لدى اجتماع اللجنة الوطنية في فبراير، لذلك فنحن نرفض رفضا باتا أي إجراء استعجالي يخرج عن هده المنهجية المتفق عليها، و المتوافق حولها.

مجهود كبير، أيضا، بذل لتأهيل المؤسسات العمومية الكبرى والذي يتجلى في تطوير حكامتها مما جعلها تساهم بالثلثين في مشروع الميزانية الدي بين أيدينا في الجهد الاستثماري، ربما بفعل عمليات التحرير والخوصصة للقطع مع الفكر الريعي الذي كان سائدا داخلها. نتائج إيجابية إذن حققتها عدد من المؤسسات كما جاء في مشروع القانون المالي، لكن تلك النتائج لا تنعكس دائما على أوضاع المستخدمين المادية والمعنوية فالمثال الذي يسوقه دائما السيد وزير المالية بكون "اتصالات المغرب " تدر على خزينة الدولة حاليا 5 مرات ما كانت تدره قبل خوصصتها لا يجادل فيه أحد، إلا أن أوضاع مستخدمي هده المؤسسة لم تتضاعف ولو بمرة واحدة، وهذا يسري على مؤسسات أخرى.

كذلك فإن أوراش الإصلاح لم تصاحبها دائما إرادة قوية للتفعيل، فمدونة الشغل التي اعتبرناها نصا مهما لتنظيم العلاقات المهنية داخل الشغل، لازال تطبيقها يعرف تعثرات حقيقية بفعل رفض بعض أرباب العمل تطبيق العديد من بنودها وبفعل افتقاد الجهة الحكومية الوصية إلى الوسائل المادية والبشرية لمواكبة سلامة تطبيقها، مما يبقي الأوضاع الصعبة قائمة في عدد من مقاولات القطاع الخاص تمثل عددا من حالات الإغلاق والتسريح أسوؤها.

كما أن الحوار الاجتماعي الموسمي هو السائد، وإن كان السيد الوزير الأول حريصا على إشراك المركزيات النقابية في كل القضايا الكبرى، فإن الحوار القطاعي نشيط على مستوى بعض القطاعات الوزارية ومعطل في البعض الآخر. مما يجعلنا من هذا المنبر نقول بضرورة مأسسة حوار إجتماعي قار في الزمان و المكان.

أما على مستوى القطاع الخاص، فالحوار المنتج لازال بحاجة إلى تخليق المقاولة المغربية وذلك بعيدا عن التعميم، حتى نتمكن من إقامة علاقات مهنية متوازنة داخل المقاولة المغربية.

وكي لا نحمل اللوم فقط للحكومة أو للمقاولة، فإننا نقول أن المشهد النقابي المغربي يحتاج إلى تخليق لبناء النقابة المواطنة المنتجة للفعل النقابي النبيل وهذا ما يتطلب إصدار قانون للنقابات على غرار قانون الأحزاب يحدد حقوقها وواجباتها ويضبط آليات الاشتغال داخلها ماديا ومعنويا.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدتان والسادة المستشارين،

إن مغربنا محتاج إلى مزيد من الشجاعة السياسية، للخروج من دائرة التوافقات إلى دائرة النهج الديمقراطي السليم، ببناء الحكامة الجيدة في جميع مستويات تدبير الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وطنيا ومحليا ومؤسساتيا، والمرتكزة على تخليق الحياة العامة ومحاربة الظواهر المرضية بحزم، كالرشوة والفساد والريع ومعالجة مظاهر الإقصاء والتهميش والفقر والأمية، وذلك لن يتأتى إلا بمأسسة مفهوم التضامن ونقله من مفهوم خيري إلى مفهوم تنموي يساهم في تلاحم الذات المغربية وفي خلق شروط العيش الكريم، حتى تكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية قاطرة لهذا الهدف المشترك للمغاربة قاطبة. والسلام عليكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد المستشار، السيد معتصم، فليتفضل مشكورا. و هو آخر متدخل.

المستشار السيد جامع معتصم:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

الأخت، الإخوة المستشارون،

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم نقابة الاتحاد الوطنـــي للشغل بالمغرب بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2007، الذي يمثل آخر مشروع تقدمه الحكومة للسنة الأخيرة من عمرها.

السيد الرئيس،

لقد اختارت الحكومة للسنة التاسعة على التوالي، تقديم مشروع قانون المالية بمجلس النواب أولا وإحالته على مجلس المستشارين بعد ذلك، مما يؤكد على أن هذه الحكومة تضمر ما لا تظهر بحق مجلس المستشارين، وإننا نؤكد على أن الحكومة ينبغي أن تمتلك الجرأة السياسية اللازمة لتعبر عن موقفها من هذا المجلس على اعتبار أن الدستور والقانون التنظيمي للمالية يقران بالصلاحية المتكافئة لمجلسي البرلمان فيما يتعلق بدراسة مشروع قانون المالية والمصادقة عليه كما هو الشأن بالنسبة لمختلف مشاريع القوانين.

السيد الرئيس،

لقد اختارت الحكومة واجتهدت في انتقاء العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتدليل على نجاحها في التدبير خاصة وأنها تقدم آخر مشروع قانون للمالية في عمرها الحكومي، وإذا كنا لا نجادل في تقدم بعض المؤشرات من مثل معدل النمو الذي وصل هذه السنة 7.3 % بفضل أمطار الخير و الرحمة، التي أشرت لسنة جيدة. إن ما نؤاخذه على الحكومة هو إصرارها على اجتزاء هذه المؤشرات من سياقها الإقليمي و الدولي، لأننا سنخدع أنفسنا وشعبنا إذا كنا نتقدم بخطوة محتشمة وغيرنا يتقدم بخطوات، لأن الحقيقة أننا نتأخر بخطوات عن ركب التقدم والتنمية ولا أدل على ذلك من استمرار تأخر المغرب في سلم التنمية البشرية حيث تراجع المغرب من الرتبة 116 سنة 1993 ليصل إلى 128 سنة 2000 ثم 124 سنة 2006، و هذا وحده مؤشر كافي على فشل الحكومة في تأهيل البلاد وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يرتبط بالفشل في تدبير الملفات الكبرى التـــي من شأنها رفع وتيرة التنمية وتسلق درجات سلم التنمية البشرية.

ومن هذه الملفات نركز على ما يلي:

1- التعليم:

لقد شكل ملف إصلاح التعليم أولوية الدولة والمجتمع بعد ملف وحدتنا الترابية، وقد توفرت له الشروط السياسية اللازمة لنجاحه من خلال إقرار جلالة الملك محمد السادس حفظه الله للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شكل عنصر توافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد كان بالإمكان استثمار هذا التوافق لتحقيق الإصلاح الذي يستحقه المغاربة. لكن ما أنجز إلى اليوم لا يرقى إلى تحقيق طموحات الميثاق ولا يلتزم بالمواعيد الكبرى التـــي سطرها سواء على المستوى الكمي أو الكيفي.

فإذا كان الميثاق حدد موعد تعميم التعليم للأطفال 6 سنوات سنة 2002 فإننا إلى اليوم لم نصل بعد إلى 90 %، و نفس الشيء بالنسبة للتعليم الأولي حيث أن نسبته لا تتجاوز 50 %، ناهيك عن استمرار ارتفاع نسبة الأمية التـــي تتجاوز 43 %.

أما سؤال الكيف فيبقى الغائب الأكبر في مشروع الإصلاح إذ لم تبذل الجهود اللازمة لتحقيق شروط الجودة وتحسين مخرجات نظامنا التربوي والتكوينـــي.

2- التنمية الاجتماعية:

إن الحكومة ما فتئت تتبجح في كل مشروع قانون للمالية بأنها تفرد للقطاعات الاجتماعية بالأولوية وتقدم نسبا مغلوطة للتدليل على ذلك من مثل تخصيص الحكومة ل 55 % من الميزانية للقطاعات الإجتماعية، وهي نسبة يمكن القبول بها إذا اتفقنا مع الحكومة على أن أجور مختلف موظفي هذه القطاعات تندرج ضمن العمل الاجتماعي الذي تقوم به الحكومة لفائدة هذه الشريحة من الموظفين التـــي تقارب 3/2 موظفي الدولة.

والحقيقة المرة أن الحكومة تفتقد إلى رؤية واضحة و متكاملة حول المسألة الاجتماعية وتنطلق من مقاربات تجزيئية ظرفية تحاول تدارك المخاطر اليومية بإجراءات تؤخر الانفجار ولا تعالجه أو بتدابير رمزية ذات الأثر المحدود أو المنعدم ونكتفي هنا بملفين:

أ- معضلة التقاعد:

إن الحكومة لم تستوعب بعد التحول الديمغرافي الجديد ببلادنا الذي يتميز بالتوجه نحو الشيخوخة وهو ما ينطوي على الخطر في المستقبل المنظور ما لم تتوفر الثروة اللازمة لإرساء أنظمة فعالة للحماية الاجتماعية.

لقد لجأتم إلى رفع مساهمة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتصل مع سنة 2006 إلى 10 % و وها أنتم تطمحون إلى الرفع من سن التقاعد إلى 65 سنة بمبرر أن معدل أمد الحياة قد تجاوز 70 سنة. ونقول لكم إن الدول التي رفعت سن التقاعد إلى 65 وإلى 67 سنة يتجاوز عندها معدل أمد الحياة 80 سنة ولديها أنظمة متكاملة للحماية الاجتماعية، إضافة إلى أن الرقم الذي ينبغي اعتماده هو معدل أمد الحياة لدى المنخرطين، و الذي لا يتجاوز بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 62 سنة أي سنتين بعد الحصول على التقاعد الحالي. وبالتالي فإن توجهكم هذا لا يمكن إلا رفضه ومقاومته لكونه يلزم الأجراء الذين أفنووا زهرة شبابهم في العمل بتحمل عبء ما أحدثه المفسدون الذين عبثوا بأموال اليتامى والأيامى والأرامل في مختلف صناديق التقاعد من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى الصندوق المغربي للتقاعد وفي الصناديق الداخلية للمؤسسات العمومية.

لهذا نقول لكم إن الأجراء غير مستعدين لدفع فاتورة الفساد وعليكم أن تتحملوا مسؤوليتكم في استرجاع حقوقهم التـــي ضاعت جراء النهب والاختلاس والقرارات الفاسدة.

ب ــ الضريبة على الدخل:

أما الإجراء الرمزي المرتبط بخفض الضريبة على الدخل فإننا نؤكد على أننا طالبنا ومنذ سنوات بالالتزام بمقتضيات ميثاق الاستثمار الذي اقر خفض الحد الأقصى للضريبة على الدخل إلى 41.5 % و ليس 42 % في أجل أقصاه 2005. وها أنتم تأتون به ناقصا بعد سنتين وفي سنة انتخابية وبعد أن تدهورت القدرة الشرائية لعموم المواطنين بفعل الزيادات المتعددة في المواد الاستهلاكية وهو بالتالي ما سيحيله إلى إجراء غير ذي مفعول.

ونحن نتحدث عن الضريبة لابد من التأكيد على أن مقاربة الحكومة لهذا الملف سيظل بعيدا عن تحقيق العدل الجبائي وتحفيز الاستثمار الوطني ما دامت تنهج أسلوب الترقيع وتلبية رغبات اللوبيات المتنفذة التي تحصل على ما شاءت من الامتيازات ليظل الضغط الجبائي مرتفعا ومكبلا لعموم المواطنين وللمقاولات الصغرى و المتوسطة و الذي انتقل من 21.8 % سنة 2002 إلى 24.1 % سنة 2005.

لقد اختارت الحكومة في السنوات الأخيرة تمرير مجموعة من النصوص التشريعية الوازنة ضمن مشاريع قوانين المالية ومنها المدونة العامة للضرائب وذلك ضدا على إرادة الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية. وبالتالي فإن المدونة العامة التي ستصدر عن هذا القانون لا تمثل في شيء تطلعات المواطنين وانتظاراتهم، لأن ممثليهم بالبرلمان لم يساهموا في صياغتها ودراستها وإنما تعبر عن إرادة الحكومة ومن خلفها من ذوي المصالح والامتيازات، لأنها اختارت أن تمررها بالمسطرة الاستثنائية لقانون المالية التي تتسم بالظرفية السنوية.

السيد الرئيس،

إن من الأرقام التي حاولت الحكومة أن تلمع بها أداءها نسبة البطالة مدعية أنها أقل من 10 %، والواضح أن الحكومة قد صعب عليها تصديق نفسها، ناهيك عن أن يصدقها المواطنون إذ أن تعبير أقل من 10 % يفتقد إلى الدقة إضافة إلى أنه رقم يفتقد إلى الصدقية اللازمة ولا يعبر عن حقيقة آفة البطالة التـــي تشكو منها كل الأسر المغربية وخصوصا في صفوف الخريجين وحاملي الشهادات التـــي تفوق 30 %.

فكيف يمكن للحكومة أن تواجه هذه الآفة وتقلص من آثارها وهي التـــي لم تحدث سوى 7000 منصب شغل في الوظيفة العمومية بعد أن غادرها حوالي 40000 موظف بفعل المغادرة الطوعية ويغادرها عدد لا يستهان به في ازدياد سنوي بفعل التقاعد؟

إضافة إلى فشل مشاريع تأهيل المقاولات التـــي تعاني الآن و مستقبلا من شراسة المنافسة مما يجعلها غير قادرة على الحفاظ على مناصب الشغل الحالية فضلا عن أن تحدث مناصب جديدة تمتص البطالة.

السيد الرئيس،

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توفر رؤية شاملة ومندمجة ترتكز على حسن استثمار الموارد الطبيعية والمادية المتوفرة وتثمين الموارد البشرية المسؤولة عن تدبيرها في محيط يوفر العدل ويتميز بالشفافية والوضوح ويحفز عل العمل وتنمية المردودية الإيجابية.

ولاشك أن العوائق الحقيقية اليوم أمام التنمية في بلادنا تتمثل في تعدد بؤر الفساد وتخلف مؤشرات الحكامة الجيدة وهو ما يزرع اليأس والإحباط في شبابنا ومستثمرينا. فأي مستقبل نحضره لأبنائنا وبناتنا.

إذا فقدنا الثقة في قضائنا وعدالتنا حين نعلم أن قضاءنا يرزح تحت وطأة التعليمات وآفة الرشوة.

إذا فقدنا الثقة في مؤسساتنا المنتخبة حين نعلم فساد الاستحقاقات الانتخابية التـــي أنتجتها واحتشام الخطوات المتخذة لردع هذا الفساد.

إذا فقدنا الثقة في إدارتنا حين نعلم أنها مصابة بالجمود والبيروقراطية ناهيك عن آفة الرشوة والمحسوبية والزبونية.

إذا فقدنا الثقة في مؤسساتنا العمومية التـــي يموّلها الشعب من قوت يومه وتهدر أموالها على مرأى ومسمع المسؤولين.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت ضد هذا المشروع لاعتقادنا أنه لا يفتح باب الأمل أمام شبابنا ولا يؤسس للثقة في المستقبل سائلين الله أن يمنحنا الصبر ويغيثنا برحمته غيثا نافعا.

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الأستاذ معتصم. بعد الاستماع إلى مختلف المداخلات على الجزء المتعلق بالمداخيل، أعطي الكلمة للسيد وزير المالية من أجل الرد على هذه المداخلات، بعد ذلك سننتقل إلى عملية التصويت على الجزء الأول المتعلق بالمداخيل. تفضلوا السيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو، وزير المالية و الخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد السيد الرئيس بأنه دراسة القانون المالي، هو واحد الموعد عنده أهميته كثيرا، في الحياة الديمقراطية وفي تقوية العلاقات، بطبيعة الحال، بين البرلمان والحكومة، هي وقفة بالنسبة للجميع، وخاصة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لتقييم الماضي وبالأساس لتحليل الحاضر واستشراف المستقبل.

لذلك اسمحوا لي السيد الرئيس، أولا وقبل كل شيء أن أعتبر لكم عن اعتزازي بمصاحبة هذا المجلس الموقر في دراسته لهذا المشروع قانون، وأن أشكر كل ممثلي الفرق و كل ممثلي التوجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدخلت، أن أتوجه بشكر حار للذين صاحبتهم وصاحبوني كذلك طوال أيام، وهم أعضاء اللجنة المختصة رئيسا ومقررا وأعضاء على الدراسة الطويلة التي كانت لهم في متابعتهم لهذا المشروع قانون.

أريد كذلك طبعا أن نعبر جميعا أن كل التوجهات السياسية والاجتماعية هي موحدة حول الثوابت الوطنية الأساسية، وهذا شيء ربما هو القوة الأساسية في بلادنا، شيء نعتز به، وبه بطبيعة الحال نخاطب العالم و نخاطب ذاتنا ونخاطب مستقبلنا. أريد كذلك أن أعبر عن اعتزازي الشخصي بتجذر التوجه الديمقراطي في بلادنا، التوجه الحداثي والتطوري الذي أصبح الآن مصدر ثقة وهذه الثقة هي مصدر التطور في بلادنا.

طبعا، السيد الرئيس، نحن الآن لسنا داخل اللجنة, وبالتالي لا تنتظروا مني أن أجيب على كل التدخلات، لأنه اللجنة لها منطقها، والمجلس العام له منطقه، لكن لا بأس في تدخلي، تكون بعض الأجوبة حول القضايا العامة، ثم بعد ذلك حول بعض الملفات وبعض الإشارات التي تفضل السادة المستشارين المحترمين بالإشارة إليها.

وهنا أذكر أولا وقبل كل شيء، بأني أعتبر، والحكومة تعتبر القيمة المضافة لمجلس المستشارين، اعتبارا لخصوصيته الناتجة بطبيعة الحال على طبيعة تكوينه على اعتبار أنه يمثل حساسيات سياسية ولكن حساسيات تأتي كذلك من الجماعات المحلية ومما يمكن أن

نسميه المغرب العميق، وكذلك حساسيات اقتصادية واجتماعية ولذلك منذ البداية عندما قدمت القانون المالي كما حدث ذلك في السنوات الفارطة، وأعطيت للتقديم داخل هذا المجلس خصوصية تختلف بطبيعة الحال على التقديم داخل مجلس النواب. وهذا هو الطبيعي لأن هذا هو الذي يجعل مناقشتنا خلال هذا المجلس تكون لها قيمة مضافة. وبذلك وقع الاهتمام بالأساس بالقضايا القطاعية والاجتماعية والاقتصادية وبالتحليل المجالي.

ويمكن أن نقول وأنا متفق مع كل التدخلات بأن هذا التحليل المجالي، وقع إغناؤه بقوة من خلال الخطاب الملكي السامي في أكادير منذ يومين، والذي ربط ضرورة تمنيع الديمقراطية المحلية وضرورة تقوية التنمية الجوية، كما تفضل بعض السادة المستشارين بدراسة هذا المشروع قانون من طرفكم سيؤدي إلى تعديلات مهمة و مهيكلة قدمت من طرف مجلسكم بطبيعة الحال، إذا صادقتم عليها سترجع إلى مجلس النواب من جديد، وتتعلق بتحفيزات لولوج المؤسسات أو المقاولات داخل البورصة، وكذلك تمديد مدة الخصم بالنسبة 8.75 % لفائدة المقاولات المقامة بالمناطق الحرة للتصدير من 10 سنوات إلى 20 سنة وكذلك تمديد مرحلة الإعفاء لبعض أموال الاستثمار إلى 24 شهر وكذلك الإعفاء لمدة 36 شهر بالنسبة للملزمين الذين أبرموا مع الدولة اتفاقية استثمار وغيرها.

أنتهز الفرصة السيد الرئيس، أنا قدمت بعض الأرقام الأولية حول نتائج الاقتصادية ديال سنة 2006. الآن بما أننا نقترب من نهاية السنة، وقع تحسين المحاسبة الوطنية، ويمكنني أن أقول لكم أن الأرقام ستكون أحسن من الأرقام التي قدمت، وأنا أقدم القانون المالي نحن ننتظر إن شاء الله أن معدل النمو سيكون هذه السنة 7.5 %، ولكن الأهم من هذا هو أن ذلك لا يعتمد فقط على الأمطار، ونحن نحمد الله دائما على أمطار الرحمة، لكن أخذ يعتمد كذلك على الإنتاج الوطني خارج الفلاحة، لأنه منذ الآن تقريبا 4 سنوات معدل النمو خارج الفلاحة أصبح يزيد على 5 %، معنى هذا أنه في المغرب على عكس ما كنا من قبل هناك قاطرات جديدة، هي التي ستؤدي بالتطور الاقتصادي لبلادنا وستلاحظون أن عجز الميزانية سيكون كما قلنا لكم 3.2%، عجز الميزانية في الأخير إن شاء الله سيكون 2%، معنى هذا أننا لن نتركه للمستقبل تركة، كما تركت لنا نحن بطبيعة الحال ما غاديش تكون مديونية زائدة، يعني دخلنا إلى مرحلة التطور.

التضخم لن يزيد عن 2.9% في ميزان الأداءات الجاري منذ 6 سنوات.

ويمكن لي أن أقول لكم، حتى السنة القادمة إن شاء الله سيكون له فائض لأول مرة في تاريخ المغرب، وهذه السنة ليس ناتج فقط على تحويلات المهاجرين وماشي ناتج فقط على التحويلات الناتجة عن السياحة، اللي هما بجوج كيرتفعوا. وهذا شيء أساسي لم يكن من قبل بطبيعة الحال. ولكن كذلك هذه السنة كاين واحد العنصر أساسي هو انه إن شاء الله وتيرة تزايد الصادرات ستزيد على وتيرة تزايد الصادرات ستزيد على وثيرة تزايد الواردات، رغم فاتورة النفط، نتيجة ارتفاع الصادرات من نسيج، بعض المواد الغذائية، وكذلك الفوسفات و مشتقاته، البطالة من المؤكد أنها انخفضت، وأنها الآن دون 10 % أراد المغرب، أو ربما مهما كان رأي أي واحد، ثم الموجودات الخارجية، عام 97 أعيد ذلك، كانت الموجودات الخارجية تمثل 20% من الدين الخارجي اليوم إن شاء الله أكثر من 130% من الدين الخارجي، أنا عندي الطمأنة التامة، بالنسبة لا للمغاربة وللخارج، وكل هذا في سنة، سعر النفط وصل فيها أحيانا واشتريناه ب 77 دولار للبرميل.

معنى هذا أن المغرب أصبحت له القدرة، لم تكن له، لمواجهة الصعوبات والإكراهات، ومن ذلك الميزانية التي قدمنا لكم، والتي بعطف كبير عملتم على إغنائها وتقويتها، أولا فيها قيمة مضافة كبيرة جدا، أولا تبين أن المغرب أصبحت عنده القدرة كما قلت الآن على مواجهة الإكراهات بالرغم أنه مثلا في الميزان ديال المقاصة غير هادي 3 سنوات كانت عندنا 3 مليار درهم. وحنا كنقدمو لكم واحد الرقم ونقول لكم صندوق المقاصة فيه 16 مليار درهم، لأنه سعر النفط غيبقى مرتفع، بالرغم من هذا الميزانية اجتماعية 55 % من الاعتمادات ديال الميزانية موجهة للقطاعات الاجتماعية، يمكن لي أن أقول لكم أن قليل من البلدان لديها هذا الوضع، ربما هذا من الضروري علاش؟ لأنه تراكم المخلفات جعلنا تأخرنا في تعليمنا، في صحتنا في مائنا، في كهربائنا، هاد المخلفات الآن حنا كنتغلبو عليها، هذا هو الإشكالية اللي غادي نعاودو ندرسوها. في

نفس الوقت مع كل هذا، عملية التضامن مع العالم القروي تأكدت وترسخت.

في هذه الميزانية إصلاحين ضريبيين. إصلاح الضريبة على الدخل، الذي عزز القدرة الشرائية. اللي أنا لا أعزله، هو مرتبط بالزيادات التي كانت في السنوات الأخيرة، وهذا عنصر من العناصر ماشي وحده.

بعض التدخلات ربما استصغرته أو أقول بأنه خصنا نكونو متواضعين، لأن كل التعديلات التي قدمت إلى غاية السنة الفارطة كانت دون ما قدمته الحكومة هذه السنة. كل التعديلات التي قدمت من الثمانينات إلى الآن، كانت دون ما قدمناه بطبيعة الحال. طبعا ستكون 2.5 مليار لكن عندها أهميتها.

ثم الإصلاح الثاني الذي ستبدأ في دراسته ابتداءا من الأسبوع القادم، وهو متعلق بالنظام الضريبي المحلي، سيؤدي بطبيعة الحال إلى التقليل من الضرائب، وهناك شيء آخر يجب أن لا ننساه داخل القانون المالي وهو تخفيض إيرادي جديد لحقوق الجمارك لمصلحة المقاولة المغربية، والمستهلك المغربي ولمحاربة التهريب، وللكلفة بطبيعة الحال، ومع كل ذلك عندنا واحد الميزانية، منذ سنتين ماشي غير هذه السنة ديال 2006 ما بقاتش كتعتمد على الخوصصة، معناه أنه عملية الخوصصة عملية اقتصادية ماشي مالية. أبدا، وحتى ديك 4.5 مليار اللي مقررة حتى إلى ماجاتش، ماكاين باس، عندنا إمكانية إن شاء الله باش نتحكموا في الميزانية مستقبلا.

ومع كل هذا فالميزانية، العجز ديالها غادي يكون 3 % لماذا؟ ماشي لأنه عاد بدينا كنصايبوا هاد الشي. لا، لأنه هادي نتيجة التراكمات، نتيجة الإصلاحات، التراكمات و الإصلاحات هي اللي كتجعل أن البلاد ولات عندها مناعة باش تصايب الأشياء اللي ماكانتش قادرة تصايبها من قبل. فسياسة التنقية أولا، تنقية المؤسسات العمومية، تنقية صناديق التقاعد، تنقية الدولة، تنقية الإدارة، سياسة التطهير، سياسة تمنيع الكيانات الاقتصادية، وخروجها من وضعها المرضي، اليوم ماكاينش مؤسسة عمومية كبيرة أو صغيرة أو متوسطة تكلف الدولة مثلما كان من قبل في بعضها. هو ما اللي بداو كيعطيو هو ما اللي كيجمعوا المجالس الادارية ديالها ماكانتش كتجتمع حتى المجالس الإدارية. ماكانوش مراقبين ماكانوش متابعين، ماكانوش كيخلصو حقوق التقاعد هاد الشيء كله تصلح في بلادنا الحمد لله.

تعدد مجالات الإصلاحات هو سر تقدم البلاد، المغرب ما عندوش النفط، ما عندوش مساعدات خاصة من أي بلد. يعتمد على نفسه وعلى إصلاحاته الداخلية وفي نفس الوقت يتبع 3 استقلاليات.

استقلالية معدل النمو، أولا على الإمطار هذه العملية ما نكذبش عليكم، واحد 20 او 30 عام ولكن بدينا كنتقدموا فيها من قبل ما كناش كنتقدمو فيها.

الاستقلالية الثانية، هي استقلالية الميزانية على مداخيل الخوصصة.

الاستقلالية الثالثة، وكتبان خاصة في 2006 و2007 هي استقلالية تحويلات الاستثمارات الخارجية على مداخيل الخوصصة، هي كذلك الاستثمارات الآن اللي ولات كتجي مثلا في 2006أو 2007 إن شاء الله ما مرتبطاش بالخوصصة، ولا ومستثمرين كيجبو في عدة قطاعات الآن ولا المغاربة يعرفوها.

ثانيا المغرب ماكانتش عنده سياسات قطاعية، ربما كان عنده أحيانا تخطيط، ولكن ماكانش عنده سياسات قطاعية، ما عندوش وضوح في الرؤية، الآن عندنا سياسة قطاعية، بديناها في السياحة الآن دزنا للصناعة، الصناعة التقليدية، السكن، الطاقة، وبدينا في الفلاحة كذلك، فهذه السياسة القطاعية هي التي تعطي استراتيجية العمل بالنسبة للمستقبل، ثم المغرب أصبح من هاجسه قضية الفقر والتضامن، هنا بطبيعة الحال في كثير من الأرقام كتعطينا من السيدات والسادة اللي تدخلوا باسم الفرق مشكورين، يقولون أن ترتيب المغرب في هذه القضية أو هذه القضية ماشي متقدم، مانكدبش عليكوم أنا اقول لكم هنا واحد الخلط بين مقاربتين، كانت المقاربة التي أسميها شؤونية وهو أنه بالفعل المغرب، مغرب بلادنا بلد نامي وفيه مؤشرات تخلف وتأخر لإعتبارات تاريخية ولإعتبارات، ماكذبوش على أنفسنا أنه المغرب من الاستقلال إلى الفترة الأخيرة اهتمينا ربما ببناء الدولة، لكن من الناحية الاقتصادية لم نتطور بالشكل الذي تطورنا به، كانت الفترات التي كانت ستؤدي حتى للسكتة القلبية بين قوسين، كنعرفو هذه العبارة أساسية بطبيعة الحال، هادي فترات لايمكن أن ننساها فإذن هذا المنظور أنا أقول في المغرب كاين فقر، كبير كاين بطالة، كاين مناطق مهمشة هذه كلها معطيات

ولكن هذه مقاربة شؤونية، وكاين أمية، لكن المقاربة الثانية هي المهمة، المغرب كان جامدا وما بقاش جامد المغرب، أصبح يتقدم، ومعنى هذا أن المقاربة الشؤونية غادي نتغلبو عليها فيما بعد وأن مؤشرات التخلف ستزول، وهي تزول سنة عن سنة ومن قبل كانت ماكتزولش، بالعكس كنا إما جامدين أو راجعين للوراء. هذا هو الجديد في المغرب.

فإذن كاين شي مهم في المغرب الآن. الإنخراط في واحد الإستراتيجية، من الناحية الكيفية، لم نكن نعرفها تصالحنا مع ماضينا مع نسائنا مع أمازيغيتنا مع فقرائنا، هاد الشي ماكانش من قبل، مع حرياتنا العامة، كلها ماكانتش، وخلقنا أسس ديال التطور وديال التضامن، طبعا هناك دور مركزي وأساسي لصاحب الجلالة نصره الله، في الوقت هناك تناغم بين المركز وتوجهات القوى الديمقراطية، وهذا شيء أساسي بالنسبة لمستقبل البلاد، لذلك هذه القوى الديمقراطية غير ممثلة من طرف هذه الأغلبية، ولذلك أنا ماشي غادي نشكرها، أنا أهنؤها، لأنها تلعب دور تاريخي أساسي بالنسبة للتطور الاقتصادي للمغرب كنا سنتجاوز، ولكن هذه الفترة التاريخية اللي بدات في السنوات الأخيرة عندها واحد الثراء التاريخي كبير، لذلك هذه الأغلبية في تنوعها وفي كذلك تآزرها، تلعب دورا، أظن تاريخ المغرب سيعتز به، لأنها ستؤدي إلى منعرج كبير كيفي أساسي في تاريخ بلادنا وهي التي ستؤدي أنه من مرحلة الجمود أو التأخر تنطلق الآن إلى مرحلة التطور، لذلك أنتم السيدات والسادة تلعبون دورا أساسيا بطبيعة الحال، وتاريخيا وفاعلا ويجب ألا نستصغره، بل يجب بطبيعة الحال أن نعطي له القيمة الأساسية، لأنه هو الذي يمكن المغرب الآن من مخاطبة المستقبل، وهو المغرب الآن القادر، بطبيعة الحال، على التفاوض كذلك مع الخارج رغم تحديات الخارج ومع المنافسة مع الخارج إلى آخره، طبعا لذلك أنا أشكر هذه الأغلبية وأهنئها أكثر، وتنقول بأنه على أي حال الحكومة هي مع الأغلبية، والأغلبية مع الحكومة.

طبعا، بحال في مجلس النواب استمعت إلى المعارضة. المعارضة في مجلس النواب ماشي هي المعارضة اللي كاينة هنا عندنا، ولكن أنا، بطبيعة الحال، أولا، أستمع بكل تقدير وبكل احترام بل أعتبر أن الإختلاف ضروري، ويجب أن نحترمه بالرغم أنه أحيانا بعض الخطابات بحال اللي بان لي نوع من الحنين إلى الماضي، وتحليل تاريخي بان لي متقادم، ما بقاشاي وقته.... احنا تنشوفو المستقبل، خصنا نعرف بأنه غادي نخاطب الجميع، المغرب ديال اليوم راه مغرب آخر، راه مغرب جديد، راه تيشوف المستقبل. راه ما فيه ما يرجع للوراء.

من الناحية الاقتصادية ماشي مغرب ديال صناديق التقاعد اللي ما تتاخدش حتى فلوسها، ماشي مغرب ديال المؤسسات العمومية اللي فالسة، ماشي مغرب ديال أنه جمود الاقتصاد ديال بلادنا، فماشي المغرب اللي تيخلق اختلال ما بين الإدارة وما بين المقاولة في عملية التطهير، التي أدت إلى إفلاس خطير في بلادنا بطبيعة الحال، هذاك المغرب انتهى، الآن نفكر في مغرب الغد، المغرب الذي أصبح يفكر في المستقبل. في بعض الخطابات بصراحة - اسمحوا لي- استغربت من مضمونها حتى من الناحية المنهجية، لأنه كأن أصحابها ماكانواشاي حاضرين معنا في لجنة المالية، وما تبعوا شاي القانون المالي وما تبعوشاي القوانين المالية كلها في المضمون، فلذلك على أي حال لا بأس، ماكاين باس المهم بالنسبة لنا هو نقول للجميع بأن لاجندا ديالنا اليوم هو متابعة المصالحة مع الماضي، ومع النساء، مع الأمازيغية، مع الشمال، مع الشرق، مع الجنوب، المصالحة مع الفقراء، المغرب، متابعة إصلاح الإدارة، العدل، الشأن الديني، الماء، النقل، السكن، الطاقة، المغرب ديال اليوم هو اللي تيبني ميناء طنجة المتوسط، هو الذي يبني الطرق السيارة، هو الذي يبني المواقع السياحية، هو الذي يبني المواقع. هذا الشيء كله ماكانشاي، هو الذي يدخل آلات الحاسوب الآن في المدارس الثانوية، هذا هو مغرب اليوم، فلذلك احنا ماتنفكر إلا فيه، هذا هو الذي يهمنا الحاضر والمستقبل، وطبعا المغرب اليوم تيؤدي بعض الفاتورات، ماتحلتشاي مشاكل التقاعد، تيحلها، كانت إفلاسات مؤسسات مالية، حلها، كانت مؤسسات عمومية خالقة لنا مشاكل، حلها، ولكن بالرغم من هذا الشيء احنا تنحلوها غير للمستقبل، لأنه اللي خصو الجميع يتأكد منه، هو المغرب اليوم ما باغي شاي يرجع للوراء، و ما غاديشاي يرجع للوراء، هذه هي النقطة الأساسية اللي غاديين بها.

السادة المستشارين المحترمين قالوا واحد القضية، نعاود نجبدها. قالوا أني كنستعمل الفصل 51. استعمال الفصل 51 واجب، ماشي

غير علي، على البرلمانيين أولا. و على الجميع أن يحترم الدستور، كل واحد منين يجي يقدم شي تعديل، يقول واش كيحترم الفصل51، وأعيد ما أقوله دائما في البرلمانات، مثلا في فرنسا أو غيرها إذا كان أي تعديل يعارض مقتضيات الفصل 51 عندنا، رؤساء الفرق تيمنعو تقديمه ومؤسسة البرلمان تمنع تقديمه، لأنه احترام الدستور هو على الجميع. في آخر الأمر احنا في المغرب عندنا ثقافة جديدة تجعل بأن الحكومة اللي تقول: "عنداكم راه كاين الفصل 51"، ولكن خصنا هذه الثقافة، تقدمنا في عدة ثقافات، تقدمنا في الثقافة الماكرواقتصادية، تقدمنا في ثقافة حقوق الإنسان، حتى هذه خصنا نتقدم فيها، علاش؟ لأنه مباشرة من بعد وأنا أشكركم، بعض تدخلات عن حق، تتقول للحكومة: "عنداك تكون المديونية تتزايد"، أولا أهنئكم، نتهناو، المديونية الحمد لله متحكمين فيها، لأن المديونية الخارجية تتناقص، المديونية الداخلية تتزايد، ولكن تناقص المديونية الخارجية أكبر بكثير من تزايد المديونية الداخلية.

معنى هذا أن مجموع المديونية بالنسبة للدخل الإجمالي يتناقص سنة عن سنة. في نهاية هذه السنة سيكون 67% بالنسبة للإنتاج الداخلي الإجمالي، هذه واحد عشر سنين كان يقترب من 80 %، لكن أنا معكم بغينا ننقصو في هده المديونية، خصنا نتحكمو أكثر في الإطار الماكرو اقتصادي، وبالتالي ماخص شاي يكون تعديلات اللي خصها يتصاوب فيها الفصل 51، لأن الفصل 51 هو معنى هذا هو العمل على النقص من المديونية، تماما، ثم لا ننسى المديونية خطيرة، لأنها هي التي كانت في وقت من الأوقات هنا في المغرب، وأدت إلى سياسة التقويم.

المديونية في آخر الأمر ستلزم على أبنائنا وبناتنا، بل ماشي أبنائنا وبناتنا، نحن أطال الله عمر الجميع غير في السنوات القادمة غادي تولي أول شيء تترد الديون نتاعك، ولكن في حين أنك إذا تحكمت فيها، عاود نمشيو للنفقات، الادخار هو اللي تيكثر، ولما يكثر الادخار، الاستثمار يكثر، التشغيل اللي تيكثر، ولما يكثر التشغيل، الفقر الذي يقل، فلذلك هكذا خصنا نفكرو.

أنا ماشي أدافع على الفصل 51، الفصل 51 دستوريا ملزمون كلنا باحترامه، ولكن تنعطيه التفسير الاقتصادي، علاش تصاوب، وهذا التفسير الاقتصادي هو أن لا نزلق كما وقع الانزلاق الذي أدى إلى جمود الإستثمارات و إلى التراجعات الاجتماعية التي أدت إلى توسيع الفقر بطبيعة الحال، فهذه هي النقطة التي أردت أن أشر إليها.

السيد الرئيس،

الآن، باش ما نطولشاي، كاين بعض النقط اللي جبدو السادة المستشارين، بغيت كذلك ندير عليهم تعليق. لن أدخل في جميع التفاصيل غير البعض.

وقع نقاش في التدخلات على قضية التخليق والإرتشاء و الفساد، أنا أول واحد اللي غادي نقول أنا أشكر كل من تحدث عن هذا الموضوع، لأنه لا أقول موضوع الساعة، ولكن هو موضوع يجب أن يكون موضوع الساعة دائما، هذا لأنه الإهتمام به أساسي، ويجب أن نستعمل كل الأدوات لتطويقه، الحكومة في المجلس الحكومي الأخير وما قبل الأخير صادقت على مجموعة من النصوص، بعضها عندها طابع قانوني ستقدم أمامكم، وبعضها عندها طابع تنظيمي، وخاصة النص الذي يهم تنظيم الصفقات.

ويمكن لي أن أقول لكم بأنه هذه الأدوات ستساعدنا، ليس فقط لتطويق هذه العمليات ديال الفساد، ولكن في تقوية ثقافة محاربة الفساد، ولذلك، من النقط اللي غادي تجي أنه غادي يولي عندنا واحد المؤسسة مستقلة عن الحكومة، اللي غادي تبدى تتابع كذلك هذه الإشكالية بطبيعة الحال، لكن لابد نصارحكم بحال اللي قلت في اللجنة، حتى الذين يهتمون بالإرتشاء والفساد، يقولون بأنه هو مرتبط، لأنه في الكثير من الأحيان أنا قلتها للمسؤولين، قلتها في اللجنة، قلت آودي كل برلماني تيعرف شي ملف في شي مؤسسة عمومية أو في وزارة يقولها، يجي يقولها للحكومة، ويقولها علانية ما يبقى شاي غير هكذا كلامات أو كلمات عامة، لكن باش نرجع لكلامي، عديد من المحللين تيقولو آودي هذا مرتبط، هذه الإشكالية بالرؤية أو بالتصور اللي عند الناس بالنسبة لهذه الإشكالية، بدون شك، لأنه هذه القضايا مرتبطة أكثر دائما بالرؤية بدون شك، لكن هذا ناتج أولا وقبل كل شيء أنه، مع الأسف، للآن مازلنا في صحافتنا نتحدث على بعض الملفات، نتحدث على CIH على القرض الفلاحي على مؤسسة الضمان الاجتماعي مثلا، أحيانا القرض الشعبي لكن اسمحوا لي، هذا الكلام الذي كنا نتكلم عليه،

هذه كلها ملفات تنتمي إلى الماضي، كلها إلى الماضي. لازال الحديث عليها حاليا، الذي يهمنا الآن هو حاليا، لكن مهما كان الأمر اليد في اليد. يجب أن نعمل على محاربة هذه الآفات، اليد في اليد يجب أن نحارب الفساد والارتشاء، لأنه يؤخر بلادنا أو يساهم في تأخير بلادنا، سواء كان سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو كبير أو صغير يجب بطبيعة الحال نعمل على تطويقها.

وفي هذا الإطار كذلك الآن عندنا، طورنا وسائل المراقبة المالية. طورناها في واحد الشكل. المؤسسات العمومية، الآن، الأساسية، ما بقاتشاي مراقبة من طرف وزارة المالية مثل من قبل. من قبل كانت عندنا مراقبة قبلية، الآن تنقول لهم مراقبة مصاحبة وبعدية أحيانا، ولكن بشرط، على أساس أن تراقبوا أنفسكم بأنفسكم، مراقبة معناها تكون عندك وسائل التدقيق وسائل الحسابات اللي تتولى عندك، أنت عندك وسائل هذاك لما تبدأ تراقب نفسك تتولى أنت مسؤول، ما تباقاشاي تتغطى وراء شي واحد، في ذلك الوقت نغير طريقة المراقبة.

والآن ننتقل لتطبيق هذه المقاربة على مستوى الوزارات، ولذلك ماذا حدث؟

الخزينة العامة للمملكة، دخلت معها إدارة مراقبة الالتزامات بالنفقات لتوحيد المقاربة، وغادي يولى هناك علاقة ما بين الإدارة المالية ومختلف الملزمين في الوزارات، علاقة على أساس تعاقد على أساس النتائج، يعني سنتفق لأنه من هنا ثلاث سنوات ها آش غادي تدير، بهذه الكلفة وغادي نشوفو واش غادي تديرها أولا، لا إذا بديت تديرها وحدك، المراقبة ستتغير، إذن هذا التغيير وتطوير المراقبة هو أداة كذلك لتحسين الحكامة، غادي يولي المسؤول هو إما المجالس الإدارية، هو المسؤول كذلك الإداري الذي يتابع بطبيعة الحال، خاصة أنه الآن حتى المؤسسات العمومية عندما أصبحت بعض منها شركات، غادي تولي خاضعة لضوابط القانون التجاري بكل مكوناته.

القضية ديال المديونية ما عندي علاش نطول فيها، ولكن تقال، اللي بغيت أرجع إلى قضية المديونية. بالفعل في عام 2005 ويمكن هذه العملية ستزول ابتداء من هذه السنة؛ المديونية في كليتها كانت تتنزل في 2005 ارتفعت شوية ومن بدات تتنزل لماذا؟ لأننا دولة مشات طلبت، دارت ديون جديدة داخلية لتمويل عمليات استثنائية. نقول لكم هي ثلاثة: أولا المغادرة الطوعية، هذه عملية لها كلفتها وسيكون مربحة، ماشي غير من الناحية المالية، ستكون مربحة من الناحية الإجتماعية لأنها ستؤدي إلى إعادة الإنتشار ديال العمل من الإدارة إلى القطاع الخاص، وأصبحت الآن نموذج عالمي، والمغرب الذي ابتكرها، ماشي شي مؤسسة دولية، المغرب ما بقاشاي الآن تيتبع المؤسسات الدولية، المغرب ولات المؤسسات الدولية تتخذه كنموذج.

إذن أرجع إلى الموضوع متاعي، ديال المغادرة الطوعية، كلفتها طبعا تأدت بديون، ولكن ابتداء من 2006 الكلفة ديال ما نسميه بالكتلة الأجرية نقصت ب 1% على ما كانت عليه، الآن عندكم 62 مليار، لو لم نقم بهذه العملية لكانت أكثر من 65 مليار، بطبيعة اللي داخل الميزانية.

النقطة الثانية: هي أن الدولة ردت واحد الدين الذي لم يكن مسجل في ديونها، لأنه لم تكن تعترف به، وهو الدين لدى الصندوق المغربي للتقاعد، كانت الدول ما تتأديشاي حقوقها 11 مليار، ما كانتشاي مسجلة، النهار اللي رديناها دخلناها للدين. من قبل ما كانتشاي حتى محسوبة في الديون. إذن غادي تقولوا لي تزادت الديون ولكن تزادت واحد الديون التي لم نكن نعتبرها ونعترف بها. والعمليتين لا ديال المغادرة الطوعية ولا ديال الصندوق المغربي للتقاعد، عمليتين بنيويتين وعمليتين مرتبطتين بسنة واحدة، من بعد ما غيتعاودوشاي.

العملية الثالثة: هو لما وافقتم على القانون الجديد لبنك المغرب، هذاك القانون تيمنع على بنك المغرب باش يعطي سلفات تعاقدية للدولة، بل أكثر من هذا تيقول الدولة ترد السلفات التي كانت عليها، وردنا باش غادي نردو؟ بالديون، ولكن وعندنا بنك ديال المغرب محترم، عنده موازنة ديالو محترمة، وجهو حمر، وما كاين أي مشكل، فإذن هذه العمليات هي عمليات بنيوية، وهي كذلك لإصلاح المخلفات بطبيعة الحال.

كاين بعض السادة المستشارين المحترمين تكلموا على العجز التجاري. أنا قلت قبايلة بأنه، الحمد لله، هذه السنة وتيرة زيادة

الصادرات ستكون أكبر من وتيرة زيادة الواردات، لكن العجز التجاري عندنا كبير بطبيعة الحال، ولكن نقولو علاش ؟

أولا 80% من هذا العجز هو ناتج على ارتفاع سعر النقط، ما تنساوشاي، السيدات والسادة، بأنه سعر النفط غير هادي ثلاث سنين كانت 28، طبعا هذه له كلفته ف80% من هذا العجز ناتج على الواردات. هذا لا يعني بأنه يجب أن نعمل على تقوية صادراتنا وتدعيمها وتنويعها وتطويرها. تجبد كذلك الغلاء، كأنه مشكل. أولا الوضع منذ عشر سنوات، هو أنه معدل تضخمنا يحوم حول أقل من 2% لإعتبار مرتبة السياسة المالية والسياسة النقدية، هذه السنة وقع ارتفاع النسبي وخاصة مرحلي، واحد الوقت، في بداية شهر رمضان المعظم مرتبط، إلى حد ما، بالغلاء المستورد، حتى هو جاء من النفط، ارتفعت أسعار النفط، أسعار الطاقة. وفي بلدان أخرى ارتفعت أكثر، لأنه مازلنا احنا عندنا صندوق المقاصة علاش 16 مليار، لأنه لم نرفع من أثمان البوتان وارتفاع الكازوال ماشي في المستوى اللي كاين في دول أخرى، الارتفاعات التي كانت، كانت فقط تمس المنتوجات النفطية الأساسية ديال النقل، مباشرة من بعد، منين وقع بداية الإنخفاض الأول نزلناه، واحنا ملتزمين إذا وقع انخفاض غادي نتزله، إذا لم يقع الإنخفاض بطبيعة الحال ما يمكنشاي يتزل الثمن هذا شيء طبيعي.

مع الأسف، أنتم تعرفون الآن بأنه الثمن يحوم حول 62،61. الأسبوع الماضي 63 إلى آخره، لكن اللي مهم أنه أؤكد لكم بأن لا علاقة لذلك، أولا، مع النظام الضريبي، لأنه حتى الضريبة على القيمة المضافة اللي هي ما تزال محدودة لا تمس العديد من القطاعات، إعفاءات كبيرة جدا، وأعطيناكم تقرير اللي تيقول بأن الإنفاق الضريبي تيوصل أكثر من 20 مليار درهم، و خاصة أن هده الضريبة يمكن استرجاعها. لا تلعب دورا أساسيا في مجال التضخم، ومع ذلك الحكومة واعية بضرورة المتابعة، بحذر، الإشكالية ديال الأسعار، والحكومة واعية بضرورة حماية القدرة الشرائية للفقراء.

تجبد النقاش حول، السيد الرئيس، حول الضرائب، النظام الضريبي. هنا ترجع لبعض الخطابات اللي سمعت قبايلة، حول قضية مدونة الضرائب: أولا، في تاريخ هذا البرلمان، كان البرلمان السابق، من الأشياء لا يعتز بها، في التاريخ، لأنه كل برلمان تيكون عنده يدون تاريخه، أنه صادق على مدونات بنيوية أساسية، على مدونة التأمين، على مدونة الشغل، على مدونة الجمارك، على مدونة تحصيل الديون، والآن على مدونة الضرائب، المدونات ما تتصاوبش هكذا، تتصاوب، يصادق عليها.

على عكس بعض التدخلات، الحكومة لم تطلب أي إذن، ما طلبت أي تأهيل، أنتم المشرعين اللي في القانون المالي 2006، المادة 10 قلتم بأنه في القانون المالي اللي من بعد غادي تصاوبو المدونة، وصادقتم على تلك المادة، ماشي الحكومة ما عندها أي تأهيل، ماعندها أي إذن، وقلتم بأنه سيكون ذلك في فصل فريد، إذن هذا هو، هذه هي النقطة الأولى، المشرع هو الذي أهل نفسه.

النقطة الثانية، الأمر لا يتعلق إلا بمدونة. ما جبناشاي جديد، ما معنى مدونة؟ أي تجميع ما صادقتم عليه 2003-2004-2005 -2006. فين صادقتم عليها؟ في القوانين المالية؟ ماشي خارج القوانين المالية، وقلتم في 2006 ميزانية 2007، في فصل فريد، ستقوم بالتجميع و التدوين، وجابت لكم الحكومة، ولكن الحكومة منين جابت لكم هذاك المشروع، لأنه احنا لا نقدم إلا مشروع قانون، لم يصبح قانون، السيد الرئيس، إلا بعد أن يصادق عليه البرلمان، وبطبيعة الحال هذاك المشروع فيه تغييرات في الشكل، أحيانا نحوية، لغوية، عدم إعادة الجمل، وفي المضمون، من المضمون اللي جبناه هو الإصلاح ديال الضريبة على الدخل، فإذن ماكاين أي إشكالية هنا، المشرع هو الذي ضبط الأشياء منذ خمس سنوات والفصول ديال المدونة صادقتم عليها في الخمس السنوات الأخيرة، أنتم واضعيها وأنتم المشرعون.

هذا الإصلاح بدأ بإدماج بعض الضرائب، إزالة بعض الضرائب، توسيع الوعاء، خلق بعض المقتضيات ديال التحانس، ديال التبسيط إلى أن وصلنا الآن إلى المدونة.

بالنسبة للضريبة على الدخل أنا قلت رأيي فيها، بأنها مكسب. طبعا، في بعض التدخلات عن حق كان بعض الإشارات لماذا لم نقم بإصلاح الضريبة على الشركات؟ وبالفعل أنا قلت في الخطابات اللي درت أمام مجلس النواب بالأساس في البداية، بأنه يجب أن يصلح المغرب الضريبة على الشركات، نعتبرها بأنها كذلك يجب معدلها أن ينقص وأن تصلح مكوناتها بالأساس باش صورتها تتحسن

كذلك. وهذا ممكن ويمكن لي أن أقول لكم بأنه الحكومة الحالية خلقت شروط ذلك الإصلاح. ومن المؤكد بشكل تدريجي أنه الحكومة القادمة ستقوم بذلك،إن شاء الله، ابتداءا من السنة القادمة. لكن هذا الإصلاح ديال الضريبة على الدخل، يجب ربطه بالإصلاح الضريبي المحلي. ويجب ربطه كذلك بالتوجه الإجتماعي السائد داخل البرلمان. ويجب ربطه كذلك بالزيادة في الأجور التي كانت في السنوات الأخيرة.

إذن هذا الإطار هو جزء من هذه المقاربة الشمولية.

ربما بعض السادة المستشارين المحترمين تكلموا على صندوق المقاصة. أنا أعطيت الأرقام، كلفته مرتفعة 13 مليار، هذا الإرتفاع ناتج إلى حد كبير عن ارتفاع أسعار النفط. تصورو لو لم ترتفع أسعار النفط وبقات اللي كانت فيها، كان يمكن لنا نقدم لكم من الناحية الحسابية، على الأقل، ميزانية فيها فائض، لأنه 13 مليار هي نقطتين وشي حاجة من الدخل، المهم بالنسبة لنا أنه في إطار نوع من التوافق الاجتماعي والسياسي يجب على المغرب أن يقوم بإصلاح صندوق المقاصة.

أخيرا، السيد الرئيس، ربما، عدة خطابات كانت تقال بأنه البنية ديال الميزانية لم تتغير. اسمحوا لي أقول لكم بأنه: لا، كاين تغيير، طبعا أعترف بأنه هناك صعوبتين، التي تجعل بأنه، تعاكسان التغيير الصعوبة الأولى هي صندوق المقاصة اللي عاد تكلمت عليه، الصعوبة الثانية هي أهمية الكتلة الأجرية، ولكن مع ذلك إذا قبطنا من حيث الموارد، نلاحظ أنه:

أولا، المداخيل الضريبية أصبحت تزيد سنة عن سنة على المداخيل الجمركية. من قبل كنا نعتمد على المداخيل الجمركية، معنى أنه بلدنا بدأت تدخل مرحلة النضج الضريبي مثل بلدان أخرى.

ثانيا، الضرائب المباشرة أصبحت أكثر من الضرائب الغير المباشرة وهذا من ناحية العدالة الإجتماعية عندها أهميتها.

ثالثا، نصيب الخوصصة قل سنة عن سنة، غير هذه ثلاث سنين كانت الميزانية 12 مليار، دابا تنديرو 4، معنى هذا أنه لم يبق الإعتماد عن الميزانية، فمعنى هذا أن في الموارد تغيير واضح.

في النفقات، نلاحظ أن نصيب النفقات والمعدات يقل سنة عن سنة، زيادة واضحة هذه السنة ديال نفقات الإستثمار، ولكن أكثر، الشيء الذي لم يكن من قبل، أن الدولة أخذت تتدخل في مجال الإستثمار خارج الميزانية، صندوق الحسن الثاني لم يكن متواجدا من قبل، صندوق السكن ديال التضامن لم يكن متواجدا من قبل، الصندوق الذي سيمكننا من إدخال التكنولوجيا الجديدة في المعاهد المدرسية لم يكن متواجدا، الصندوق الطرقي لم تكن الأهمية اللي هو عنده الآن، ولذلك المؤسسات العمومية بطبيعة الحال إستثماراتها تكون 61% من مجموع الإستثمارات، ولذلك اسمحوا لي، يعني مجهود الدولة في مجال الإستثمار منين تنقول 90 مليار نعرف مانقولش، ويمكن أن نقول هنا كذلك بأن بنية تدخلات الدولة في المجال الإستثماري تزايدت بكثير.

السيد الرئيس،

لأختم أريد أن أطمئن الجميع بأن المغرب، الحمد لله، تيقدم بفضل إرادة ملكية سامية، وبفضل دور القوى ديال التطور وديال الحداثة، بفضل عمق ثقافة الإصلاح التي أصبحت في بلادنا هي مصدر هذا التطور، المغرب استطاع أن يربط بشكل عضوي مقاربة التنمية بمقاربة التضامن الاجتماعي والمجالي. كل ذلك ضمن هذا المشروع الديمقراطي والحداثي.

المغرب الآن بدا يدير اللبنات ديال سياسة اقتصادية، أقول اللبنات، لأن هذه بداية، بدا عنده سياسة تستجيب لموقعه الجغرافي، تأخذ بعين الاعتبار تنوعه القطاعي، السياسة القطاعية التي تحدثت عليها تخلق نوع من التآزر بين مهمة القطاع العام التي هي أساسية، ومهمة قطاع الخاص كقاطرة للتنمية، المغرب يعمل على تجاوز التوجهات الريعية، والمغرب الآن بدا شوية القطّاع الخاص نتاعو ماخصناشاي نشجعو فقط الأجانب بوحدهم، الاستثمارات في المغرب حتى المغاربة منين يبداو يجب أن نعتبر بأنه تيلعبو واحد الدور، لأنه بالنسبة لي المقاولة لها وظيفة اجتماعية، ليس المهم هو ملكيتها، مهم هي وظيفتها الإجتماعية، التشغيل، التصدير، الإنتاج بالأسنان.

المغرب الآن تعرفون بأنه مدنه الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تغيرت، طنجة اليوم ليست هي طنجة الأمس، مراكش اليوم ليس هو مراكش الأمس، وارزازات اليوم ليست هي ورزازات الأمس،

في الرباط، سلا، الدار البيضاء مشاريع ضخمة، في كل مكان، وجدة بالرغم أن الحدود مقفولة تتحرك.

فإذن هذا هو المغرب ديال اليوم، خليو الأرقام. شوفو غير هذه البصمات. في نفس الوقت نحن نعترف بأننا بلد نامي، ولنا فقر كبير وأمية كبيرة، لنا تراكمات يجب أن نتغلب عليها، فيجب أن نتابع سياسة التنقية، سياسة التطهير، سياسة الإصلاحات، سياسة التطور، سياسة التضامن، ويجب أن نستعمل هذه المكتسبات لتمكين بلادنا من الإنتقال من مرحلة جديدة إلى الانتقال إلى مرحلة توطيد الأشياء، الآن، إلى مرحلة الإنبثاق، لأن من حقنا رغم أننا ننتمي مع الأسف إلى منطقة مغاربية وعربية ومتوسطية جامدة، ولكن من حقنا باش يكون عندنا هذا الطموح باش نوليو، كذلك، منبثق. ومن أجل هذا يجب أن نوطد واحد الخيار وهو خيار الديمقراطية، خيار الحداثة، خيار الإنسية المغربية، خيار التطور وخيار التضامن. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، بعد هذا سننتقل بحول الله إلى التصويت على مواد مشروع قانون المالية رقم 06.43 للسنة المالية 2007.

الجزء الأول: المتعلق بالمعطيات العامة للتوازن المالي.

الباب الاول : الأحكام المتعلقة بالموارد العامة.

المادة الأولى: ورد في شأنها تعديل من المستشار المحترم الأستاذ جامع المعتصم عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب. الكلمة للأستاذ المحترم لشرح التعديل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا، أولا، التعديل باسم الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سأقدمه فقط، طبعا هذا التعديل في المادة الأولى يقضي إلى تحقيق توازن بين تجريم عملية الجبايات خارج إطار هذا القانون، وتجريم أيضا كل نفقة يتم صرفها خارج هذا القانون، وطبعا هذه المادة الأولى دائما تتحدث بشكل غير متوازن أنه تعتبر كل جباية خارج إطار هذا القانون، خارج المنظومة القانونية ثم أحكام هذا القانون، تعتبر جريمة غدر. أنا أعتبر أيضا أن كل نفقة يتم الأمر بصرفها يعني أيضا جريمة غدر، وبالتالي أقترح إضافة هذه الفقرة: "كل نفقة سوى المأذون فيها بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها وأحكام هذا القانون، تعتبر، مهما كان الوصف أو الإسم الذي يؤمر بصرفها أو تؤدى تحته، محظورة بتاتا، وتتعرض السلطات التي تأمر بصرفها والتي تؤديها والمستخدمون الذين يضعون بيانات تصفيتها للمتابعة باعتبارهم مرتكبين لجريمة الغدر، بصرف النظر عن إقامة دعوى الإسترداد خلال ثلاث سنوات على مختلف المساهمين في هذه الأعمال". إذن هذه الفقرة التي نقترح إضافتها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

الحكومة غير متفقة مع هذا التعديل لأنه لا بكيفية دقيقة، مساطر صرف النفقات وكذلك العقوبات المترتبة عن ارتكاب المخالفات أثناء مزاولة المهام المرتبطة بممارسة صرف النفقات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. أعرض التعديل على التصويت أي التعديل المقدم من طرف الأستاذ جامع المعتصم.

الموافقون: 25

المعارضون: 54

الممتنعون:لا أحد

إذن رفض التعديل.

ننتقل إلى المادة الاولى كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون: 25

المعارضون: 54

الممتنعون:لا أحد

إذن صادق المجلس على المادة الاولى، كما وردت عن اللجنة.

ننتقل إلى المادة الثانية ورد بشأنها تعديلان، التعديل الأول من طرف فرق المعارضة، والثاني من طرف المستشار المحترم الأستاذ جامع معتصم عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الكلمة لأحد مقدمي التعديل الأول أي المعارضة.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

التعديل جاء لكون مبدأ الإذن ومصادقة مبدأين لكل واحد منهما حيثياته وأهدافه وعليه فمسطرة المصادقة على كل منهما لابد أن تكون منفصلة عن الآخر، لذا نقترح أن تحصل المادة 2 في إبداء أسباب طلب الحكومة الإذن لاتخاذ التدابير ذات طابع التجهيز خلال سنة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

كاين نفس التعديل مقدم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل الثاني مقدم من طرف الأستاذ معتصم.

المستشار السيد جامع المعتصم:

السيد الرئيس،

الله يجازيك بخير دائما التعديل مقدم باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أنا لست إلا مقدما للتعديل.

السيد رئيس الجلسة:

طويل شوية، ولكن شي باس ماكاين، نقرأه آسيدي. الأستاذ معتصم عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ القادري.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

النظام الداخلي التعديلات تقدم باسم السادة المستشارين الذين ينتمون إلى الفرق. وليست الفرق لأنه الذي هو نتعامل معه هو مؤسسة البرلمان. هنا نحن في البرلمان نقدم التعديل بأسماء موقعيها الذين ينتمون إلى الفرق وليس العكس. فما تقولونه صحيح، التعديل يقدم باسم الأستاذ معتصم الذي ينتمي إلى مجموعته وليس العكس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، فهو كذلك، إذن الكلمة للأستاذ المعتصم لتقديم التعديل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

التعديل الذي قدمته مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إذا غادي تقول الأسماء، قل الأسماء ديال 2 أعضاء ديال المجموعة، نقدم هذا التعديل كمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، و ليس الإسم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال الكلمة للأستاذ المعتصم لتقديم تعديله، فله أن يقدمه باسم المجموعة أو باسمه الشخصي.

المستشار السيد جامع المعتصم:

المهم، بالنسبة لهذا التعديل، نؤكد ما ذهب إليه الأخ قبل قليل من ضرورة الفصل بين الإذن وبين المصادقة. وطبعا أنا يمكن فعلا تجي كلام آخر على مجموعة ديال المقتضيات القانونية، اللي مع كامل الأسف مقتضيات دستورية ومقتضيات قانونية، لا تحترمها الحكومة في إعداد مشروع قانون المالية. وهذا واحد من هذه الاختلالات التي تقع فيها الحكومة، أنها تمزج بين طلب الإذن وبين المصادقة على مجموعة من النصوص التي اتخذتها خلال السنة المالية الفارطة، فلذلك نطلب أن يكون هنا تعديلنا هو أن يتم الفصل بينهما. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

الحكومة غير متفقة مع التعديلين، لأنه اعتبارا لمكونات الفصل 45 من الدستور، هناك علاقة عضوية بين الإذن والمصادقة، ولا يمكن ولا تجوز التجزئة بينهما وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون: 25

المعارضون: 56

الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض التعديل الأول.

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون:25

المعارضون:56

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون:56

المعارضون:25

الممتنعون: لا أحد.

إذن صادق المجلس على المادة الثانية كما جاءت من اللجنة.

ورد اثنا عشر تعديلا يرمي إلى إضافة ست مواد جديدة، ست تعديلات وردت من فرق المعارضة وست تعديلات أخرى وردت من المستشار السيد جامع معتصم عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكلمة لأحد مقدمي تعديلات فرق المعارضة.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

فيما يخص هذا التعديل، وهو يجب المصادقة على كل مرسوم أن تكون على حدة، لأن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مراسيم موضوع الإذن بمقتضى المادة 2 من القانونية المالية 35.05 للسنة المالية 2006، لكل منها أحكامه وأسباب نزوله، هذا وقصد فتح المجال أمام في اتخاذ قراراته عن بينة وبشفافية وبموضوعية يرجى تقديم كل مرسوم على حدة في مادة فريدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

اللي بغيت نقول كاين 12 تعديل مقدمة وهي في نفس الموضوع. ولذلك سأجيب عليها من الآن، الحكومة غير متفقة عليهم وأنا أفسر لماذ؟ لأنه..آه، إذن غادي يتقدم. مزيان، يقدمه.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال، القانون، لابد أن نفصل بينهما لأنه هناك اختلاف في بعض الصياغة. لابد أن نفصل فيما بين التعديلين، نبدأ بالتعديلات المقدمة من طرف المعارضة، ثم ننتقل إلى التعديلات المقدمة من طرف الأستاذ جامع معتصم.

إذن الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة ما متفقاش مع التعديلات كلها، لنفس العلة لأنها نفس التعديلات. ففيما يخص المراسيم رغم تعددها، فإنها تنصب في نفس الموضوع، وهو إيقاف أو تغيير الرسوم الجمركية، مما لا يستوجب تقديم كل مرسوم على حدة، وذلك لوحدة الموضوع. هذه العلة هي التي تهم 12 تعديل كلها.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل الأول للتصويت.

تعديل المعارضة الموافقون: نفس العدد.

الموافقون: 25.

المعارضون: 56.

التعديل الثاني: نفس العدد.

التعديل الثالث: نفس العدد.

التعديل الرابع نفس العدد.

الخامس، السادس.

إذن رفض التعديل المقدم من طرف فرق المعارضة.

ننتقل إلى التعديل الموالي. الكلمة للسيد المستشار المحترم الأستاذ جامع المعتصم لتقديم تعديلاته الست إن رغب في ذلك.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس، طبعا هناك تشابه بين هذه التعديلات والتعديلات التي تقدمت قبل قليل. المنطلق الذي ترتكز عليه أن كل مرسوم يعتبر موضوع مستقلا بذاته، يمكن أن يكون موضوع مصادقة أو رفض من طرف البرلمان. الحكومة بهذا الإجراء ديال الدمج، تحرم البرلمان بأن يميز بين ما يمكن أن يصادق عليه و ما لايمكن أن يصادق عليه، بمعنى تزج بالمراسيم كلها في مادة واحدة، سيلزم البرلمان أن يصوت عليها جملة واحدة، وهذا غير منطقي ويخالف مقتضيات القانون التنظيمي المادة 37، الذي يفرض أن نصوت فصلا فصلا، مادة مادة، واعتبر أن كل مرسوم يشكل مادة مستقلة بذاته. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للحكومة.. يعني نفس الرد نفس التعديل نفس الرفض.

أعرض التعديل الأول للتصويت:

الموافقون: نفس العدد.

المادة الثانية: نفس العدد.

التعديل الثالث للتصويت: نفس العدد.

التعديل الرابع: نفس العدد.

التعديل الخامس: نفس العدد.

التعديل السادس والأخير: نفس العدد.

إذن رفضت التعديلات الست المقدمة من طرف المستشار المحترم.

المادة السادسة ورد بشأنها أربع تعديلات من فرق المعارضة. الكلمة لأحد مقدمي التعديلات الأربعة، الكلمة لممثل فرق المعارضة.

المستشار السيد عبدالمجيد المهاشي:

السيد الرئيس. التعديل يهم الفصل 42 من المادة السادسة فلا بد من توضيح أن حصول إدارة الجمارك على المستندات والوثائق على وجه الخصوص يبقى خاضعا لشرط المعلومة الموجهة، التي تستهدف شخصا أو أشخاصا مشكوكا فيهم أو محصل بصدد معلومات ملفقة من أي مصدر كان، إن كان بالنسبة للإدارة أو في إطار تعاملها مع أجهزة أو جهات أخرى في ميدان المعلومة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

كل تعديل وحده.

السيد رئيس الجلسة:

التعديلات الأربع، وإن شئتم كل واحد وحده.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة ما متفقاش على هذا التعديل، السيد الرئيس، لأنه هذا المقترح لا يضيف جديد، بطبيعة العمل الذي يخضع في أغلب الأحيان إلى استعمال أو استغلال المعلومة المتوفرة من مصادر متعددة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل.

التصويت على التعديل الأول:

الموافقون: نفس العدد.

التعديل الثاني، الكلمة لفرق المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

التعديل يهم الفصل 45، فالتعاون بخصوص المعلومات قائم ما بين إدارة الجمارك ومصالح الشرطة مثلا، والتي لها بدورها إمكانية الولوج لنظام المعلومات، الخاص بشركة الخطوط الجوية الملكية. وعليه، السيد الرئيس، لا نرى جدوى من تقنين مقتضى طلب المعلومات، خصوصا وأن الاختصاصات موزعة مابين مختلف المصالح في النقط الحدودية كما أن ذلك من شأنه إخضاع المسافرين في المطارات والموانئ إلى مسألة إتلاف الوثائق بشكل يتكرر عدة مرات، وهذا استفزاز في حد ذاته وعرقلة لمرور المسافرين. فعوض كل هذا يمكن في إطار الاحترام والتعاون المتبادل مع المصالح المشرفة على النقط الحدودية، كيفما كان نوعها وضع إطار واضح للتعامل المتبادل بينها، خدمة لمصلحة المواطن وضمان شروط السلامة وإحقاق القانون. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس الحكومة ما متفقاش على هذا التعديل لأن الحصول على المعلومات مسبقا من طرف الجمارك قبل الدخول إلى التراب الجمركي أو الخروج منه لدى شركة النقل أو لدى أشخاص آخرين، لا يتنافى مع التعاون القائم مع مصالح أخرى في هذا المجال. وبما أن شبكة الأنظمة المعلوماتية تسهل حاليا هذا الإجراء فإن هذا الأخير لا يعتبر أبدى عرقلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فأعرض التعديل الثاني للتصويت.

الموافقون: نفس العدد.

المعارضون: نفس العدد.

الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض التعديل الثاني.

أعرض التعديل الثالث للتصويت. الكلمة لفرق المعارضة، عبد المجيد المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس، هذا التعديل كيهم الفصل 127. فقط نتفهم الرغبة في ملاءمة المدة القصوى لبقاء البضائع في مستودعات الإدخار مع المدة المخصصة لنظام القبول المؤقت لتحسين الصنع الفعال. إلا أنه يجب مراعاة خصوصية السلع التجهيزية، التي هي في الأصل صعبة التصريف، خصوصا وأنها تعاني من منافسة السوق السوداء، وبالتالي فسنتين قد تبدو- في نظرنا- غير كافية كمدة قصوى للاحتفاظ بالسلع داخل المستودعات، لذا نقترح إبقاء ثلاث سنوات بالنسبة لهذه السلع التجهيزية، واعتماد سنتين لغيرها.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش على هذا التعديل، لأن مدة سنتين كافية لمكوث البضائع في مستودع الادخار وتصريفها، علما بأن المقتضيات الجمركية الحالية تسمح في بعض الحالات بتجاوز هذه المادة لضرورات اقتصادية ملحة شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض على التصويت.

الموافقون: 25.

المعارضون: 56.

الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض التعديل الثالث.

التعديل الرابع الكلمة لمقدمي التعديل. تفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

فهذا التعديل السيد الرئيس، كيهم الفصل 268، فالاحتفاظ بالمحاضر الجمركية للجمركيين، علما أن ضباط السلطة القضائية وغيرهم ممن يحرر المحاضر يمكنهم الوقوف على المخالفات الجمركية وإثباتها وتضمينها في المحاضر الخاصة بها، على أساس أن يحرر على قاعدتها مصدر جمركي من طرف ذوي الاختصاص، فقط فتداخل الاختصاصات والتفويضات يفتح غالبا الباب أمام التجاوزات. لأجل ذلك نقترح هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش. لأن إعادة صياغة الفصل 268هي توضيحية فقط. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل على التصويت.

الموافقون: نفس العدد.

المعارضون: نفس العدد.

الممتنعون: نفس العدد.

إذن رفض التعديل الرابع.

أعرض المادة الثالثة للتصويت، كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون: 56.

المعارضون: 25.

الممتنعون: لا احد.

إذن صادق المجلس على المادة الثالثة، كما وردت من طرف اللجنة.

أعرض المادة الرابعة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة، لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع. إذن المادة الرابعة صادق عليها المجلس بالإجماع.

المادة الخامسة، ورد بشأنها تسع تعديلات الأول من طرف فرق المعارضة والثاني من طرف المستشار جامع المعتصم وسبعة تعديلات أخرى من طرف مجموعة الكنفدرالية الديموقراطية للشغل.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل الأول، الذي يرمي إلى حذف المادة الخامسة. الكلمة لمقدمي التعديل الأول أي، فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس، في الحقيقة تفسير هذا التعديل قد قدم خلال المناقشات، لا داخل اللجن ولا في التدخلات العامة، ولكن لابد من أن نذكر به في هذه الجلسة. فهذه المدونة العامة للضرائب في إطار قانوني بالغ الأهمية له ارتباطاته مع مستويات كبرى ودقيقة، فلا نظن

أن قانون المالية يعد الإطار العقلاني والمنطقي قصد المصادقة على هذه المدونة، علما أنه ما فتئنا نسجل مواقفنا المعارضة والرافضة مطلقا لتبرير أجزائها في مضامين قوانين المالية ومنذ قانون المالية لسنة 2004.

وإذا ما تجاوزنا الإشكاليات و النقاشات القانونية التي سجلها مجلس النواب بخصوص مضمون المادة 5، الذي جاء مخالفا لمقتضيات المادة 10 من قانون 2006، وإذا ما تجاوزنا كذلك مدى معالجة التعديل الذي طرأ على المادة 5 على مستوى مجلس النواب في الخلاف المذكور، فإلى أي حد يمكن للحكومة أن تثبت أن المادة 5 المذكورة تنسجم والشروط القانونية، كما هي محددة في المادة 3 في القانون التنظيمي للمالية، علما أن أجزاء المدونة صودق عليها خلال السنوات الأخيرة، وهي معمول بها الآن؟

فنحن إذ نرفض إذن إقحام مدونة بالغة الأهمية في مشروع قانون كقانون المالية له حيثياته وإطاره الاستثنائي، فنحن نود أن نحمل الحكومة مسؤوليتها في هذا الصدد.

إننا كفرق للمعارضة، وانسجاما مع هذا الموقف الذي عبرنا عنه بوضوح خلال مناقشة المواد داخل اللجنة، حيث رفضنا أن نخوض في مضمون المادة 5، فإننا الآن كذلك نرفض تقديم أي تعديل بصدد هذه المادة، علما أنه ولو لم نتقدم بهذه التعديلات، فإننا - عمليا- فعلنا ذلك من خلال قوانين المالية السابقة، وكلها تعديلات في الجوهر، وتتماشى مع مواقفنا ومع تطلعات المواطن المغربي، لاسيما فيما يخص توسيع الوعاء الضريبي، الذي كانت تنهجه الحكومة في اتجاه تضريب القاعدة وغض الطرف عن الإعفاءات التي تخص قطاعات ريعية أو قطاعات تدافع عنها لوبيات ضاغطة.

فنحن إذن نسجل أن كل من يريد معرفة مواقفنا من حيثيات المدونة العامة للضرائب، وعلى رأسها السيد الوزير، فليرجع إلى الكم الهائل من التعديلات التي هي مضمنة بتقارير لجنة المالية، والتي أشار في حقها عموما الفصل 1 من الدستور. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نستمع إلى رأي الحكومة في الموضوع السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا. كاين تعديل مشابه. نفس الشيء، الحكومة ما متفقاش السيد الرئيس، لأن المقتضيات الجبائية تقدم وتناقش في إطار القانون المالي تطبيقا للتشريع الحالي، أي المرجع هو الدستور و القانون التنظيمي للمالية، كما أن مقتضيات المادة 10 كما تعلمون، قانون المالية ديال 2006 نصت على أن المدونة تقدم في إطار قانون المالية لسنة 2007 شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل الذي يرمي إلى حذف المادة 5 على التصويت.

الموافقون: 16.

المعارضون: 56.

الممتنعون: 9.

إذن رفض التعديل الذي يرمي إلى حذف المادة 5.

الكلمة لمقدمي التعديل الذي يرمي إلى حذف المادة 5. الكلمة لمقدمي التعديل الثاني، المستشار المحترم جامع المعتصم، باسم المنظمة التي ينتمي إليها.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس. أنا بغيت نؤكد، أولا، أن السيد الوزير في معرض كلامه قبل قليل يتحدث عن كلامه، يمكن أن نقول فيه الكلام الصحيح. أولا تحدث على أن الحكومة في السنة الماضية لم تأت لكي تطلب الإذن. وكلنا يتذكر مشروع قانون المالية ديال السنة الماضية. فعلا الحكومة كانت تطلب الإذن لكي تصدر المدونة العامة للضرائب بنص تنظيمي. وفي مجلس النواب تم التعديل على أساس أنه يوافقون على أن يهيئ المدونة العامة للضرائب، ولكن أن يأتي بها في نقطة فريدة، دون المساس بمضمونها. هذا هو اللي كان.

الحكومة كانت طلبت الإذن بواحد الصيغة البرلمان عطاها لمجلس النواب بالخصوص، ثم بعد ذلك مجلس المستشارين. أيضا صادق في هذه الصيغة. الذي وقع أن الحكومة جاءت بهذه المدونة العامة للضرائب وقد غيرت في مضمونها، ما طرح الأمر إشكالا في مجلس النواب حاولوا أن يعالجوه بصيغة، كما سبق أن ناقشنا ذلك

داخل اللجنة، هذه اللجنة لم تفلح في تصحيح الخلل الذي كان، فلذلك هذا الإشكال الأول الذي نطرحه.

الإشكال الثاني، وهو حينما نتحدث على أنه المدونة العامة للضرائب، الموقع الطبيعي لنقاشها هو خارج القانون المالي، لأن من بين أهم القوانين التي تستحق أن تفرد بنقاش خاص وبنقاش عمومي موسع لأن هذا يهم عموم المواطنين يهم الوزراء يهم المشغلين يهم المستثمرين، فمعنى هذا أمر يهم جميع الشرائح ديال المجتمع، كان من المفروض أن يفتح حولها حوار عمومي، وأن يتوج هذا الحوار العمومي بنقاش مفصل داخل البرلمان، وقد تحدث السيد الوزير عن مجموعة من المدونات، يعني مدونة الجمارك مدونة تحصيل الديون العمومية مدونة التأمينات. هذه كلها مدونات أخذت وقتا كافيا داخل البرلمان وتمت مناقشتها بشكل مستفيض وتمكن البرلمان فعلا من أن يضع بصماته على هذه المدونات.

اليوم نقول أن المدونة العامة للضرائب ليس فيها بصمات للبرلمان، دوك التعديلات الصغيورين لا تشكل البصمات الحقيقية للبرلمان، لهذا فالمدونة العامة للضرائب اليوم هو إنجاز حكومي محض، لا دورله فيه. المادة أنا شنو كنت أقترح هوحذف المادة التي فيها، تأتي فيها نصوص متكاملة لأن كنعتقد فعلا تتنافى ومقتضيات القانون التنظيمي للمالية، القانون التنظيمي للمالية يعني ينبغي أن تأتي بالأمور والإجراءات والتدابير التي يمكن أن يكون لها انعكاس مالي في سنة وليس الأمور التي ستكون لها انعكاسات، يعني موضوع شامل متكامل، الذي ستكون له انعكاسات على مستقبل المغرب بصفة عامة. لذلك فهذه القراءة ديالنا للقانون السيد الوزير مع، كامل الأسف.

سنأتي بعد ذلك للحديث عن الفصل 51 في وقته، لأن هذه القراءات ينبغي أن نحسم فيها حينما يتحدث القانون التنظيمي على أنه لا يمكن لقانون المالية أن يتضمن كل الاجراءات، البث في النص أنه لا يمكن، فبمعنى أن كل النصوص التي يمكن ينبغي أن تزال إلا النصوص التي لها علاقة مباشرة بقضايا ظرفية، لأن القانون المالي في نهاية الأمر دائما واحد القانون سنوي، يمكن أن يعدل كل سنة، إذ ننجز المدونة العامة للضرائب وفي كل سنة يمكن أن تأتي الحكومة بتعديل في مدونة الضرائب كما هو الشأن بالنسبة للجمارك وغيرها، أما أن يتم تمرير مشروع بكليته داخل هذا القانون، فكنعتبره تمرير غير مقبول وغير معقول، وأنه يفقد البرلمان الحق ديالو في المناقشة.

المسألة الثالثة، قلت هي الطريقة التي جاءت بها الصيغة. حنا شرحنا للسيد الوزير، في اللجنة، أن الصيغة، أي الصيغة التي جاءت يعني في اللغة العربية ثلاثة ديال الأفهام التي عندها، هذه الثلاثة أفهام كلهم مناقضين للمادة 10 التي كانت عند الحكومة في القانون المالي ديال السنة الماضية، فمع كامل الأسف اقترحنا حلولا كانت أمام الحكومة، لماذا لا تجتهد في أن تجد حلولا تقنية وأحيانا حلولا سياسية؟

قلنا الحلول التقنية من الناحية القانونية كان من المفروض أن تلتزم الحكومة بذلك المقتضى، أسيدي نجيب المدونة كاملة وأن لا تمس مضمونها، وبعد ذلك في نفس القانون انجيب المدونة كما تفق عليها البرلمان من قبل، وبعد ذلك تقوم بإجراءات التعديلات عليها في مادة أخرى، ليس هناك أي إشكال أو أن تقوم بنسخ مقتضيات المادة السابعة. تقول ياسيدي هذه المادة اللي عطتوني باش نوجد المدونة في مادة فريدة، ما بقاش نفذها بتلك الطريقة، فكنطلب النسخ ديال هذه المقتضيات وكنوضع مادة جديدة ومقتضيات جديدة ويصادق لك عليها البرلمان وليس هناك إشكال.

واقترحنا على السيد الوزير أهم من هذا، وللأسف، وهذه طريقة ديال التعامل مع الأغلبية أن يكون هناك إعادة الاعتبار للأغلبية أيضا، علاش ما تلتزمش الحكومة بديك المقتضيات اللي كانت في القانون وتعطي التعديلات للأغلبية أن تقدم هذه التعديلات، علاش الأغلبية ما تقدمش أنها هي اللي جانب 42 % في الضريبة على الدخل لماذا الحكومة فقط؟ ما تايقاش في الأغلبية ديالها؟ لذلك قلت أن هناك حلول متعددة، الحكومة اختارت أضيف الطرق وأضيق السبل والتي فيها اختلال لغوي واختلال سياسي واختلال قانوني مع كامل الأسف. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. سنستمع إلى رأي الحكومة في الموضوع. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، أنا جاوبت على رأي الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نفس المبرر، أعرض التعديل الذي يرمي إلى حذف المادة الخامسة المقدم من طرف السيد المعتصم على التصويت.

الموافقون: 16.

المعارضون: 56.

الممتنعون: 9.

رفض التعديل. ونتنقل إلى إعطاء الكلمة إلى أحد مقدمي تعديلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. أولا عندنا تعديل في هذه المادة، المادة 5 لأن كنا تقدمنا بتعديل في المادة 5، في عوض هذه العبارة اللي كاينة في نص مشروع القانون، حنا جبنا على أنه تستنسخ الأحكام ديال المادة 10 وفي الآخر انتاعها تنقولو بأنه كما تم تغييرهما على اعتبار أنه حنا متفقين مع التحليل اللي جاب السي جامع، بأنه المادة 10 واللي سبق للبرلمان أنه صوت عليها كانت تتقول للحكومة بأنه نجيب المدونة في فصل فريد دون المساس بمضمونها، الحكومة مست بالمضمون وليس فقط غير فيما يخص الجدول ديال السعر ديال الضريبة، بل في مقتضى آخر ديال المراقبة، بمعنى هادو جوج ديال التعديلات.

أيضا تم نقاش أساسي، وهنا كاين واحد المسألة واللي كنا كنعتقدو على أن المغرب عليه أن يتبنى في المستقبل قانون الميزانية عوض قانون المالية، لأنه قانون المالية فعلا هو قانون مؤقت عندو سنة، كيجيب لينا مقتضيات كاملة وحقيقية قانونية بحال المدونة اللي ممكن المادة انتاعها تكون من هنا 20،30، 40 سنة ويمكن ما نغيروهاش، ولذلك كنا قلنا بأنه آن الأوان يكون واحد النقاش آخر وأنه قانون الميزانية يعطي للمؤسسة التشريعية الحق في مراقبة السلطة التنفيذية في مراقبة المالية العمومية، في مناقشة فقط الأداة التي يمكن تعمل بها الحكومة من خلال المداخيل والموارد وأن يغير في هذه الموارد والمداخيل، لكن للأسف أنه الآن كاين اختيار متاع قانون المالية اللي خص.. وهذا النقاش على أي مشروع ومطروح الآن. والدول الديمقراطية حقيقية الآن تتبنى قانون الميزانية عوض قانون المالية، فلهذا كنا حنا درنا هذا الاقتراح ودرنا هذا التعديل. الحكومة بطبيعة الحال يمكن نسمعو الرأي ديالها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش لأنه الصيغة المقترحة تعدل أحكام المادة 10 من أجل إدخال تغييرات في الشكل والمضمون، بين قوسين أنتم في مجلس المستشارين تصوتون على هذه المادة بعد تعديل أدخله مجلس النواب، وهذا التعديل فيه شكلا ومضمونا بالنسبة للمدونة العامة للضرائب التي تدون أحكام كتاب المساطر الجبائية وكتاب الوعاء والتحصيل الذي كان في القوانين المالية ديال 2005 و2006 شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم الحكومة. تعارض هذا التعديل. أعرض التعديل الأول للتصويت: الموافقون: 9

المعارضون: 56

الممتنعون: 16.

إذن رفض التعديل الأول.

التعديل الثاني، الكلمة لمقدمي التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. فيما يخص التعديل الثاني، هو مادة إضافية فيما يتضمن قسم المدونة العامة للضرائب، واحد النص ديال الضريبة على الثروة.

نعرف جميعا كاين واحد المجموعة من الضرائب، ولكن الضريبة على الثروة للأسف، إلى حد الساعة ما عملناش بها، وهي مسألة أساسية، لأنه من المفيد في إطار التضامن ومن المفيد أنه الناس اللي عندهم الإمكانيات أن تكون واحد الضريبة على الثروة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش مع هذا التعديل، لأنه إحداث ضريبة على الثروة، من المؤكد أنه يتطلب دراسة معمقة ومشاورات واسعة بين كل الأطراف وداخل البلاد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 9

المعارضون: 56

الممتنعون:16

إذن رفض التعديل.

أعرض التعديل الثالث للتصويت، الكلمة لأحد مقدمي التعديل الثالث.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

فيما يخص التعديل الثالث اللي مقترحين، الجميع يعرف اليوم ما تعيشه صناديق التقاعد من مشاكل مالية وهذه الصناديق الإمكانيات المالية اللي عندها تتوظفها، ولكن هذه التوظيفات كيكون عليها ضرائب، عليها واحد التي تسمى الضريبة متاع الرسم على حصيلة التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت.

كنقول من المفيد جدا، من أجل تحسين مالية هذه الصناديق، أنها تعفى من رسم الضريبة التي عليها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة كتدفع بالفصل 51 ولتسهيل الأمور على السيد الرئيس وعلى المجا ل الموقر، أن بالنسبة للتعديلات المقدمة من طرف المجموعة الكنفدرالية للشغل اللي ماجيا، كلها كندفعو فيها بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 51. إذن نمر مباشرة إلى المادة الخامسة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

إلى سمحتي السيد الرئيس، فيما يخص الفصل 51، حنا لسنا ضد الفصل 51، ولكن ضد الإستعمال ديالو في غير محله. أحيانا يستعمل الفصل 51 لما تكون المسألة تتعلق بالمداخيل والموارد. هناك تعديلات لا علاقة لها لا بالموارد ولا بالمداخيل. أيضا للتاريخ، التعديلات كنا سبق لنا قدمناهم تستعمل فيها الفصل 51، في هذه السنة جابتهم الحكومة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

حينما ندفع بالمادة 51 من الدستور، لابد أن نمر إلى المادة الموالية احتراما للدستور ومقتضيات الدستور، الذي هو أسمى قانون في البلاد.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

نحن نحترم الدستور، ولكن أحيانا لا يستعمل في محله. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم قراءة المادة 51.

أعرض المادة الخامسة للتصويت، كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 56

المعارضون: 25

الممتنعون: لا أحد.

صادق المجلس على المادة 5، كما وردت علينا من طرف اللجنة.

ورد تعديل من طرف فرق المعارضة، يرمي إلى إضافة مادة جديدة، تسمى المادة 5 المكررة. إذن التعديل يرمي إلى إضافة مادة جديدة. الكلمة لأحد مقدمي التعديل. فليتفضل مشكور.

المستشار السيد محمد اطريبش:

السيد الرئيس، فيما يتعلق بهذه المادة المكررة، تنسخ أحكام ومقتضيات المادة 10 من القانون المالية رقم 35.05 للسنة المالية 2006، فتماشيا مع روح وهدف التعديل رقم 12 السالف الذكر، كما تم بسطه وشرحه للسيد الوزير، يرجى نسخ هذه الأحكام ومقتضيات المادة 10 من قانون المالية 35.05 للسنة المالية 2006، حتى يتسنى للحكومة إحالة هذا النص أو نص المدونة العامة للضرائب على البرلمان في إطار عادي يسمح للبرلمان أن يؤدي وظيفته الدستورية على الوجه الأكمل عوض تمريرها في القانون المالي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، في إطار الملاءمة، لأن هذا التعديل مرتبط بالتعديل الذي قدمته فرق المعارضة المحترمة، نفسه، الحكومة ما متفقاش عليه.

السيد رئيس الجلسة:

إذن للملائمة الحكومة ترفض التعديل.

أعرض التعديل الذي يرمي إلى إضافة مادة جديدة للتصويت:

الموافقون: 2

المعارضون: 6

الممتنعون: لا أحد.

إذن رفض التعديل.

المادة السادسة، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة. الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس، قلنا فيما يتعلق بهذه المادة 6 المكررة أن تغير وتتمم أحكام ومقتضيات المادة 6 كما جاء مشروع قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 على النحو التالي: قلنا هناك التعليل ديال هذا التعديل، وهو توسيع إمكانيات أداء الضريبة، لتشمل وكالات الأبناك التجارية ومكاتب البريد، الشيء الذي من شأنه تسهيل الأداء على المواطنين وتخفيض الضغط على إدارة الضرائب/ التي كانت تستفي الضريبة المذكورة، هناك توسيع أماكن أداء الضرائب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش على هذا التعديل، على اعتبار أن إسناد مهمة تحصيل الضريبة على السيارات للمقاولات يشكل خطوة، وفيما يخص إسنادها إلى جهات أخرى، فيجب، بطبيعة الحال، أن نقوم بدراسة معمقة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون: 25.

المعارضون: 56.

الممتنعون: لا احد.

إذن أعرض المادة 6 المكررة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 56.

المعارضون: 25.

الممتنعون: لا أحد.

إذن صادق المجلس على المادة 6 المكررة.

المادة 7، ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة. الكلمة لأحد مقدمي التعديل فليقدم مشكورا.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس. فيما يتعلق بالتعديل على المادة 7، تحذف أحكام و مقتضيات المادة 7 كما جاء بها مشروع قانون المالية رقم 63.06 للسنة المالية 2007 فالمقتضى الذي جاءت به المادة 7 ينطوي على خلفية غير واضحة المعالم، خصوصا وأنه عمليا عند ثبوت المتأخرات والمستحقات التي تهم الضرائب، في حالة الإفلاس مثلا، فإن الخزينة العامة للمملكة عن طريق الإعلام تثبت حق الإستخلاص.

الإشكال الذي قد يخلقه هذا المقتضى أنه قد يسمح للخزينة بإرسال الإعلام بطريقة أوطوماتيكية، على الرغم من عدم تأكدها أن لها واجبات ستسعى لاستخلاصها، والسنديك ما عليه في هذه الحالة إلا قبول الإعلام وتدوينه في وثيقة التصريح بالديون، هذا الأمر من شأنه خلق جو من عدم الثقة وعدم الوضوح عند ذوي الحقوق الذين يشكلون السنديك لاستخلاص ديونهم، كما أنه قد يعطل مسطرة الاستخلاص. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس. الحكومة ما متفقاش، لأنه هذه المادة 7 ما هي فقط إلا مادة تتلاءم مع مقتضيات ديال المادة 29 من مدونة تحصيل الديون العمومية و مع أحكام المادة 686 من مدونة التجارة، فقط

لتمكين الخزينة من ضمان حقوقها على غرار الدائنين الآخرين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض التعديل على التصويت:

الموافقون: نفس العدد 25.

المعارضون: 56.

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 7 للتصويت كما وردت عن اللجنة:

الموافقون: 56.

المعارضون: 25.

الممتنعون: لا أحد.

صادق المجلس على المادة 7 كما وردت على اللجنة.

المادة 8 كما صادقت عليها اللجنة، لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.

المادة 9 كما وردت عن اللجنة: الإجماع.

المادة 10 كما وردت على اللجنة: الإجماع.

المادة 11 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس. هذا التعديل يرمي إلى الرفع من حصة بعض الشركات حسب بعض الجهات إلى 2 %. نعرف الدور الأساسي الذي تلعبه الجهات في اللامركزية. في هذا الإطار نذكر غير الخطاب ديال جلالة الملك الأمس في أكادير على أن تعطات للجهات الآن أهمية كبيرة جدا، ولابد أن تمكن هذه الجهات من الإمكانيات المادية التي ستمكنها من القيام بواجباتها، لأن يمكن نقول في واحد الوقت أنه كانوا جهات ما مفرقينش وما موزعينش سياسيا على جميع الأحزاب. الآن، الحمد لله، الجهات موزعة على جميع الفرق السياسية، ونتمنى من السيد الوزير ومن الحكومة على أن يمكن هذه الجهات من الآليات المالية التي هي أساسية لتقوم بدورها وحتى في إطار الوحدة الترابية، وكنعرفو أننا الآن في إطار الجهوية الموسعة، ولابد أن نبدأ بإعطاء هذه الموارد المالية بالزيادة من هذه النسبة إلى 2 %. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. رأي السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، التعديلين متشابهين واحد من بعد الآخر، فالحكومة كتدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

نمر، إذن أعرض المادة 11 للتصويت كما وردت عن اللجنة: نفس العدد. الموافقون: 56.

المعارضون: 25.

الممتنعون: لا أحد.

المادة،12 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة. الكلمة لفرق المعارضة.

السيد وزير المالية و الخوصصة:

الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

التصويت على المادة 12 كما وردت من اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

التصويت على المادة 13 كما وردت عن اللجنة:

الموافقون: الإجماع.

المادة 13- 14-15-16- 17: الإجماع.

المادة 18 لم يرد بشأنها تعديل.

المادة 18 كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع.

ورد تعديل من طرف فرق المعارضة، يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 18مكررة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس، يرمي هذا التعديل إلى أن الحكومة تقوم بحسابات خصوصية كثيرة جدا داخل الميزانية، ونتمنى على أنه في إطار المساعدة وإيجاد حل لهذه البطالة المتفشية في المغرب، كنطلب بفتح حساب يسمى بصندوق وطني لدعم المعطل،لأن المعطل كيطرح على مستوى الرباط ولا على مستوى الاقاليم بالخصوص معطلي الشهادات، لأن هذا الصندوق هذا أشنو هي الأ سباب لطرح هذه

الإشكالية؟ هو رغبة في تمكين ضبط حسابات المعطلين الباحثين عن العمل يحدث في فاتح يناير 2007 صندوق يسمى الصندوق الوطني لدعم المعطل فيما يخص المالية والأمر بصرف موارده، فوزير التشغيل هوالآمر بصرف نفقته، كيتضمن هذا الحساب فيما يخص الجانب الدائن أي الميزانية العامة المخصصة في الميزانية العامة للهبات والوصايا، الموارد الأخرى التي يمكن تخصيصها لصندوق الهجرة إلى جانب تقديم تعويضات ومساعدات اجتماعية شهرية لفائدة الباحثين عن العمل والمسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، مساعدة شهرية لفائدة المستخدمين و العمال الفاقدين للشغل لأسباب غير إرادية المنصوص عليه قانونا.

ثالثا يدرس المجلس الحكومي السابق كافة المداخيل وصرف النفقات. علاش هذا التعديل؟ لأن كنشوفو جلالة الملك الآن والسياسة البارزة في المغرب هي سياسة التعاون والتضامن اللي قال جلالة الملك انتهت بإعداد صندوق القرب،هذا الإطار ديال التضامن ما بين المغاربة كلهم، في إطار فلسفة التضامن التي ينهجها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله واقتباسا من تجارب رائدة في هذا المجال وحماية لشبابها المعطل الباحث عن الشغل، واستباقا لما قد ينتج عن التوجه نحو المرور إلى سوق الشغل، وتمكين المقاولات من تقليص العمال المستخدمين لأسباب اقتصادية وحماية لكل من يفقدون عملهم للأسباب اللاإرادية تحت شرط الهشاشة، وانسجاما مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ارتأت فرق المعارضة الوطنية أن تقدم هذا الاقتراح لمواجهة آفة اجتماعية مستعصية هي فقدان الشغل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة كتدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى المادة 19 كما صادقت عليها اللجنة، لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.

ورد تعديل من طرف مجموعة الكنفدرالية الديموقراطية للشغل يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحمل رقم 19 مكرر. الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

هذا التعديل فيه تعديل مشابه للتعديل الأول الذي تقدم. بالتأكيد أن الحكومة غادي تستعمل الفصل 51، كاين أيضا إحداث صندوق موحد لأمور خصوصية يسمى صندوق المساعدة الطبية بالنسبة للمعوزين، وخاصة الأمراض المزمنة والخطيرة،3 إحداث حساب موحد لأمور خصوصية يسمى صندوق دعم البحث العلمي. كلنا كنعرفو بأن كل الدول التي تقدمت وتطورت ورفعت من النمو الاقتصادي ديالها هي التي عطت قيمة للبحث العلمي في الوقت للي حنا الآن للأسف ما يخصص للبحث العلمي هو 7 % من الناتج الداخلي الخام متاع البلاد. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس الحكومة كتدفع بالفصل 51 بالنسبة للتعديلين.

السيد رئيس الجلسة:

المادة 51. نمر إلى المادة 20، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

هذا التعديل هو في الواقع بسيط هو أن ذاك الصندوق ديال الصندوق الخاص لدعم المحاكم ومؤسسة السجّون أنه يتم تقسيم الموارد والامكانيات اللي عنده على الشكل التالي: 45 % لمؤسسة السجون و 15 % للجماعات المحلية التي لها دور كبير فيما يخص الإمكانيات اللي كيجيبها هاد الصندوق، و بالتالي لابد نعطيوها واحد النسبة من مخصصات هذا الصندوق. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

الحكومة كتدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

المادة 51.

أعرض المادة 20 كما صادقت عليها اللجنة: الإجماع.

المادة 21 كما صادقت عليها اللجنة:الاجماع.

22: كذلك الاجماع.

23: الاجماع.

24: الاجماع.

أعرض الباب الأول للتصويت:

الموافقون: 56.

المعارضون: 25.

الممتنعون: لا أحد.

الباب الثاني أحكام تتعلق بالتكاليف.

المادة 26 كما ورد من اللجنة، لم يرد بشأنها أي تعديل.

الموافقون: الاجماع.

المادة 27 ورد بشأنها 3 تعديلات، التعديل الأول من طرف فرق المعارضة، و الثاني من المجموعة الكونفدرالية للشغل، و الثالث من المستشار السيد جامع معتصم عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل عن المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس، التعديل يهم المادة 27، يهم بالأساس إحداث 7000 منصب شغل برسم ميزانية 2007، فالتعديل ديالنا كيجي في إطار توزيع هذه المناصب. خلافا لما جاء في المشروع، نقترح في قطاع التربية الوطنية 3500، في قطاع التعليم العالي و تكوين الأطر و البحث العلمي300ن وزارة الداخلية2000، وزارة الصحة900. و هذا التوزيع السيد الرئيس بنيناه على المداخلات و على التوضيحات اللي كانت داخل اللجان مع السادة الوزراء المكلفين بهذه القطاعات، شفنا الخصاص اللي كاين في كل قطاع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.الحكومة.

السيد وزير المالية و الخوصصة:

إلى تسمح لي السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش، لأن هاذ 300 منصب غتعطي بعض الأسابيع هامش الحكومة، اللي تيمكنها من استعمال أنجع لهذه المناصب، لأنه المهم هو تحصيل المردودية ديال بعض القطاعات و التعرف ععلى حاجياتها الملحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأصحاب التعديل الثاني، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. فيما يخص هذا التعديل، نقترح بالإضافة إلى 7000 منصب اللي جات في المشروع 3000 منصب أخرى، هي 10000 منصب بدون ما نسرد التوزيع ديالها للإعتبار التالي، الجميع كيعرف اليوم مدى حاجة المؤسسات الإدارية للموارد البشرية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية و الخوصصة:

الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة

إذن تدفع بالفصل 51 بالنسبة للتعديل الثاني.

التعديل الثالث ورد عن الأستاذ جامع معتصم عن الإتحاد الوطني للشغل.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس، الملاحظة الأولى التي يجب تسجيلها هي أن 7000 منصب شغل في قانون مالية 2007 يعتبر عددا ضئيلا، خاصة بعد مغادرة حوالي 40000 للوظيفة العمومية بسبب المغادرة الطوعية، مما ترك حاجة لدى قطاعات حيوية و مهمة و قطاعات هي في بداية انطلاق ورش الإصلاح، و على رأسها التعليم و القطاع الصحي أيضا، فبالتالي أولا حنا التعديل ما اقترحناهش غير زيادة لأن الوزير سيستخدم الفصل 51 بطريقة غير قانونية. أقولها. لكن نقترح عليه أيضا أن يلتزم بمقتضيات القانون التنظيمي للمالية في المادة 39 التي تؤكد على ضرورة التصويت أو تحديد النفقات بالنسبة لكل قطاع. حنا كنصوتو على القطاعات الوزارية،

فهذا التوزيع الذي هنا، إما هاد 300 منصب خاص تبقى عند قطاع الوزير الأول، تحسب على الوزير الأول، توظف عند الوزير الأول، أو أن يعاد توزيعها على القطاعات الوزارية بطريقة غير واضحة، فهذا خارج إطار القانون، لأنه نصوت على ميزانية القطاعات داخل البرلمان، ليس من حق الحكومة بعد ذلك أن تعدل ذلك بإضافة موظفين بأشكال مختلفة.

المسألة الثالثة هي أنه كون مسألة 300 منصب تخلف مشكلا لدى الحكومة، ما كتقدرش توزعها. معناه أنه ليس هناك تصور واضح على توزيع هاد 300 منصب اللي هي عدد ضئيل و ليس هناك تصور لتوزيعها، معناه كنحتاجو بعض الأسابيع لإعادة الانتشار، فهذا طبعا مبرر غير مقبول. فأولا يجب المطابقة لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية في المادة 39 ثم مقترح إضافة تلك المناصب إلى القطاعات التي هي في أمس الحاجة إلى مناصب جديدة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة.

السيد وزير المالية و الخوصصة:

نفس التبرير بالنسبة للتعديل المقدم من طرف المعارضة. الحكومة ما قابلاهش، مع العلم كذلك أنه هاد المقتضى لا يخالف مبدأ التخصيص، لأن هاد 300 منصب تمت برمجتها في فصل النفقات الطارئة و المخصصات الاحتياطية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن أعرض التعديل الأول للتصويت.

الموافقون: 25

المعارضون: 65

الممتنعون: لا أحد.

أعرض التعدي الثالث للتصويت: نفس العدد.

أعرض المادة كما وردت من اللجنة.

الموافقون: 65

المعارضون: 25

الممتنعون: لا أحد.

صادق المجلس على المادة 27.

المادة 28، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة، و الثاني من مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل،و الثالث للمستشار المحترم جامع معتصم عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب. الكلمة لأحد مقدمي التعديل الأول. فرق المعارضة.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس. قلنا فيما يتعلق بالمادة 28 و هو تغيير مقتضيات المادة 28 من مشروع قانون المالية 03.43 للسنة المالية 2007 على النحو التالي: " إحداث 6000 منصب لأجل ترسيم المستخدمين المؤقتين الدائمين، و المستخدمين العرضيين برسم السنة المالية 2007". إذن فبطبيعة الحال، فتعليلنا لهذا التعديل يهدف أساسا إلى تسريع وتيرة ترسيم الأعوان و تحسين القرارات الإدارية و المالية تماشيا مع الرغبة في تحفيزهم لأداء مهامهم على الوجه الذي يخدم المصلحة العامة، علما أن الدولة تنفق أموالا طائلة على مجموعة من المرافق كالتعليم و الصحة و غيرها، و هذه المنشآت لابد من أن يكون هناك أعوان يحرصون عليها. فلماذا لا تقوم الحكومة بترسيمهم حفاظا على المال العام؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة فيما يخص التعديل الأول المقدم من طرف فرق المعارضة.

السيد وزير المالية و الخوصصة:

قدموهوم كاملين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لمقدم التعديل الثاني، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس. هو تقريبا نفس التعديل، الإسراع بوتيرة الترسيم، و لذلك نقترح عوض 3000، 4000 منصب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل الثالث، جامع معتصم عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس. أنا بغيت نؤكد نفس التعديل اللي مشاو فيه الإخوان، أنه مطلوب تسريع وتيرة ترسيم هذه الفئة من الموظفين والعاملين في الإدارات العمومية والوظيفة العمومية، اللي لا مبرر

لاستمرار احتجاز ملف هؤلاء الأعوان المؤقتين، ولكن بصدد الحديث عن الفصل 51 التي يستخدمه الوزير، أنا أقول أنه حقيقة يجب أن نتوافق حول آش من قانون و آش من دستور كنقراو؟ الفصل 51 واضح السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس، يتحدث على قانون المالية وقبل قليل تحدث السيد الوزير أنه فعلا الحكومة تأتي بمشروع قانون المالية وأن قانون المالية يصدر عن البرلمان، فبالتالي القانون الذي يصدر عن البرلمان لا يجوز لأي فريق أو برلماني أن يقدم تعديلا يرمي إلى خفض الموارد أو زيادة التكاليف، وهذا الأمر قلنا يقوم به البرلمان. مكتب البرلمان إذا توصل بمشروع تعديل، لأنه، مبدئيا، ابتداء من فاتح يناير سيبدأ تطبيق هاد قانون المالية، وغيولي ما خفي كبرلماني أن آتي بتعديل فيه، هاد التعديل إلى جبتو للبرلمان بمكتب البرلمان من حقه أن يرد على التعديل باعتبار إذا كان سيرمي إلى خفض موارد الدولة أو الزيادة في نفقاتها، إذن الدستور واضح يتحدث عن قانون المالية ولا يتحدث عن مشروع قانون المالية، ونحن هنا في البرلمان نتحدث عن مشروع قانون المالية.

والسيد الوزير تحدث أيضا عن فرنسا، ونقول له تجربة فرنسا في هذا المجال فعلا أن نعتبر منها شيئا ما في مستوى حرية البرلمان واستقلال المؤسسة البرلمانية. يعرف السيد الوزير أنه هادي واحد3 أو 4 سنوات حينما تقدمت المعارضة بتعديلات ترمي إلى الزيادة في النفقات، الحكومة رفضت فقامت المعارضة بتعبئة أعضائها ليقدموا أكثر من 8000 تعديل. وكل برلماني سيقدم تعديلاته، و تجيب عليها الحكومة، و سيستغرق الأمر شهورا، فاختارت الحكومة أن تتفاوض مع المعارضة، و أن تتنازل وأن تقدم تعديلا يرمي إلى زيادة النفقات، فلذلك فهامش الحرية بالنسبة للمؤسسات البرلمانية في كل العالم، هامش ديمقراطي حقيقي لكن مشاركة البرلمان بالنسبة لنا، الحكومة تلجأ إلى التضييق على البرلمان ومنها التضييق عليه في مجال تضييق اقتراحات وتقديم التعديلات.

كيف يعقل أن تقبل الحكومة إعفاءات توجه لكبار المستثمرين وترفض إجراءا بسيطا يتعلق بالأعوان العرضيين والمؤقتين؟ ! هذا أمر غير مبرر ! قبلت الحكومة أشياء من مثل هذه الإعفاءات، وهذا سيؤدي إلى خفض موارد الدولة، ومع ذلك لا تريد أن تسوي وضعية ضعاف الموظفين مع الأسف. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

سنستمع للحكومة فيما يخص التعديلات الثلاثة.

السيد وزير المالية و الخوصصة:

موقف الحكومة بالنسبة للتعديلات الثلاثة هو طرح الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

المادة 51.

نمر إلى المادة 28 كما صادقت عليها اللجنة.

الموافقون:إجماع.

المادة 29 لم يرد بشأنها أي تعديل.

المادة30، 31،32، 33، 34،35، 36، 37، 38، 39، 40 لم يرد في شأنها أي تعديل.

الموافقون: الإجماع

أعرض الباب الثاني للتصويت.

الموافقون: 56

معارضون:25

الممتنعون: لا أحد

الباب الثالث: أحكام تتعلق بتوازن تكاليف الدولة.

المادة 41 ورد بشأنها تعديل من المستشار جامع المعتصم، عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الكلمة لمقدم التعديل فليتفضل الأستاذ معتصم.

المستشار السيد جامع معتصم:

شكرا السيد الرئيس، طبعا هذا التعديل أنا سجلته أصلا في اللجنة وعبرت أنه الحكومة دارت واحد المجهود في مقاربة توضيح نسبيا هذا الجدول التوازن. أنا 3 سنوات هذه أقدم تعديلا مستمرا على هاذ جدول التوازن، ففي هذه السنة قاربت الحكومة منطق الشفافية نوعا ما في هذا الجدول التوازن، لأن أول مرة تتكلم عن 15 مليار ديال الفرق، العجز، والذي يقارب النسبة المحددة، ويعني حوالي 3 % ديال الناتج الداخلي الخام.

طبعا السؤال الأول الذي سأطرحه على السيد الوزير، المادة الأول في القانون التنظيمي للمالية يتحدث على أنه نصوت على القانون المالي في توازن إقتصادي ومالي. أين هو هذا التوازن الاقتصادي والمالي في مشروع قانون المالي الذي تقدمه الحكومة؟ هذا

الإشكال الأول الذي- مع كامل الأسف- الدول التي تحترم نفسها، مرة أخرى سنتحدث عن فرنسا، التي تقدم قانون المالية في توازن تام اقتصادي و مالي، بحيث أنها تحدد العجز ويصوت البرلمان على العجز ويصوت أيضا على الطريقة التي سيتم بها تغطية هذا العجز.

المقترح الذي نقترحه في هذا التعديل هو أن الحكومة تأتي في وثيقة من الوثائق التي تقدمها في التقرير الاقتصادي والمالي الذي تقدمه ضمن الوثائق، وثيقة تتحدث عن جدول تحملات وموارد الخزينة، وهذاك الجدول يحدد العجز في حوالي 16 مليار درهم، وهو الذي يناسب العجز المقدر، فلذلك يعتبر هذاك الجدول أكثر صحة وأكثر جدوى أن يكون بدل هذا الجدول الذي أمامنا في مشروع قانون المالية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش، خاصة أنها جابت إصلاح في هذا الفصل، وهذا الإصلاح يزيد مزيدا من الشفافية وأكثر من هذا يخلق نوعا من الربط بين هذا الجدول ووضعية تحملات موارد الخزينة، لهذا الإعتبار الحكومة ما متفقاش مع هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة ترفض التعديل.

إذن أعرض التعديل للتصويت.

الموافقون: 25

المعارضون: 56

الممتنعون: لا أحد إذن رفض التعديل.

أعرض المادة 41 للتصويت والجدول (أ) المضاف إليها.

الموافقون: 56

المعارضون: 25

الممتنعون: لا أحد.

المادة 42 كما وردت من اللجنة: لم يرد بشأنها أي تعديل إجماع.

المادة 43 لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.

المادة44 لم يرد بشأنها أي تعديل: الإجماع.

ورد تعديل من المستشار جامع المعتصم عن الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب يرمي إلى إضافة مادة جديدة تعمل رقم 44 مكرر، الكلمة لمقدم التعديل فليتفضل.

المستشار السيد جامع المعتصم:

شكرا السيد الرئيس. طبعا هذا التعديل يرمي إلى إضافة مادة تتعلق بإحداث باب خاص بالنفقات الضريبة، وهذا ينسجم مع التعديل الذي تقدمت به في أول مادة، حنا النفقات الضريبة عندنا مع كامل الأسف، الحكومة تنفقها خارج إذن وخارج مصادقة البرلمان. البرلمان لا يأذن للحكومة بإنجاز نفقات ضريبية، طبعا الحكومة اجتهدت وجابت لنا وثيقة، تقرير النفقات الجبائية الذي تأتي به مشكورة هذه سنتين، لكن هذا يتحدث عن الإعفاءات التي تقوم بها الحكومة اتجاه مجموعة من الشركات والمستثمرين أو القطاعات، لكن ما نطالب به هو تحديد سقف للنفقات الضريبية التي تتم عن طريق الاسترجاعات les dégrèvements و les remboursements اللي كيوقعوا، فهذ العملية بالنسبة لي اعتبرها تتم خارج القانون، لأن القانون التنظيمي للمالية يفرض مرة أخرى أنه ما تكونش مقاصة ما بين الموارد والنفقات الضريبية، فالإدارة ديال الضريبة كتدير المقاصة، وهذا ممنوع من الناحية القانونية، ينبغي أن تتوقع حجم المداخيل الضريبة وبالمقابل أن تتوقع حجم النفقات الضريبية، وبالتالي يجب إحداث باب خاص يتعلق بذلك، طبقا لمقتضيات سواء المادة 1و9 من القانون التنظيمي للمالية، أشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للحكومة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، الحكومة ما متفقاش، لأن إسقاط الضريبة والإبراء منها والتخفيف من مبلغها منظمة بمقتضيات تشريعية، وخاصة المادة الجديدة الآن 236 من المدونة، هدفها هو تبسيط مسطرة الإرجاعات توخيا لمصلحة الملزمين. كذلك لابد نشير أنه الميزانية تشمل التكاليف المشتركة على بنود خاصة لهذا الغرض تهم التخفيضات و الإرجاعات لأغراض مختلفة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض المادة المضافة على التصويت.

الموافقون: 25

المعارضون:56

الممتنعون: لا أحد.

أعرض الباب الثالث للتصويت كما صادقت عليه اللجنة.

الموافقون: 56

المعارضون: 25

الممتنعون: لا أحد.

أعرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 43.06 للسنة المالية 2007 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة.

الموافقون: 56

المعارضون: 25

الممتنعون: لا أحد.

إذن وافق مجلس المستشارين على الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 43.06.

رفعت الجلسة.